



بازدید شد
۱۳۸۷

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

کتاب ارشاد الازهار

مؤلف علامه حلی

مترجم

شماره قفسه ۱۴۵۹۸

۹۰۹۲

بازدید شد
۱۳۸۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

کتاب ارشاد الازها

مؤلف علامه حلی

مترجم

شماره قفسه ۱۴۵۹۸

۹۰۹۲

کیفیت نماز غفیلہ بعد از نماز شام بایہ کرد دو رکعت است در رکعت اول الحمد و این آیت بخوانید
وَذَا النُّفَىٰ اِذْ ذٰهَبَ

ما از هدیه قرمیت دو رکعت در رکعت اول بعد از حمد ان شاء الله آیه الکرسی
بلیار و در رکعت دوم بعد از حمد ان شاء الله ده نوبت و چون سلام باز کرد
یا ھو اللھ صل علی محمد و آل محمد و انجبت ثواب هاتین الکرعین الی
قبر خلیل دام صیت بیرج و وقت این مائونیت اول رقی میت است
و طریق دیگر آنکه در رکعت اول فاتحه الکتاب بخواند و یک آیه الکرسی و در رکعت دوم کنتم الکتاب سورہ انوار و سورہ القدر
وہ ما یجوز

[illegible][illegible]

و اما در این کتاب
که در این کتاب
که در این کتاب

فهرست جامع و عام

اسماء ابراهیم نذر علی محمد
ابو الدرداء ابو عبد الله
ابو عبد الله ابو عبد الله

ابو عبد الله ابو عبد الله
ابو عبد الله ابو عبد الله
ابو عبد الله ابو عبد الله

ابو عبد الله ابو عبد الله
ابو عبد الله ابو عبد الله
ابو عبد الله ابو عبد الله

ابو عبد الله ابو عبد الله
ابو عبد الله ابو عبد الله
ابو عبد الله ابو عبد الله

ابو عبد الله ابو عبد الله
ابو عبد الله ابو عبد الله
ابو عبد الله ابو عبد الله

ابو عبد الله ابو عبد الله
ابو عبد الله ابو عبد الله
ابو عبد الله ابو عبد الله

ابو عبد الله ابو عبد الله
ابو عبد الله ابو عبد الله
ابو عبد الله ابو عبد الله

فهرست جامع و عام
فهرست جامع و عام
فهرست جامع و عام

فهرست جامع و عام
فهرست جامع و عام
فهرست جامع و عام

فهرست جامع و عام
فهرست جامع و عام
فهرست جامع و عام

فهرست جامع و عام
فهرست جامع و عام
فهرست جامع و عام

٩٠
الله
الله

[Faint handwritten notes in Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

12

[illegible]

دفعه اول غنای در روز چهارم
سیوم به سطر و دفعه چهارم غنای به حاتم
امجد در روز ششم از صفی و در سطر سه دفعه
روانی است این غنی و عالم اعظم

۱۲۴	۷۱۲۴	۱۲۴
۱۲۴	۷۱۲۴	۱۲۴

Handwritten text in Persian script, likely a manuscript or a page from a book. The text is written in a cursive style and appears to be a list or a table of numbers, possibly related to a mathematical or astronomical calculation. The numbers are arranged in a grid-like pattern, with some numbers being repeated or written in different colors (e.g., red ink). The text is written on aged, yellowed paper.

الحسين عليه السلام
الذي هو خير خلق الله
والسيد المرسلين
والسيد الميامين
والسيد الوهابين
والسيد الوهابين
والسيد الوهابين

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي جعل في هذا القرآن من المتنوع من متناهية الاعراض والاجسام المتفاضل سوانج الانعام
المتنوع في القواضل الجسام اجمع على ما فضلنا به من الاكرام واشكر على جميع الاقسام وصلى الله على سيدنا
محمد النبي المبعوث الى العالمين وعلى عترته الامجاد الكرام **وبعد** فان الله تعالى لما اوجب
على المولى طاعة ابويه كذلك اوجب عليها الشفقة عليه بالمعروف والنهي عن المنكر في الطاعات وتحصيل ما به
من القربات والاكثار طلبة لولد الغر محمد صلى الله عليه وآله وادبه ووفقه للخير وعاناه للشر طاعة
وصلى الله عليه في العلم السعيد والعيش الرغيد لتصف كتاب يحوى التكتيد بعد مسائل
الشريعة على وجه الاختصار والاختصار على وجه التوفيق والاكثار فاجبت مطلوبة وصفت هذه الكتاب
الموسوم بامارة الاذهان الى احكام الامان مستند من الله تعالى احسن التوفيق وهذه اية الطريق
والغيت منه الجازاة على ذلك بالترحم على عقب الصلوة والاستغفار في كل من الخلوات واصلاح ما يحجب
من الحلال والاعتصان فان السوء الطبع قد اتان به اللسان وشغل بالاعمال من تقصير في اجتهاد والافتقار
الى السداد فليس المعصوم الامير محمد بن ابي طالب واصحابه عليهم افضل الصلوات واكمل التحية وتوحيده
بالترتيب الا هم فالاهم **باب في الطاعات** والطاعات اقسامها واسماؤها وما يحصل به وتوابعها الاولى اقسامها
وهي وضوء ومسح وركعتان واجب وركعتان مستحب والوقوف والجلوس وسر كناية القرآن
ان وجب وتجب عند اول الاولين ودخول المصاحف وقراءة القرآن وحمل المحف والنسج وصلوة المنابر والسر
في حجبها بامر القابض ونور الحنن وحمل العلم وذكر الحائض والكف عن الطهارة والغسل يجب لما وجب
له الوضوء ودخول المساجد وقراءة القرآن ان وجب والوضوء الحنن والمستحب مع غسل لقلبك

الحسين عليه السلام

وبسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله الذي جعل في هذا القرآن من المتنوع من متناهية الاعراض والاجسام المتفاضل سوانج الانعام
المتنوع في القواضل الجسام اجمع على ما فضلنا به من الاكرام واشكر على جميع الاقسام وصلى الله على سيدنا
محمد النبي المبعوث الى العالمين وعلى عترته الامجاد الكرام **وبعد** فان الله تعالى لما اوجب
على المولى طاعة ابويه كذلك اوجب عليها الشفقة عليه بالمعروف والنهي عن المنكر في الطاعات وتحصيل ما به
من القربات والاكثار طلبة لولد الغر محمد صلى الله عليه وآله وادبه ووفقه للخير وعاناه للشر طاعة
وصلى الله عليه في العلم السعيد والعيش الرغيد لتصف كتاب يحوى التكتيد بعد مسائل
الشريعة على وجه الاختصار والاختصار على وجه التوفيق والاكثار فاجبت مطلوبة وصفت هذه الكتاب
الموسوم بامارة الاذهان الى احكام الامان مستند من الله تعالى احسن التوفيق وهذه اية الطريق
والغيت منه الجازاة على ذلك بالترحم على عقب الصلوة والاستغفار في كل من الخلوات واصلاح ما يحجب
من الحلال والاعتصان فان السوء الطبع قد اتان به اللسان وشغل بالاعمال من تقصير في اجتهاد والافتقار
الى السداد فليس المعصوم الامير محمد بن ابي طالب واصحابه عليهم افضل الصلوات واكمل التحية وتوحيده
بالترتيب الا هم فالاهم **باب في الطاعات** والطاعات اقسامها واسماؤها وما يحصل به وتوابعها الاولى اقسامها
وهي وضوء ومسح وركعتان واجب وركعتان مستحب والوقوف والجلوس وسر كناية القرآن
ان وجب وتجب عند اول الاولين ودخول المصاحف وقراءة القرآن وحمل المحف والنسج وصلوة المنابر والسر
في حجبها بامر القابض ونور الحنن وحمل العلم وذكر الحائض والكف عن الطهارة والغسل يجب لما وجب
له الوضوء ودخول المساجد وقراءة القرآن ان وجب والوضوء الحنن والمستحب مع غسل لقلبك

الحسين عليه السلام
الذي هو خير خلق الله
والسيد المرسلين
والسيد الميامين
والسيد الوهابين
والسيد الوهابين
والسيد الوهابين

الحسين عليه السلام
الذي هو خير خلق الله
والسيد المرسلين
والسيد الميامين
والسيد الوهابين
والسيد الوهابين
والسيد الوهابين

الحسين عليه السلام
الذي هو خير خلق الله
والسيد المرسلين
والسيد الميامين
والسيد الوهابين
والسيد الوهابين
والسيد الوهابين

منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون

المادة اهلها فان اختلفت او فقدت اجعت البداء الا ان لها فان اختلفت او فقدت اجعت البداء
في كل شهر سبعة ايام او ثلثه من شهر رمضان اخر المضطرب به السبعة او الثلاثة والعشر ولو ذكر اول
الحيفر لكانت ثلاثة لو كانت آخر شهر رمضان او في باقي الشهر ما تعلمه السواضه وتقف الاقطار
الحيفر في كل وقت تقطع صوم احد عشر ولو ذكر العدد خاصة طلت في كل وقت ما تعلمه السواضه
وتقف الحيفر في كل وقت تقطع صوم احد عشر ولو ذكر العدد خاصة طلت في كل وقت ما تعلمه السواضه
او سواها ولو زاد فان زاد وضعفه حيفر كالخامس السادس لو كان العدد ستة في العشر فكل يوم طين
ان يكون حيفر حيفر ولو زادت ثلاثة وانقطع ثمرات العاشر خاصة فالعشر حيفر ويجب عليها
الاستبراء عند الاقطار دون العشر فان خرجت القطنة نقيه مظهر والجرى المعتاد يومين ثم
تغسل وتصور فان انقطع على العاشر قضت ما صامت والا فلا والتدابة تصير حتى تنق أو تضرع
وقد تقدم العادة وتباينها ولو زادت العادة والظرفين واحدها ولو تجاوزها حيفر والا فالعادة
الفضل عند الاقطار تغسل الحنانه ويحرق عليها كل شريط المطهرة كالصلوة والقرآن وتقرأ كتابا من القرآن
ولا يصح منها الصوم ولا يصح طوافها مع الدخول وحضور الزوم أو حركه ويحرم البعث في المسجد
قوة العزم فتجد ثلث او استعت وعلى نهجها وطبقها فيغير ويسحب الكراهية في اوله
وفي اوسطه نصفه وفي اخره ربعه ويكره بعد انقطاعه وقبل الغسل والحساب وحمل المصنوع
ما مشه والجوانه في المساجد وقراءة غير القرآن والاستماع لابن الترمذ والركبة ويجب ان يتوضو
عند كل صلوة ويجلسه عليها ذكره ويجب عليها قضاء الصوم دون الضلوع **المسألة الثامنة**
في الاستحاضة والتقاسم الاستحاضة في الغلب اصفرها به دقيق يخرج بفطورها والناقص من ثلثه
ما ليس بقبح ولا جرح ولا زائد عن العلة مع تجاوز العزم ومن ايامه التقاسم مع الياس استحاضة
فان كان الدم لا يغني القطن وجوب الوضوء لكل صلوة وتغير القطنة وان غلبها وجب مع ذلك

منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون

منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون

تغير الحركه والغسل لصلوة الغداة وان سال وجب مع ذلك غسل الظهر والعصر جميع بينهما وغسل المغرب العتاة
وهي مع ذلك تجزم الطاهر ولو اختلفت اختلفت بالانفال لم يربح الصوم ولو اختلفت بالوضوء والغسل لم يربح
صلواتها وغسلها كالحايض ولا تجمع بين الصلوتين بغيرهما اما التقاسم فمن الولادة معها او بعدها الا قبلها ولا
لا قبله ولا ثمره عشرة اليوم لثبوت اثره والمضطربة وامادات العادة المستقرة في الحيفر فالياس وحكمها كالحايض
في كل الاحكام الا الاقل ولو زادت ولا في احد التوازين فعدد ايامها من الثاني وابتداءه من الاول ولو زادت
يوم العاشر فهو التقاسم ولو زادت الا في العزم تقاسم **المسألة التاسعة** في غسل الاموات وهو فرض على الكفاية
وكن اباي احكامها لكل ميت مسامحة الخواص والغلطات وغسل الفاضل غسله ويجب عند الاختصاص فيه
الى القبلة بان تلقى على ظهر بحيث لو جلس كان مستقبلا ويجب التلغين بالشهادتين والاقراء بالائمة على السلام
وكلمات الفرح ونقله الى مصلاه والتخفيف وطباق فيه وسديده وتغطيته بنوب والتجمل الا المشبهه وكان
طرح الحديد على بطنه وحضور الجنب والحايض عنى واولى الناس غسله اولاهم غير انه والنزوح او طاف في كل
احكام الميت ويغسل كل من الرجل والمرأة مثله ويجوز لكل من الوضوء تغسيل الام اختيار من وهر الثياب
ويغسل الحنق للشكل محاربه من وهر الثياب ويغسل الاجنبي ثلث ثلث من جردة وكذا المرأة وليس
الاجنبه مع فقد السلم وذات الوجه الحافر الغسل ثم يغسل السلم غسله وكذا الاجنبي ويجب انزاله الى الجحيم
اولا ثم تغسله بار السهم الحنابة ثم بار الكافور لئلا ثم بالقراخ ولو خيف ثا فخر جلدته يتم ويستحب وضعه
على صلوة مستقبلا القبلة تحت الظلال ووقوف الغاسل عليه وعمر بطنه في الاولتين الا الغاسل والدرك
تحت حنق السهم في الاولتين الا الغاسل والدرك
وصبت الماء الحميم في اولى اصابعه من يمينه وغسل وجهه بالحميم والسهم في راسه بالوضوء اولادكم في وضوء
الناوان يوضوون في مشقة شوب ويكره اقعاده وقص الفم من وتره حيل شعور فاذا فرغ من غسله وجب ان يغسله
في ثلثة انواع ميتة ويغسلها في ثلثة انواع ميتة وان مسح صاحب الكافر باقله الا العزم في غير فغير
لو تعدر ويستحب ان يكون ثلثه عشر يوما وثلاثا وغسل الغاسل قبل التلغين او الوضوء وبارد حيفر غير مطهرة

منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون
منه لا بد ان يكون

منه لا بد ان يكون

في وقت الظهر والوقت في السفر
في وقت الظهر والوقت في السفر
في وقت الظهر والوقت في السفر

نوافل الطلوع والوقت في السفر
في وقت الظهر والوقت في السفر
في وقت الظهر والوقت في السفر

في وقت الظهر والوقت في السفر
في وقت الظهر والوقت في السفر
في وقت الظهر والوقت في السفر

في وقت الظهر والوقت في السفر
في وقت الظهر والوقت في السفر
في وقت الظهر والوقت في السفر

في وقت الظهر والوقت في السفر
في وقت الظهر والوقت في السفر
في وقت الظهر والوقت في السفر

في وقت الظهر والوقت في السفر
في وقت الظهر والوقت في السفر
في وقت الظهر والوقت في السفر

الحمد لله

30

The first of these is the
 fact that the system is
 not self-sufficient. It
 is dependent on the
 outside world for
 many of its needs.
 This is a serious
 weakness.

Handwritten notes in Arabic script, likely a continuation of the text or a separate entry.

Handwritten text, likely bleed-through from the reverse side of the page, appearing as a list of names or entries.

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
بغيره

1875

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

أولاً في اللغة العربية
القاهرة بعد الفتح
لغة المسلمين
مؤلف

وقيل بغيرها وسجد هلالاً وبقيت الأضحية

والتاريخ من نظم النظم
والنظم من نظم النظم

انكسر ملك الله ايامه المبرور ان الله وانتهى اجلهم
ما اولنا وانكسر على ما عهدنا وورثه في ان يراة الله
كبر وازدقناهم من بيرة الانصاف

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

[illegible]

This image shows a close-up of a page from an ancient manuscript. The text is written in a dense, cursive script, characteristic of Arabic or Persian calligraphy. The ink is dark, and the paper is aged and yellowed, with some visible staining and wear. The text is arranged in horizontal lines, filling most of the page. The script is highly stylized, with many ligatures and flourishes. The overall appearance is that of a well-preserved but clearly old document.

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

٥٤
 هذا هو الكتاب الذي كتبه
 في سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين

[illegible]

في بلد مشرق اياما ثم ولدت ودفن
 في بلد مشرق اياما ثم ولدت ودفن
 التماسه ولو خرج الى الخارج وصله قصر ثم جمع من السلم بعدد مع الشريط بحسب القصر الا حرم الله تعالى او حرم رسول الله
 السلام وسجد الكوفة والمبارك ان التماسه افضل فيها ولو لم يكن القصر الا حرم الله تعالى او حرم رسول الله
 مطلقا ولو سافر بعد الوقت قبل ان يصل التماسه وكذا الحضره الوقت وكذا القضاء ولو قوتى في غير بلد اقله عشر ايام ولو قوتى
 الى اقل ما فيها العود والا فانه لم يقصر **في حرم** ان يقصر بحسب ما يقصر ليقين من حرم الله والحد لله ولا الله الا الله والله
كتاب الزكوة والتملة اربع ثلثه **الاول** في ذكره المال وفيه مفاسد **الاول** في شرايط الوجوب ووقته انما يجب في البيع
 المعامله الا ان صاحب المثل من التعبد فلا تكون على العطل والاعمال الممنوعه من بيعه وتحتل في حرمه ما لا يملكه
 اخرها هي ولو لم تكن له وكان له ثلثا من البيع له الزكوة المستحقة عليه ولو قوتى احد بها حراما حراما ولو لم يكن له
 ولا تكون في حقه غلة العطل ومساويه ولا تكون على المالك ولا الحائز المشروط والمطلوع الذي لم يركبها ولو قوتى على
 شيء وحسب الزكوة في حاله ان يملكه او لا يملكه ولا يملكه الا في حرمه ولا يملكه الا في حرمه ولا يملكه الا في حرمه
 الحصري به الا بعد القبول بعد الوفاة والغيبة الا بعد القسرة والقرض من حين القبض وفيه ما يجب من البيع ولا في القسرة
 والغائب من المالك وكذا في الوقت والقيل والمفقود فان ما وجد من الزكوة سنة ولا الدين حتى يقبضه
 وان كان تأخير من حقه تسامحه والقرض ان تركه المقرض بحاله حولا فاقبضه عليه ولا استفتى وشط القان الا اسلا
 واسكان الاداء ولو لم يفت بعد الحرب وان كان الاداء ضمن المسلم لا الكافر ولو لم يفت قبل الامكان فلا ضمان ولو لم يفت البعض
 سقطت من الراعي النية ولا يجمع بين كل شخصين وان اضرعا ولا يفرق بين كل شخص واحد وان باعدوا الدين لا يجمع
 الزكوة ولا الشراكة مع بلوغ الضيق تضابا وقت الوجوب في الغلابة بدو صلاحها وفي غيرها اذا اقل النية عشرين
 في بيعه ولا يجوز التأخير مع الكفاية فان اضرعا ضمن ولا التقدير في دفعها لغيرها احتسبه من الكفاية عند الخراج في الزكوة
 في المالك والقبض ولو كان الدين تمام الضمان سقطت ويجوز اخذها واعطاه غيره والقبيح قد دفع بعضها مع ثباتها ولو
 اشترى بعين الدين جازر الاحساب ولا استثنى بغيره **في حرم** **الضمان** انما يجب فيه ولو سعة لغيره الا بالبر
 والاستثنى بما شاء في حقه

في بلد مشرق اياما ثم ولدت ودفن
 في بلد مشرق اياما ثم ولدت ودفن
 التماسه ولو خرج الى الخارج وصله قصر ثم جمع من السلم بعدد مع الشريط بحسب القصر الا حرم الله تعالى او حرم رسول الله
 السلام وسجد الكوفة والمبارك ان التماسه افضل فيها ولو لم يكن القصر الا حرم الله تعالى او حرم رسول الله
 مطلقا ولو سافر بعد الوقت قبل ان يصل التماسه وكذا الحضره الوقت وكذا القضاء ولو قوتى في غير بلد اقله عشر ايام ولو قوتى
 الى اقل ما فيها العود والا فانه لم يقصر **في حرم** ان يقصر بحسب ما يقصر ليقين من حرم الله والحد لله ولا الله الا الله والله
كتاب الزكوة والتملة اربع ثلثه **الاول** في ذكره المال وفيه مفاسد **الاول** في شرايط الوجوب ووقته انما يجب في البيع
 المعامله الا ان صاحب المثل من التعبد فلا تكون على العطل والاعمال الممنوعه من بيعه وتحتل في حرمه ما لا يملكه
 اخرها هي ولو لم تكن له وكان له ثلثا من البيع له الزكوة المستحقة عليه ولو قوتى احد بها حراما حراما ولو لم يكن له
 ولا تكون في حقه غلة العطل ومساويه ولا تكون على المالك ولا الحائز المشروط والمطلوع الذي لم يركبها ولو قوتى على
 شيء وحسب الزكوة في حاله ان يملكه او لا يملكه ولا يملكه الا في حرمه ولا يملكه الا في حرمه ولا يملكه الا في حرمه
 الحصري به الا بعد القبول بعد الوفاة والغيبة الا بعد القسرة والقرض من حين القبض وفيه ما يجب من البيع ولا في القسرة
 والغائب من المالك وكذا في الوقت والقيل والمفقود فان ما وجد من الزكوة سنة ولا الدين حتى يقبضه
 وان كان تأخير من حقه تسامحه والقرض ان تركه المقرض بحاله حولا فاقبضه عليه ولا استفتى وشط القان الا اسلا
 واسكان الاداء ولو لم يفت بعد الحرب وان كان الاداء ضمن المسلم لا الكافر ولو لم يفت قبل الامكان فلا ضمان ولو لم يفت البعض
 سقطت من الراعي النية ولا يجمع بين كل شخصين وان اضرعا ولا يفرق بين كل شخص واحد وان باعدوا الدين لا يجمع
 الزكوة ولا الشراكة مع بلوغ الضيق تضابا وقت الوجوب في الغلابة بدو صلاحها وفي غيرها اذا اقل النية عشرين
 في بيعه ولا يجوز التأخير مع الكفاية فان اضرعا ضمن ولا التقدير في دفعها لغيرها احتسبه من الكفاية عند الخراج في الزكوة
 في المالك والقبض ولو كان الدين تمام الضمان سقطت ويجوز اخذها واعطاه غيره والقبيح قد دفع بعضها مع ثباتها ولو
 اشترى بعين الدين جازر الاحساب ولا استثنى بغيره **في حرم** **الضمان** انما يجب فيه ولو سعة لغيره الا بالبر
 والاستثنى بما شاء في حقه

والغنم والذهب والفضة والمنطقة والشيء والتمه والرب فيه مطلقا **كتاب الزكوة** في الانعام وشرايط وجوبه **الاول**
 الحول وهو احد عشر شهرا ماله على الحول المستحق له انما سقطت وكذا الحيوان على الحول ولو اقلعت او اخطت
 ولو لم يمت من قطع استأنف وبقية الحول ولا تسقط لو كان من غيره **كتاب الزكوة** في الانعام وشرايط وجوبه **الاول**
 مالها انما سقطت وكذا الحيوان على الحول المستحق له انما سقطت وكذا الحيوان على الحول ولو اقلعت او اخطت
 ولا تقبض السحال الا بعد استغنائها بالبر والحق والحق ان لا يكون حولا بل يملكه في الكفاية في العوازل
السابعة **الضمان** وهو في الاصل عشر خمر وفيه ثمانية عشر وفيه ثمانية عشر وفيه ثمانية عشر وفيه ثمانية عشر
 وفيه اربع خمر وعشرون وفيه خمس خمر وعشرون وفيه ثمانية عشر وفيه ثمانية عشر وفيه ثمانية عشر وفيه ثمانية عشر
 وفيه حقة ثم احدى وستون وفيه جذعة ثم ست وسبعون وفيه بنتا البون ثم احدى وستون وفيه حقة
 ثم مائة واحدى وعشرون وفيه حقة وفي كل اربعين بنت لبون وهكذا الزايد والياف في البرضان
 ثلثون وفيه سبع اوتبعة ثم اربعون وفيه مائة وهكذا اديا في القمح نصف مائة واربون وفيه مائة
 مائة واحدى وعشرون وفيه ثمانية ثمانون وفيه ثمانية ثمانون وفيه مائة واربون وفيه مائة
 راي ثم اربع امانه في كل مائة مائة وهكذا اديا في البرضان لا تكون في ديس في الاصل شكاوة البر وقصا والغنم
 غنم **خاتمة** في الخاضع والبيع والبيعة ما دخلت في الثمانية بنت لبون والمسته ما دخلت في الثمانية بنت لبون
 والحقه ما دخلت في الرابع والمجند ما دخلت في الخامسة والاشاة الماخوة الله الخ من الضمان والبيع
 من المرو ولا تؤخذ المبيعة من الضمان ولا الضمان من المرو ولا الضمان من المرو ولا الضمان من المرو ولا الضمان من المرو
 ويجزى الذكر والانثى والخمار في الضمان المالك ويجزى المبيعة من ضلها ويجزى من الضمان المالك ويجزى من الضمان المالك
 ابن لبون من بنت الخمار وان كان اربون فبها ولو وجب عليه من الاصل او من غيره الا الاعلى بسن وعملها
 واستعاد اثنتين او عشرين فبها وبالعكس يرفع معها اثنتين او عشرين فبها وبالعكس يرفع معها اثنتين او عشرين فبها
 القيمة السوقية على اي فبها اعتبر القيمة بما عد الا بال واما ادى الخبيث ويخبره مثل ما بين
 انما سقطت وكذا الحيوان على الحول المستحق له انما سقطت وكذا الحيوان على الحول ولو اقلعت او اخطت
 ولو لم يمت من قطع استأنف وبقية الحول ولا تسقط لو كان من غيره **كتاب الزكوة** في الانعام وشرايط وجوبه **الاول**
 مالها انما سقطت وكذا الحيوان على الحول المستحق له انما سقطت وكذا الحيوان على الحول ولو اقلعت او اخطت
 ولا تقبض السحال الا بعد استغنائها بالبر والحق والحق ان لا يكون حولا بل يملكه في الكفاية في العوازل
السابعة **الضمان** وهو في الاصل عشر خمر وفيه ثمانية عشر وفيه ثمانية عشر وفيه ثمانية عشر وفيه ثمانية عشر
 وفيه اربع خمر وعشرون وفيه خمس خمر وعشرون وفيه ثمانية عشر وفيه ثمانية عشر وفيه ثمانية عشر وفيه ثمانية عشر
 وفيه حقة ثم احدى وستون وفيه جذعة ثم ست وسبعون وفيه بنتا البون ثم احدى وستون وفيه حقة
 ثم مائة واحدى وعشرون وفيه حقة وفي كل اربعين بنت لبون وهكذا الزايد والياف في البرضان
 ثلثون وفيه سبع اوتبعة ثم اربعون وفيه مائة وهكذا اديا في القمح نصف مائة واربون وفيه مائة
 مائة واحدى وعشرون وفيه ثمانية ثمانون وفيه ثمانية ثمانون وفيه مائة واربون وفيه مائة
 راي ثم اربع امانه في كل مائة مائة وهكذا اديا في البرضان لا تكون في ديس في الاصل شكاوة البر وقصا والغنم
 غنم **خاتمة** في الخاضع والبيع والبيعة ما دخلت في الثمانية بنت لبون والمسته ما دخلت في الثمانية بنت لبون
 والحقه ما دخلت في الرابع والمجند ما دخلت في الخامسة والاشاة الماخوة الله الخ من الضمان والبيع
 من المرو ولا تؤخذ المبيعة من الضمان ولا الضمان من المرو ولا الضمان من المرو ولا الضمان من المرو
 ويجزى الذكر والانثى والخمار في الضمان المالك ويجزى المبيعة من ضلها ويجزى من الضمان المالك ويجزى من الضمان المالك
 ابن لبون من بنت الخمار وان كان اربون فبها ولو وجب عليه من الاصل او من غيره الا الاعلى بسن وعملها
 واستعاد اثنتين او عشرين فبها وبالعكس يرفع معها اثنتين او عشرين فبها وبالعكس يرفع معها اثنتين او عشرين فبها
 القيمة السوقية على اي فبها اعتبر القيمة بما عد الا بال واما ادى الخبيث ويخبره مثل ما بين

في بلد مشرق اياما ثم ولدت ودفن
 في بلد مشرق اياما ثم ولدت ودفن
 التماسه ولو خرج الى الخارج وصله قصر ثم جمع من السلم بعدد مع الشريط بحسب القصر الا حرم الله تعالى او حرم رسول الله
 السلام وسجد الكوفة والمبارك ان التماسه افضل فيها ولو لم يكن القصر الا حرم الله تعالى او حرم رسول الله
 مطلقا ولو سافر بعد الوقت قبل ان يصل التماسه وكذا الحضره الوقت وكذا القضاء ولو قوتى في غير بلد اقله عشر ايام ولو قوتى
 الى اقل ما فيها العود والا فانه لم يقصر **في حرم** ان يقصر بحسب ما يقصر ليقين من حرم الله والحد لله ولا الله الا الله والله
كتاب الزكوة والتملة اربع ثلثه **الاول** في ذكره المال وفيه مفاسد **الاول** في شرايط الوجوب ووقته انما يجب في البيع
 المعامله الا ان صاحب المثل من التعبد فلا تكون على العطل والاعمال الممنوعه من بيعه وتحتل في حرمه ما لا يملكه
 اخرها هي ولو لم تكن له وكان له ثلثا من البيع له الزكوة المستحقة عليه ولو قوتى احد بها حراما حراما ولو لم يكن له
 ولا تكون في حقه غلة العطل ومساويه ولا تكون على المالك ولا الحائز المشروط والمطلوع الذي لم يركبها ولو قوتى على
 شيء وحسب الزكوة في حاله ان يملكه او لا يملكه ولا يملكه الا في حرمه ولا يملكه الا في حرمه ولا يملكه الا في حرمه
 الحصري به الا بعد القبول بعد الوفاة والغيبة الا بعد القسرة والقرض من حين القبض وفيه ما يجب من البيع ولا في القسرة
 والغائب من المالك وكذا في الوقت والقيل والمفقود فان ما وجد من الزكوة سنة ولا الدين حتى يقبضه
 وان كان تأخير من حقه تسامحه والقرض ان تركه المقرض بحاله حولا فاقبضه عليه ولا استفتى وشط القان الا اسلا
 واسكان الاداء ولو لم يفت بعد الحرب وان كان الاداء ضمن المسلم لا الكافر ولو لم يفت قبل الامكان فلا ضمان ولو لم يفت البعض
 سقطت من الراعي النية ولا يجمع بين كل شخصين وان اضرعا ولا يفرق بين كل شخص واحد وان باعدوا الدين لا يجمع
 الزكوة ولا الشراكة مع بلوغ الضيق تضابا وقت الوجوب في الغلابة بدو صلاحها وفي غيرها اذا اقل النية عشرين
 في بيعه ولا يجوز التأخير مع الكفاية فان اضرعا ضمن ولا التقدير في دفعها لغيرها احتسبه من الكفاية عند الخراج في الزكوة
 في المالك والقبض ولو كان الدين تمام الضمان سقطت ويجوز اخذها واعطاه غيره والقبيح قد دفع بعضها مع ثباتها ولو
 اشترى بعين الدين جازر الاحساب ولا استثنى بغيره **في حرم** **الضمان** انما يجب فيه ولو سعة لغيره الا بالبر
 والاستثنى بما شاء في حقه

بالاعتناء في حق التبرع بالمال والنفق والنفقة...

في زكاة الأمان يجب الزكاة في الذهب والفضة...

منه في سكة العمارات ما كان يتعامل به...

ثم أربعة وثلاثون مائة الف الفضة...

ولا زكاة في النقص من القرب والنفق...

مما قبل ولو تفرغ من المال لولا ما...

الحول وان قد سقطت الزكاة في الحول...

المعشوقة من الصالحين قول الزكاة...

ويعلم الخبير من الواحد من الصالحين...

انما يجب في الغلة الا ربع اذا...

الوسق من صاعا والصاع اربعة...

Handwritten marginal notes on the right side of the top page.

Handwritten marginal notes at the top of the bottom page.

فذلك من اهل الحق والصدق او اهل...

الزكاة ولو تفرغ من المال لولا ما...

على صفة من ثلثة احوال يجب فيه...

ويخرج من احوالها اربعة في الملك...

عليها ان كان حكمه ولو اطلقا بعد...

ثلاثة مع الانعام **المطلب الرابع**...

اللاكتساب منها تلك وانما يجب اذا...

ماله ان كان له او طلب بقبضة...

استأنف حوله من حين الشراء...

Handwritten marginal notes on the left side of the bottom page.

Handwritten text in Devanagari script, likely a page from a manuscript or book.

[Faint handwritten notes at the bottom of the page, possibly bleed-through from the reverse side.]

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet).

المارحوا الى العسكر اولاد الترك مغضوبه في المعادن كالذهب والفضه والرياحه والياقوت والزمرد
والجواهر والنفيسه والكثير بعد الموت فبلغ مشين دنيا واحدا في الكثر الماخوذ في دار الحرب او دار
السلام وليس لهم ثمره والبلد لو كان غير مسلم الاسلام فليقتلوا ويولوا من صبي عرقه فان عرقه الياء
ولدا الا فلترى بعد الحس وكذا الواشي وادله فحذره في انما اشترى او اشترى سكره فحذره في حذره انما اشترى
غير تعريف بعد الحس في العوض كالحواقر والتدبر والحق في دار بعد الموت ولو اخذ من الحمايق
في دار الحرب والعنبر اذا اخذ العوض فله حكره وان اخذ وجهه المارحون وفيما بعضا عن سوانه السنه واليه

[illegible][illegible]

٣٥
الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

1. The first part of the book is a list of names of the authors of the papers in the collection. The names are written in a cursive hand and are arranged in a list.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

دار الحرب جواهرها العسكر اولها اذا التكن مقصوده في المعادن كالذهب والفضة والبراصه والياقوت والزجرج
والكحل والنفير والقوي والشمس والكبريت بعد الموقد وينبع عشق ديارها في الكسور الاخضر في ديار الحب ودار
الاسلام وليس على قومه والباله ليدومان على سلك الاسلاف فليطعن على اولادهم في سبب عهده السابق فان عهده السابق
فقد ولدوا الا فلان في بعد الحسن ولكن الواشني والدمعوني في سببها اشكوا لو اشترى سبب فوجد في حوزة ابنه الوالي
تربيه تعريف بعد الحسن في العوض كالحواضر والخراب والمخاض فبعد ديار بعد الموقد والواشني في الحوزة
فليس في خسر العباد اذا احتج الغرض فله حكم وان اخذ وجه المار بعد ديار فبعض عن سبب السبل والباله

Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

سواها اهلها او سواها طوبى له من اجل ان اوطىه والاحياء وصفا للوك وطاعة من
 الغصوبة ويصف من الغيرة من تالي بعد اذ لم ان كان قاطرا من لسانه ولا يحسن
 الغيرة من احد الا اذ لم عليه القاتلة فاطم على ان كان غلبا ساع للناخلة الطامح والمساكن والمناحر
 الصبية والعجب من وجهه والرجلين في ايامها ما ينفرد وجهه الاضمار الهيم ما يخص حفظه الحين
 بوزن او يصرف من اهلها الحكيم البناير الى المحتاجين من الاضمار على السبل التقوى وقرع من اهلها
 صومر والطرف ما فيه والتماسه ولو احقد **الاف** الضم على الاسك مع التثنية من طبع الجارية التي في هـ


لا تخش فائدة لا يبيد على الشري
 الاضاح الختم في تمام اذ
 تحدد لها ما وجد في انا
 الخشون انما لا يبيد
 لا بد من انما لا يبيد

[illegible]

هذه لك مغل الصور ثم ان كان الصوم منعيا الاصله الوضآن او بالنذر وسببه وجبه القضاء والكل
 على التلذذ الا ان منع عيبها القضاء بخاصة ونحو القضاء انما يفعل المظفر قبل اعادة الفرج القدره
 طالعها واما افطار الاشار الغبر بعد الطلوع مع النذر على المرأة مع طلوقة واما افطار مع الحجاب
 المظفر كونه غير عائد ولا فائدها من حيث النكاح والكل لا يرد
 المظفر كونه غير عائد ولا فائدها من حيث النكاح والكل لا يرد
 دخول الليل ولو لم يكن المظفر وحكم الموطأ حكم الوالي ويحرم على الدابة والكذب على الله تعالى وسوء
 عليه السلام والامتناس ولا قضاء ولا كفارة في غير ما يجوز في غير المذايب وسبب ولا عيب ولا افطار
 صلا وتكسب الزهر ودخول الحمام المضطعان والسعوط لا اعتدى الحلقه وشراها حتى صلا

[illegible]

اعداد عود عسودا في غسل الجنابة شهر بعض الصلوة والصوم على ايامنا الحبيب الكفارة
 وقضاء بعد الزوال والقد الحبيب في شهر والاحسان الواجب لا يجوز في رمضان يجوز في غيره
 ام شين سكننا اوصياص شهر من متابعين والوافظ المجمع وجب الجميع والاعمال العظمى الا اوقات الحرام
 في احد الفيلين والرجوع بعد عداة



الاحكام الشرعية
التي هي من الله تعالى

الاحكام الشرعية
التي هي من الله تعالى

احكام منه وجوبا وشكلا وفيه ثلث اشياء الى التي ذكرتها جميعا فخرج الى المباحات ان تكون الاخراج الحرم ولو تعذر
احكام من موضوعه لا يجوز الجمع بين الحرام والعقوبة واحدة ولا ادخال احدهما على الاخر على الوجهين
في المباحات في المباحات بشرط ان لا يكون الاستعانة على الزاد والزيادة ولو تعذر هذا كان
وهو الصلح وتخليه التسبب والتفدية على الكوب وسبق الوقت فلا يجب على العيص والمخبرين ان يزوجوا من غير حجة الاسلام
ولو جهلوا بانهم لا يزوجون المشركين لم يزوجوا ولو لم يزوجوا المشركين لم يزوجوا ولو لم يزوجوا المشركين لم يزوجوا
ان جهلوا المشركين لم يزوجوا ولو لم يزوجوا المشركين لم يزوجوا ولو لم يزوجوا المشركين لم يزوجوا
يكون عيادها وعايدتها مستطوع وان لم يرجع الى كفارة على اي ولا ياتي بغيره ولا ياتي بغيره ولا ياتي بغيره
وان كان بالكفر من قبل على اي والحجوب لا يجب عليه الا ان يفضل من ذنبه قدر الاستطاعة ولا يجوز ضرب الماله المتاح وان
شك ولو لم يزوجوا ولا يزوجوا ولا يزوجوا ولا يزوجوا ولا يزوجوا ولا يزوجوا ولا يزوجوا ولا يزوجوا ولا يزوجوا
وجوب ولا يجب القبول لو لم يزوجوا الفقير من غير حجة الاسلام الا مع الهالك المشرك ولو لم يزوجوا الفقير
مع الجاهل من غير حجة الاسلام لا استطاع ولو لم يزوجوا مع المستطاع المخير لا يجوز ولا يجب الا في اضطرار ولا يزوجوا
لو كان فيه والمهين ان قد على الكوب وجب عليه والا فلا ولو اتفق الى التزويج مع عدمه او الى الكفارة والالات مع عدمه
او الى طلبة القوة مع ضعفه او الى مال العبد ولا الطريق مع تمكنه على رايه سقط ولو منع من ذلك ولو كان معصيا لا يستحق
عذرا ولا سقط ولا يجب على الممنوع عرض او عدا ولا يستأنه على اي ولو كانت بعد الاستقرار فقتلها الا من اذن بالكن
والا فلا ولو اختص احد الطرفين بالسلامة وجب سلوكه وان بعد ولو تساويا فيها تخير ولو اشتراكا العطي سقط ولو
ان كان قبل الاستعانة
بعد الاحكام ودخول الحرم اجزا ومع حصول الشرط يجب فان اهل استغنى زنته وجب على الكافة ولا يقع منه الا الاسلام
فان احرم حاله لم يجره فان اسلم اعادة المباحات ان تكن والاخراج الحرم والا في موضوعه ولو بعد احكامه لم يسلطوا
والخالف بعد مع اخلال من ترك ريس المرأة والعبد الممنوع من الزوج والمولى ولا يشترط الحرم الا مع الحاجة
ولا اذن المخرج الواجب ويشترط التتميم والبرق والعقل والخبر ولو اذن المولى ان يعقد نكاح العبد وكذا الزوج
لواذن الزوج

الاحكام الشرعية

الاحكام الشرعية
التي هي من الله تعالى

المراجع

الاحكام الشرعية

ولوات بعد استمر ان تفسر من الاصل وتفسر التركيب على معنى الاسلام وعلى الميزان المحقق وان يشهدت تعين فان
يجزى سقط لان اطلاق توقيف المكتبة لا يجرى من تحت الاسلام والعكس لو لم يكن ما شيا وجب فان تركت اعادة ما جاز
يتوقع المكتبة مع الاطلاق ومع التقييد يستلزم اشتراط الذاب كمال العقل والاسلام وان لا يكون عليه حج واجب وتعيين المشرط
تصدي اعطى لا يقع من الخائف الا ان يكون ايا التائب ولا ياتى بالبرهان راي ولا العبد دون اذنه المولى ولا في الطواف على الحج
الحاشية ويصح نيابة العبد مع عدم الوجوب وان كان احدا من رجل وامرأة ولو كانت التائب بعد الاحكام في دخول الحرم
اجزا من المنيب والاستبعاد من الاجرة باقيا في المتخلف ذاهبا وعايدا او كن الوضوء في الحرم ويجب ان لا يشترط في سعة دوران واداء
وزنه الطريق والعبد ولا التمتع مع قصد الاضطرار ولو استاجر اثنان للاقامة في عام من المساجد ولا يخلو ما جاز
صدا ولو اشد من قبلوا استعديت الاجرة او الاطلاق يقتضي التخييل وعلى التائب ان يرضى الكفارة والحدى ولو ابرئ
تخلوا له ودره لا يخلو عليه ولو ابرئ من المنزب شريطة ان لا يخلو من احد على اي لا يستعاد الاجرة مع التقييد
ولو ارجع بعد اخرج اجرة المثل للمواجب من الاصل والزاويين الثلث من المنزب يخرج الجميع من الثلث وكل من المراجع
الاطلاق ومع النكاح الثلث ولو كره ولو لم يرضى الفدية تعيب اكثر من ستة لهما المستودع يقطع اجرة المثل الواجب
مع علمه من الاداء وشترط في الطلاق ان لا يكون عليه حج واجب واذن المولى او تزويج مستطوع ولا يشترط المولى
وشترط في التمتع الشترق من اشترط في المهر والمهر في الفسخ وهو المهر والا تان في العدة عام واحد والاحكام التي من مكة يخلو
احرم من غير ما رجع فان تعذر اخرج حيث فيه وشترط القارن والمقرب اليه وتوقع في اشترط في عقد احكام من المباحات او
ان كان اقرب **النكاح الثالث** في الافعال وفيه مقاصد **الاول** في الاحرام ومطالبة **الاحكام** في الواجب ويجب العلم بها
على من ذكرها الا من دخلها بعد الاحرام قبل النكاح والمكتبة قالوا احرم قبلها لبعض الالات وهو من يعترف ويجب اذ اخذ من
قبل الوضوء ولا يخلو من المهر قبلها على اي يجب تخيير عند ما فان تعذر حج المالح فان تعذر اخرج من موضوعه وان اذن
وهو المقاصد للثلاث والتمتع المقدم عليه ولو لم يرضى عليه اوجب الرجوع فان تعذر بطا ولو قصد الاحرام احلا وقصد التمسك
التمتع على اي في المواقيت سنة في العراق والعقيق واوسط غرة واخره ذات عرق ولا يخلو التمسك اختيارا
مع المباحات

الاحكام الشرعية

الاحكام الشرعية

الاحكام الشرعية
التي هي من الله تعالى

1822
1823
1824
1825
1826
1827
1828
1829
1830
1831
1832
1833
1834
1835
1836
1837
1838
1839
1840
1841
1842
1843
1844
1845
1846
1847
1848
1849
1850
1851
1852
1853
1854
1855
1856
1857
1858
1859
1860
1861
1862
1863
1864
1865
1866
1867
1868
1869
1870
1871
1872
1873
1874
1875
1876
1877
1878
1879
1880
1881
1882
1883
1884
1885
1886
1887
1888
1889
1890
1891
1892
1893
1894
1895
1896
1897
1898
1899
1900

[illegible]

22/11/19

فان

فانی

[illegible]

الحمد لله
الذي هدانا لهذا

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

[illegible]

۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

وہاں سے لے کر

[illegible]

لعلها بين ولا التي تكسر من الداخل ولا المقطوعة الاذن ولا الحصى ولا المهرود وهو الذي ليس على الخيط
فمنه

علائق المشقوقه عن غير الراضين منها ان قالوا عروا

[illegible]

والنور في النور والنور في النور
والنور في النور والنور في النور

[illegible]

الشليس بالشمع واخبرها فانخرج ذواتا نجمة ولم يسمها تعين الهدي ولوروي الهدي بعصوبها استحب الذبح
 وسبعة اذ ابيع الحاهله فان اقام استقر وصول اصحابه او مضى شهر ولومات من وجب عليه الصوم قبل
 حصاد الولي العشرة على اي ولومات الواجد اخبر الهدي من الاصل واما هدي القران فلا يخرج من ملكه ولا
 ابداله ولا يقر فيه وان اشعره او قلن لكن متى ساق فلا بد من جوده يعني ان كان الاصل الحرج وان كان القرية فالقرية
 ولا يجب الجود لو هلك ولو كان مضى ما كان ذوات وجب ولو تم هدي الساق ذبح او تم على يد الهدي
 والاسبق من

[illegible]

يريد وخذ الحلو و اعطها الخبز و اذا تم اضمحمت عينها و اذا لم تلتفت ينشط خض و اذا لم تلتفت
 خايت من ينشط خضها اعطها بالود و عجبا غيره و لم تنفع المالك لم تنفع و لو نوى عنه اجزا و لا يسقط ٢١
 استحباب المالك من المندورة و يقبل و يوجب هذه الشاة اضمحمت و لو لم يلق على الضحية بين تعذر ولو
 اطلقه فارقون ثم يفتي التعيين اشكاله و لو من وجب عليه بدنة فذبح او كفارة فلم يجد عليه شاة
 فذبح

الحلق في الحلق ويجب بعد الذبح الحلق أو القص بغيره والاضل الحلق خصوصا للبلية والحقن
ينبغي التقطير الناقط طواف الزيادة فان أخرجه انشاء ناسيا لمشي ويعد الطواف ولو لم يزل جمع
لحاق بها فان لم يزل او قصر مكانه واحيا وبعت بشعره الحصى ليدفن بها مستحيا فان لم يزل شيئا وبما لا يفرج
الموسى على اسم وبعد الحلق أو القص يخل من كاشع عدد الطيب والفسار والصيد فاذا طاف للزيارة
حل الطيب فاذا طاف للنساء جلت لم يكن الخط قبل طواف الزيارة والطيب قبل طواف النساء فان فرغ
من المناسك مضى الى مكمن يومه ويحوزها خيرة الى خيرة لا تريد فيطوف للزيارة ويسعى ويطوف للنساء ويحوز
الزهر والقائم اذا خبطوا في الحجة على كراهية **الطواف** في الناسك فاذا فرغ من الطوافين والسبع
جمع الى منيات باليالي الشريق وهي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ويحوز النحر يوم الثاني عشر الزوال
لن اتقى النساء والصيد الحان فقه الشمس على ولوبات التليق بعينها واجب عليه شاة الا ان يبيت
بكم مستغلا بالعبادة ولوبات غير المتق التلات حبيب عليه شاة ويحوزها في يومه بعد نصف الليل
ويجب ان يرى في يومه من ايام الشريق كالحج من التلات سبع حصيات بيد الاول في الوسطى ثم يخرج العقبة
ولو نقص العدد ناسيا حصل الترتيب مع اربع كابد وبها وقت من طواف الشمس الى شربها ولو نقره الا ان
حصا التلات ويرى الحاقيق والميق والراعي العبد ليللا ولو نقره في يومه قضاء من العدم مقما ولو نقره
المجمع حتى وصل مكة رجع ولو خرج بعد انقضاء ايامه في القاب او استاب ويحوز الزمان المحدث ولو
نفس حرم وجهه عنها اعا التلات ولو نقره حصة ولو لم يزل الحلق على التلات ويستحب الاتمامة في
ايام الشريق ويوم الاول من بينه واقفا واعيا وكذا الثاني والثالث مستحب للقبلة مقابلها ولا يقف
واكتفى على اي صورة لله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر على ما هداؤا ولم الحمد
كما ما اقلنا وترتقا من بينه الاتماع عقيب خمسة عشر حولة او لما ظهر العبد ثم يضي حيث شاء
ولو بقي عليه شيء من المناسك بكه ما حياها واحيا والا مستحيا الطواف الودع بعد صلوة ست ركعات

يحيو

في يومه من ايام الشريق كالحج من التلات سبع حصيات بيد الاول في الوسطى ثم يخرج العقبة ولو نقص العدد ناسيا حصل الترتيب مع اربع كابد وبها وقت من طواف الشمس الى شربها ولو نقره الا ان حصا التلات ويرى الحاقيق والميق والراعي العبد ليللا ولو نقره في يومه قضاء من العدم مقما ولو نقره المجمع حتى وصل مكة رجع ولو خرج بعد انقضاء ايامه في القاب او استاب ويحوز الزمان المحدث ولو نفس حرم وجهه عنها اعا التلات ولو نقره حصة ولو لم يزل الحلق على التلات ويستحب الاتمامة في ايام الشريق ويوم الاول من بينه واقفا واعيا وكذا الثاني والثالث مستحب للقبلة مقابلها ولا يقف واكتفى على اي صورة لله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر على ما هداؤا ولم الحمد كما ما اقلنا وترتقا من بينه الاتماع عقيب خمسة عشر حولة او لما ظهر العبد ثم يضي حيث شاء ولو بقي عليه شيء من المناسك بكه ما حياها واحيا والا مستحيا الطواف الودع بعد صلوة ست ركعات

بسم الحنف عند التلات التي وسطه وقوتها تحوز ثلثين ذراعا وعن يمينها ويا رها كذلك يستحب لمن نقره
في الاخير الاستاقارة مع حلة الحصة بعد صلوة ركعتين وللعاين دخول الكعبة خصوصا للصدوق والصلوات بين
الاسطواناتين على الرحامة للحركتين الجود وحركتين في الثانية بعددها في الزوايا والاعمال السلام الا
كانت خصوصا للباين والمجاهدين والشهيد من يرمي والدعا حيا من ارب الحياطين والسجود ويستقبل القبلة
واحياء شرا ثم يرمي ثم يصعد على العود والنزول بالمقرب على طريق المدينة وصلوة ركعتين بعد الحياطين
تخرج من باب المسجد ويكره المجاورة بكنه على على الابل الجلاله والطواف بها او افضل من الصلوة والمقيم الكس
الطواف في الواحق وفيه مطالب في العود المرفة ويجب على العود على باب مكة في العدة الا ان يمتنع فانه يخرج فقه
منها وتوجب التفرقة والاشهاد والاعادة والقرات والادخول الى مكة لعلم المكة وتكره بكنه السبب وتجب المنة
والاحرام من الحيات او من خارج الحرم فاضلها الجعل لئلا يتعمد شرا الحديت والطواف وركعتا والسودا والتفكير
وطواف السورة ركعة وتجب في جميع ايام السنة وافضلها يجب ويحوز العدد واما في التمتع ان وقعت في شهر الحرام ولو اعتمر
لم يحز الحرام حتى الى الحج فان خرج من مكة بحيث لا ينفق الى استيفاء الحرام اخرجوا ولو خرج فاستأنف مرة تسمع في طواف
المرفة فحلا شرا وتكره في المار والحلق فيها انقضاء من القص ومحل واحد لها من ارضيها ناسيا فاذا طاف طوافين حلال
القبلة في المصير والصد من صد العدد بعد السب لا طواف من اوكا ونقره في الفتحة من الموقفين او كركه نقره او نقره وتحمل القلعة
ونيت القلعة ولو كان هناك بين اخر ليحمله وان خشي القلعة وسحب حتى ينفق ثم يحمله الجرم فيقف في القابل مع وجهه
والاداء وكذا المعمر اذا نزع من مكة وكفى هدى السبان من هدى القلعة ولا يزل يهدي القلعة فلو نقره من غير قصد ليقول ان
احل ولا صد بالمتع من من ولو احتاج الى المجاورة لم يجب وان غلب السلامة ولو انقر الى ان لا يمتنع عليه في الوجه الوجه
ولو نقر من غير قصد الحد وقيل القوات حاز القلعة والمفضل النقاد فان نقره في القلعة الجرم والحجوس القادر على العود
بحر حصد وروغن مصد وكذا المطلوب ولو صاب ففان لم يحز القلعة بالهدى بل الجرم ولا دم ولو صد المصد تعب
بنته ردم القلعة فلو اكشف العود وبعد القلعة وانزع الزمان لفضا وجب ويحوز يقضه لست وان لم يكن تحل مقضى فيه

في يومه من ايام الشريق كالحج من التلات سبع حصيات بيد الاول في الوسطى ثم يخرج العقبة ولو نقص العدد ناسيا حصل الترتيب مع اربع كابد وبها وقت من طواف الشمس الى شربها ولو نقره الا ان حصا التلات ويرى الحاقيق والميق والراعي العبد ليللا ولو نقره في يومه قضاء من العدم مقما ولو نقره المجمع حتى وصل مكة رجع ولو خرج بعد انقضاء ايامه في القاب او استاب ويحوز الزمان المحدث ولو نفس حرم وجهه عنها اعا التلات ولو نقره حصة ولو لم يزل الحلق على التلات ويستحب الاتمامة في ايام الشريق ويوم الاول من بينه واقفا واعيا وكذا الثاني والثالث مستحب للقبلة مقابلها ولا يقف واكتفى على اي صورة لله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر على ما هداؤا ولم الحمد كما ما اقلنا وترتقا من بينه الاتماع عقيب خمسة عشر حولة او لما ظهر العبد ثم يضي حيث شاء ولو بقي عليه شيء من المناسك بكه ما حياها واحيا والا مستحيا الطواف الودع بعد صلوة ست ركعات

تجب الموت والحد على من ارتكب هذه الجرائم...
والصلح والوفاء...
او المنة وسوق المارء...
بالاحياء ولا يختص...
والغوث والارباب...
ولو قتل المباح...
الامن ليسوا...
بالاقيوت...
فذلك لان...
توجد عند...
فواحق لا يجوز...
ولو فارق...
اليهود والنصارى...
لها بقية...
بالعدو...
وغير ذلك...
او الحرب...
او الحرب...
او الحرب...

هذا هو الحق...
والصلح والوفاء...
او المنة وسوق المارء...
بالاحياء ولا يختص...
والغوث والارباب...
ولو قتل المباح...
الامن ليسوا...
بالاقيوت...
فذلك لان...
توجد عند...
فواحق لا يجوز...
ولو فارق...
اليهود والنصارى...
لها بقية...
بالعدو...
وغير ذلك...
او الحرب...
او الحرب...
او الحرب...

هذا هو الحق...
والصلح والوفاء...
او المنة وسوق المارء...
بالاحياء ولا يختص...
والغوث والارباب...
ولو قتل المباح...
الامن ليسوا...
بالاقيوت...
فذلك لان...
توجد عند...
فواحق لا يجوز...
ولو فارق...
اليهود والنصارى...
لها بقية...
بالعدو...
وغير ذلك...
او الحرب...
او الحرب...
او الحرب...

او يصدق بلاد الاسلام...
ان يقولوا...
لهم لا سلطان...
او يصدق بلاد الاسلام...
ان يقولوا...
لهم لا سلطان...
او يصدق بلاد الاسلام...
ان يقولوا...
لهم لا سلطان...
او يصدق بلاد الاسلام...
ان يقولوا...
لهم لا سلطان...
او يصدق بلاد الاسلام...
ان يقولوا...
لهم لا سلطان...
او يصدق بلاد الاسلام...
ان يقولوا...
لهم لا سلطان...

هذا هو الحق...
والصلح والوفاء...
او المنة وسوق المارء...
بالاحياء ولا يختص...
والغوث والارباب...
ولو قتل المباح...
الامن ليسوا...
بالاقيوت...
فذلك لان...
توجد عند...
فواحق لا يجوز...
ولو فارق...
اليهود والنصارى...
لها بقية...
بالعدو...
وغير ذلك...
او الحرب...
او الحرب...
او الحرب...

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page. The text is dense and appears to be a continuous passage, possibly a letter or a section of a book. The script is cursive and fills the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of items.

اختلاف اجزائه وانفقت وايضا قدر معين من التماثل فغير من غير ان جعل كل من المختلف
 خارج من القوب والجرب من الاض ويجب المشاهدة او الوصف الواقع اليها له وفي مشاهد الاض
 الغير من المساحة ولواع الوصف ثبت المشتري الخارص التعريفان اختلفا فيه قطع قول المشتري مع
 يد ولو استثنى شاة من قطع او جربا من انض بطل البيع مع عدم تعيين المشتري ولو نظر العد اعني
 بالوصف البلاء عليه والنجوز مع السلف الاجام وان اضم اليه القصب او غير على ما في ولا المني والضعف
 نضم اليه ما حطب ولا الملو على القصور ولا الملو ولا ما لم يلق الخا واكن المكيهور مقصودا وحصل الاش
 معلوم ويجوز بيع الصوف على ما يقع على ما في المسكن في نافة وان لم ينفق والاذن الملو في ما
 مقل والمقصود بالشر او بيع القصب مقصود على المشتري والزيادة المصلحة والمقتضى لا لا ولا كانت
 يعلم شاركه بقدره وان لم يكن عينه ولو نقص فعليه ارش ولو تلف ما يقع يوم التلف على ما في ولو ابع
 بار غير هو لم يسم او بقدر ابع جهاته التمس او ما يجد من القدر بطل **المسألة** في متعلق البيع وعلى
 لبيع القارنا يجوز بيعها بعد ظهورها في اقترابها قبل والصلاح الذي هو الاخر او الاصل او
 لوغ ثمة يوم عليها التماسا ويحقق تحت البيع والتمس او الضميمة او شرط القطع فلو كان يجوز بيع
 لوع والسئل ما في خصصة او المتعبد بعد انعقادها لقطر ولقطات والوطيد وشبهها جرة وخرات والتمار
 والتمار سقطت من ثمرتها واستأخذ معبده وحصد مشاعره وارطام معلومه فان خاست التمر سقط
 من التماسا عليه وبيع الزرع خضلا على المشتري قطعه فان لم يقطع قطعه البايع وطالبه بالاجر وكذا الخا
 لو شرط قطع الثمار بيع ما تابعه من الثمره ويبرها بزيادة ونقصان في المقتضى ويعد وبيع الثمر على
 القلم بالاثان وضربها لا بالقرحى المزاب ولا الزرع يجب مشروطا بما قبله المالك العتصمها من امر غيرها
 بشرط التحويل لا القبض ولا يجب تأخير حصر ثمرها عند الحفاف ومثلها ولا يبرها من الثمر والقبول بشرط
 السيلان ولو شرط حصر الثمر على ثمره ولا اخذت في ثمرها **المسألة** في بيع الحيوان هل حيوان مملوك

[illegible]

[illegible]

100

في بيع احد المتساويين جنبا لآخر مع زيادة معينة او حكمة او لا لا مقدين بالكيل والوزن والجنس هذا
الحقيقة النونية بالحسنه والارزاق التمر ولا يخرج الحقيقة باختلاف الصفات العارضة والخطه دقيقا
جنس والتمر وبسجنس والعنب والزبيب جنس واللبن والحليب واحد وسجنس كل جنس ودره
واحد وتمر الفحل جنس وكذا الكرم جنس والحوم مختلفه طعم البقر والجاموس واحد ولم البقر والغنم
حنان والوحش مخالف لانه والخطه والشعر ههنا جنس على راي واللبان مختلفه كاللحان
ورق الخشخاش اصل واحد كالزبد واللبن واللبن والسمسم ودهنه والخلول تاتي من الاصول فلا يجوز بيع احد
المتجانسين بالآخر مع زيادة كقير جنط بققين منها ولا ققير جنط بققين منها سويلا ويجوز
التفاضل مع اختلاف الجنس نقدا وفي النسبه قولان وكلما اشت ان يكيل او يوزن في عهد عليه البيع
بني عليه وكما اعتبر البلد فان اختلف البلد فليلا حكم نفسه وما لا يدخل الكيل والوزن فلا ياتي كقير
بشونين او دابة بدينين او دارين وبعض يبيضين وقيل يثبت الربوا في المعدود ولا يجوز بيع الوكيل
بالتمر متفقا ولا مضافا لانه اذا جف نقص وكذا ما شابهه كالحل الطير المشوي والعنب والزبيب وسبله
الخطه بابها ويجوز بيع الحنظل الشاة على راي ويجوز بيع ققير جنط بققير جنط وفي احد هذه القديس
او يبيع التراب وشبهه وبيع الحرام وبيعنا او يدين ما يدين وكذا ما شابهه
والزبد والفاص من الزايد ويستوفى الزايد ولا يواين الوالد والمولود والمولود والامير
السيد وبيع المختص ولا يبيع الرجل ووجهه ولا يبيع وبيع الحربي وقت بين المسلم والذي عاراك
فما يندرج في المبيع والمظلمه **الارض والساحه والبقيعه والعريشه** فلا يندرج تحتها الشيء
وكذا الزرع والبذر والفاص غير المشتري مع جهله بين الرود والاحتيا القوي ويدخل في ضمان المشتري
البذر وان تعذر انتفاع به ويدخل المجران المملوك في الاذن دون الدفوتة على البائع النقول وسويرة الحقير
المشتري مع الجبل والاضا والمشتري يترك البائع لها مع انتفاعه بالارض بها **الاستان** ويدخل فيه الارض

الارض والساحه والبقيعه والعريشه
فلا يندرج تحتها الشيء

الارض والساحه والبقيعه والعريشه
فلا يندرج تحتها الشيء

والشجر والبناء على اشكاله في حيزه القبر الذي سكن مع الشجر دون المزارع **الارض** والدار ويندرج فيه الارض والخطه
والسوق الاملى ولا يسفل الا ان يسفل الارض السكاهة والغرائب وما اشترى من المرافق كاسر المكتف والمط
المستخر في البناء والابواب المشتملة والاعلاف والوقوف المشتمل ولا يندرج الاستان وان قال جعلا
الا ان يقول وما اعلق عليه به وشبهه والمقولات الا ما يقع ولا الترخيص **الارض** العبد والاشا والار
فلا تملك بالتعليق وفي الثواب الساتر للعبوة اشكال **الارض** الشجر يندرج فيه الاعشاب والورق والورد
ويستحق الامتياز غير مساو ولا يستحق المغرير ولا يستحق صنعة لا يقدار ويدخل في بيع الفحل خاصة التمر غير الموزع
ولو اشغل التمر بغير البيع او انتقلت شجرة غير وية او كانت التمرة موزعة فلا اشغال ولو اشغل البعض انتقل غيره موزع
خاصته وللبايع ابقاء الثمرة المذمت اخذها وكل من البايع والمشتري السبق او المشتري به صاحب ولو قال الربوا بدين
العمران قدمت مصطبة المشتري **الارض** التمر يستحق المشتري الا يقدار الى القطاف ويرجع فيه الى العرف وتختلف
اختلاف الثمار ولو اشترى ثمره فله النحول والمزج وصدى جواينها من الارض وكل ما قبله العبد ودخل وان
يدخل مع الشرط **الارض** في القليل يجب على المتبايعين دفع العوصين من ثمره ولو لم يثبت مع اشترا
العقد التجمل ولو اشترى اخيرا حدها وجب على الآخر دفع التجمل والعصين في المقول القصير البذر في الجبل
لان الاستان له وفي الكيل الكيل وفي شمول الارض التخليص وكل ما سيج تلف قبل قبض فهو من البايع وكذا ان نقصت
تجمل بحد فله والناقل قبل القبض المشتري فان تلف الاصل رجع الثمار والفاص والبائع ما قبضه وتلف
الاخر قبله بطل الاول دون الثاني في ارض المثل والقيمة ولو اشترى المبيع بغير قبض لا يضمنه المشتري
الشركاء الفسخ ولو تلف بعض الجبل ولتسطين الفسخ كعد من عددين فلا يشتري الفسخ والايحة الحقة ولو اشترى
ليسط كذا الجبل فنجبه من الرود والاضا الارض على راي ويجب تسليم المبيع معها ولو قبض من البايع فان استعفا
بشيء ولا تجوز المشتري من الصبر بغير اجرة والفسخ ولو مده البايع ثمة الاجرة وكلمه ببيع ما لم يقبض من البايع
ويجوز لو كان لها ما يراه الاولية ولو باع ما لم يقبض من الميراث والصدوق وشبهه ويصح ان يتوفى الوارث

الارض والساحه والبقيعه والعريشه
فلا يندرج تحتها الشيء

الارض والساحه والبقيعه والعريشه
فلا يندرج تحتها الشيء

راجع إلى الدولة العثمانية
 إذا كان الشخص المذكور
 في القائمة
 في القائمة
 في القائمة

[illegible]

في المصلحة والمصلحة

المصلحة والمصلحة كان الشفعة القام مع دفع الارض والتنازل المصل الشفعة لا المصل ولواعي شقصين والشفعة
واحد اخذ الجميع واحدا في المحضر وكان الفرض المعين ستمائة طلت الشفعة بخلاف غيره ولو رجع الشفعة
بارش العيب السابق اخذ الشفعة بالبعد ولو استظهر اخذ الشفعة الجميع بذلك بقوله اخذت او تملك مع
تسلم الفرض وان لم يرض الشفعة اوجب من التسليم مع رضا المشتري بكونه زنته ولو قال اخذت الفرض ولو كان
علا بغيره صح ولا فلا وان قال بهما كان ولا يجب على المشتري ان يقضي يقض ولو كان الفرض موكلا فلا يقد
في الحال نحو فان لم يكن الفرض موكلا لم يقد ولو تعذر استعاض الشفعة للشفعة ان يقد فله ان يخرط المصلحة الى المصداق
توفر ما لا اوضح الصالح على ساقها بغيره ولو رجع الشفعة نصيبه ما اوجها فلا سقطت شفعته والشفعة
المعقب لا سقط الشفعة كذا في البيع الفرض المعين من ذوات القرض بغيره ولو رجع الشفعة نصيبه ما اوجها
البائع بالارض ولو رجع على الشفعة ان كان اخذ بغيره الصحيح ولو رجع على الفرض المالك في الرجوع على المالك
للمشرك الشفعة لا ان يصدقه لا يخلو في قدر الفرض ولو رجع المشتري مع العين ولو اختلف الشفعة كان قوله
قول البائع بغيره واخذ الشفعة اتمامه المشتري على رأي والقول بغيره من الشفعة لو ادعى الشفعة المالك
او اخره ولو ادعى البائع الشفعة واستقر بها واستقر بها الشفعة الزيادة في البيع وعنده العذر ان لم يصرح
على رأي والبائع قبل البيع على رأي ولو شهد او ارك او اذن في الاتباع او ضمن ذلك او تولى في الاطال
تطرق الى الشفعة لا يبيع فلا يثبت بها شفعه وشهد المساواة في الشفعة بغيره الجميع والبعض وضع العالم ان
كان العوض موجودا اخذ الفرض او الفقة **كتاب القرض** وقرا بعد وقية

الاول كبر الاستدانة كراعي الحليمة وسحب المقرض فانه افضل من الصدقة بغيره في الثواب والاعتبار
اقضت او ادها شرا بشفعة او تصرف في القول قلت وشهد ولو شهد الشفعة بغيره في شرط الصحيح
عوض المقرض لو رجع المقرض الزيادة جاز لا مضبوط بغيره الجاهل من الاوصاف بغيره اقراضه فان كانت
شلتا ثبتت في الذمة مكملا ولا الفقة وقت التسليم ولا يجب دفع العين وان كانت موجودة وبلكة القرض
في الذمة مكملا ولا الفقة وقت التسليم ولا يجب دفع العين وان كانت موجودة وبلكة القرض

المصلحة والمصلحة كان الشفعة القام مع دفع الارض والتنازل المصل الشفعة لا المصل ولواعي شقصين والشفعة
واحد اخذ الجميع واحدا في المحضر وكان الفرض المعين ستمائة طلت الشفعة بخلاف غيره ولو رجع الشفعة
بارش العيب السابق اخذ الشفعة بالبعد ولو استظهر اخذ الشفعة الجميع بذلك بقوله اخذت او تملك مع
تسلم الفرض وان لم يرض الشفعة اوجب من التسليم مع رضا المشتري بكونه زنته ولو قال اخذت الفرض ولو كان
علا بغيره صح ولا فلا وان قال بهما كان ولا يجب على المشتري ان يقضي يقض ولو كان الفرض موكلا فلا يقد
في الحال نحو فان لم يكن الفرض موكلا لم يقد ولو تعذر استعاض الشفعة للشفعة ان يقد فله ان يخرط المصلحة الى المصداق
توفر ما لا اوضح الصالح على ساقها بغيره ولو رجع الشفعة نصيبه ما اوجها فلا سقطت شفعته والشفعة
المعقب لا سقط الشفعة كذا في البيع الفرض المعين من ذوات القرض بغيره ولو رجع الشفعة نصيبه ما اوجها
البائع بالارض ولو رجع على الشفعة ان كان اخذ بغيره الصحيح ولو رجع على الفرض المالك في الرجوع على المالك
للمشرك الشفعة لا ان يصدقه لا يخلو في قدر الفرض ولو رجع المشتري مع العين ولو اختلف الشفعة كان قوله
قول البائع بغيره واخذ الشفعة اتمامه المشتري على رأي والقول بغيره من الشفعة لو ادعى الشفعة المالك
او اخره ولو ادعى البائع الشفعة واستقر بها واستقر بها الشفعة الزيادة في البيع وعنده العذر ان لم يصرح
على رأي والبائع قبل البيع على رأي ولو شهد او ارك او اذن في الاتباع او ضمن ذلك او تولى في الاطال
تطرق الى الشفعة لا يبيع فلا يثبت بها شفعه وشهد المساواة في الشفعة بغيره الجميع والبعض وضع العالم ان
كان العوض موجودا اخذ الفرض او الفقة **كتاب القرض** وقرا بعد وقية

من الشفعة ان يصدقه لا يخلو في قدر الفرض ولو رجع المشتري مع العين ولو اختلف الشفعة كان قوله
قول البائع بغيره واخذ الشفعة اتمامه المشتري على رأي والقول بغيره من الشفعة لو ادعى الشفعة المالك
او اخره ولو ادعى البائع الشفعة واستقر بها واستقر بها الشفعة الزيادة في البيع وعنده العذر ان لم يصرح
على رأي والبائع قبل البيع على رأي ولو شهد او ارك او اذن في الاتباع او ضمن ذلك او تولى في الاطال
تطرق الى الشفعة لا يبيع فلا يثبت بها شفعه وشهد المساواة في الشفعة بغيره الجميع والبعض وضع العالم ان
كان العوض موجودا اخذ الفرض او الفقة **كتاب القرض** وقرا بعد وقية

بالقبض والمصلحة والمصلحة كان الشفعة القام مع دفع الارض والتنازل المصل الشفعة لا المصل ولواعي شقصين والشفعة
الموت وقوله ولوبات المالك سله الى الورثة ان يصدق عليه ولو جعله قصد في يخرج الياس ويجوز اخذ
ثمن ما يملكه الذي من غيره بغيره ولا يبيع قسمه في المالك ولو رجع المالك بغيره وجب المالك بغيره الى
المشتري على رأي ولا يجوز بيع الدين بين اخوان اختلفوا ويجوز بيعه بعد حمله على المدينين بغيره ويصح بيعه
حالا لا موكلا ومن عليه حق وله ثلثه ما كان من العاقل اختلف الى التراضي ولو دفع المدين موصلا للقبض
من غير صلحين اجبت بغيره القرض ويجوز المدين الموكلا بغيره المالك والدين تسلم
ما في المقتول بغيره بغيره وصايا ما كان او خطأ او اذن لعين في الاستدانة لم يرضه المولى ادارته
وان اعتقه على رأي ويستوى غيره من غيره المولى في تقسيط التركة ولو اذن له في القيام دون الاستدانة
فاستدان وتلف المالا لم يرضه العبد ولو لم يرضه فيها فذلك ولا يتعدى العبد المالا دون الاطلا في بغيره الى
الاتباع بالقبض ولو اذن في الشفعة فالتن على المولى ولو اخذ ما اقتضه ملكه بغيره المالك في الرجوع على المالك
ولا يبيع **كتاب القرض** في الرهن وفيه مطلبان **الاول** عقد الرهن الايجاب كرهت او وثيقة عندك شهده
والقبول لقبيل وبكفي الاشارة الدالة على الرضا مع العجز عن التعلق ولا يقتصر الى القبض على رأي وهو
لان من طرق الرهن خاصة ويشترط كونه مينا ملكه يمكن قبضه ويصح بيعه فلا ينعقد رهن الدين ولا له
المفقة ولا ما لا يفتح لكم ولا يضع المسلم الحر على يذوي ولا الطيرة الهوار ولا الوقف ورضه المذرية
ايصال التديمر ومضى رهن ملكه لو ضمه الى ملك غيره ويقف الاخر على الاجازة ويصح رهن المسلم والمصحف
عند الذي اذا اوصع على يد مسلم والموت وان كان من فطره والجاهل بعد او خطأ او ما يبيع على من ثابت
في الذمة لا على ما لم يثبت وان وجد سبيبه كالدية قبل استقر او الجناية ويصح على المالك بغيره فان شفعه
المشروط العجز بغيره ولا ينعقد على من لا يمكن استيفاء رهنه كالاجادة المتعلقة بعين الموصى كخدمته و
يصح في العمل المطلق وان يجعل الرهن على دين رضا على آخر ويشترط في المتعاقدين جوارا لا تصرف

المصلحة والمصلحة كان الشفعة القام مع دفع الارض والتنازل المصل الشفعة لا المصل ولواعي شقصين والشفعة
واحد اخذ الجميع واحدا في المحضر وكان الفرض المعين ستمائة طلت الشفعة بخلاف غيره ولو رجع الشفعة
بارش العيب السابق اخذ الشفعة بالبعد ولو استظهر اخذ الشفعة الجميع بذلك بقوله اخذت او تملك مع
تسلم الفرض وان لم يرض الشفعة اوجب من التسليم مع رضا المشتري بكونه زنته ولو قال اخذت الفرض ولو كان
علا بغيره صح ولا فلا وان قال بهما كان ولا يجب على المشتري ان يقضي يقض ولو كان الفرض موكلا فلا يقد
في الحال نحو فان لم يكن الفرض موكلا لم يقد ولو تعذر استعاض الشفعة للشفعة ان يقد فله ان يخرط المصلحة الى المصداق
توفر ما لا اوضح الصالح على ساقها بغيره ولو رجع الشفعة نصيبه ما اوجها فلا سقطت شفعته والشفعة
المعقب لا سقط الشفعة كذا في البيع الفرض المعين من ذوات القرض بغيره ولو رجع الشفعة نصيبه ما اوجها
البائع بالارض ولو رجع على الشفعة ان كان اخذ بغيره الصحيح ولو رجع على الفرض المالك في الرجوع على المالك
للمشرك الشفعة لا ان يصدقه لا يخلو في قدر الفرض ولو رجع المشتري مع العين ولو اختلف الشفعة كان قوله
قول البائع بغيره واخذ الشفعة اتمامه المشتري على رأي والقول بغيره من الشفعة لو ادعى الشفعة المالك
او اخره ولو ادعى البائع الشفعة واستقر بها واستقر بها الشفعة الزيادة في البيع وعنده العذر ان لم يصرح
على رأي والبائع قبل البيع على رأي ولو شهد او ارك او اذن في الاتباع او ضمن ذلك او تولى في الاطال
تطرق الى الشفعة لا يبيع فلا يثبت بها شفعه وشهد المساواة في الشفعة بغيره الجميع والبعض وضع العالم ان
كان العوض موجودا اخذ الفرض او الفقة **كتاب القرض** وقرا بعد وقية

ولو لم يطل الرهن وقبوله مع المصلحة دون اسلافه المودع اقراضه المبيع الغبط والحاجة فيلحق
 الرهن ولو تعذر اقرض من التمتع ويجوز للمدين اشتراط الوكالة والغير ولو وضع الرهن ولو تعذر اقرض
 من التمتع ويجوز للمدين اشتراط الوكالة والغير ولو وضع الرهن على يد اجنبى فلو مات بطلت الوكالة
 وعن الرهن ولو مات المدين لم ينقل الوكالة الى وارثه الا مع الشرط ويملك العبد ان يملكها او الى من يثق
 عليه ولو نال اسلمه الى الحاكم مع الحاجة لا بد منها ولو نفعه مع الحاجة الى غير الحاكم من دون
 اذنها واذا كان الحاكم مع القدرة عليه ضمن ولو شاع على يد مدلين لم يغيره **هذا هو المطلب الثاني**
 في الحكم استغناء دين الرهن من غيره ان كان المدين ميتا وقبرت امواله فان نقل شي من ماله الى دين
 ودين الرهن على غير الرهن كغيره ولو لم يرض به مع غيره بالباقي والمدين امين لا يضمن شي
 بالمدعي ولا يسقط بغيره من الحق ولو تصرف في العين انما بلغت المثل في المثلي والعتبة يوم
 التملك في غيره والاخر غير المقصود ولو اتفق والمدين الا يستغنى لو خاف الخوف من غير اذن من الراهن
 وادنه ولو ظهر له شيء من الدين او وكيل عيب رجع على الراهن ولو كان الرهن مستحقا رجع على المدين
 القاضي والراهن والمدين متوكلان من التمتع في الرهن ولو اذنا هذا للاشهر ولا وقف على الاجابة
 الا ان يعق الرهن ولو اقرض الراهن فطلب المدين الشفعة ففي كونه اجابة للبيع نظر ولو اجابها الراهن
 فقبل ولو لم يطل الرهن وفي جواز بيعه فلو كان ولو اذن الرهن في المبيع فباع بطل الرهن ولو عيب
 رجع على الراهن ولو اذن الراهن في البيع قبل الاجابة لم يضمن للمدين التمتع في العين الا بعدة واذا
 الاجاب المدين ان كان وكلا ولا الحاكم وبطل الرهن بالاقراض والاموال واستطاع حق الرهانة
 ولو شرط ان لا يبيع في المدة كان سبيعا بعد بطل الرهن بعد المدة لا يملكها ولو رهن بالعضوب
 عند الغاصب صح ولو رهن الرضاهان ونوايد الرهن للرهن ولا ينقل المدة الى الرهن وان تجدد
 راي ولو اقرض دين الرهن لم يملكه على الاخر ولو رهنه غير المولى باذن مالكه صح ومن قيسه ولو

هذا هو المطلب الثاني في الحكم استغناء دين الرهن من غيره ان كان المدين ميتا وقبرت امواله فان نقل شي من ماله الى دين ودين الرهن على غير الرهن كغيره ولو لم يرض به مع غيره بالباقي والمدين امين لا يضمن شي بالمدعي ولا يسقط بغيره من الحق ولو تصرف في العين انما بلغت المثل في المثلي والعتبة يوم التملك في غيره والاخر غير المقصود ولو اتفق والمدين الا يستغنى لو خاف الخوف من غير اذن من الراهن وادنه ولو ظهر له شيء من الدين او وكيل عيب رجع على الراهن ولو كان الرهن مستحقا رجع على المدين القاضي والراهن والمدين متوكلان من التمتع في الرهن ولو اذنا هذا للاشهر ولا وقف على الاجابة الا ان يعق الرهن ولو اقرض الراهن فطلب المدين الشفعة ففي كونه اجابة للبيع نظر ولو اجابها الراهن فقبل ولو لم يطل الرهن وفي جواز بيعه فلو كان ولو اذن الرهن في المبيع فباع بطل الرهن ولو عيب رجع على الراهن ولو اذن الراهن في البيع قبل الاجابة لم يضمن للمدين التمتع في العين الا بعدة واذا الاجاب المدين ان كان وكلا ولا الحاكم وبطل الرهن بالاقراض والاموال واستطاع حق الرهانة ولو شرط ان لا يبيع في المدة كان سبيعا بعد بطل الرهن بعد المدة لا يملكها ولو رهن بالعضوب عند الغاصب صح ولو رهن الرضاهان ونوايد الرهن للرهن ولا ينقل المدة الى الرهن وان تجدد راي ولو اقرض دين الرهن لم يملكه على الاخر ولو رهنه غير المولى باذن مالكه صح ومن قيسه ولو

بيع بازيط الى مالك الزيان ولو رهن الراهن اجبر على ازالته ولو رهن ما يخرج بغيره كالقطعة من الحيار
 صح وكان شركا ان لم يخرج وحق الجناية فيقدم فان ائتلك المولى المطلق رهنا وان سلمه كان فاضل الارش
 رهنا ولو استوعب بطل الرهن ولو جنى على مولاة عبد ايقض منه وبقي رهنا ولو كانت حطلا لم يخرج
 عن الرهن ولو كانت نفسها اقضت العبد ولو جنى على من يرثه المولى اقضت منه واذا نكح في الخطا او قبلت
 الرهن الماخوذة من المالك والارش رهنا ولو صار العيص خرا خرج عن الرهن ولو ما دخل الماد ولو
 ذبح المدين الحب فالزيج للراهن رهن والرهانة موروثه دون الوكالة والاستيمان والقول قول الراهن
 في عدم التفرقة وفي القيمة معرفة اذ عاد تقدر رجع عنه اذن البيع للراهن عليه وقول الراهن في قدر الدين
 واداءه اذ ايداعه لو ادى الاخر الرهن وفي تعيين المدة ولو قال بعتك العبد المدة تحالفا وخبرنا عن الرهن
المطلب الثالث في المهر وفيه مطلبان **المطلب الاول** في اسبابه واسبابه ستة **المطلب الثاني** في الصغر ونحوه
 الى ان يبلغ ويرشد ويعلم المهر المذكور للمنفى وابيات الشعر الخشن على العاتق ولو بلغ خمس عشرة سنة ولا شيء
 بل لاولين ولو لم يسهو والمحل والمهر ليلان والحنث المشكك خشن عشرة والمهر من المهرين او من فرج الذكر مع الحنث
 من فرج الانثى ويعلم الرشد اصلاح ما لم ينجس بمحفظ من الاخذ والالتزام في المعاملات وبغير فيه شهادة
 عدلين وشهادة اربع نساء في المهرين وصرف الماله صنوف الخير ليس يقيد مع بون المهر القيمة وصرفه في
 الاخذية الغيبة غير الملازمة بحاله تدبر ولو طعن المهر غير رهنه لم يضر المهر **المطلب الثاني** في الجور
 اجمع الماله ان يكون مقلد ولو كان يقتور او اذاج تعرفه وقت افاقتة ولو ادى وقوة البيع مثلا حال جنونه بالقول
 قوله مع البين **المطلب الثاني** في التمتع في الرهن وهو المهر كاسو المهر في غير الاقرض الصحيح من التمتع في ماله فلو باع
 او وهب او اقربا او اقرض المبيع مع حجر الحاكم عليه ويصح تصرفه في غير الماله بطلاق والظهار والمطع و
 الاقرار بالحد والقصاص والنب ولا يسلم اليه عوض المثل ويجوز ان يتوكل الغير في بيعه وهدية وغيرهما
 ولو اجاز المولى بيعه صح **المطلب الثالث** في العبد والامنة يجوز عليه الا يملك شي ولو ملكها مولاها

هذا هو المطلب الثاني في الحكم استغناء دين الرهن من غيره ان كان المدين ميتا وقبرت امواله فان نقل شي من ماله الى دين ودين الرهن على غير الرهن كغيره ولو لم يرض به مع غيره بالباقي والمدين امين لا يضمن شي بالمدعي ولا يسقط بغيره من الحق ولو تصرف في العين انما بلغت المثل في المثلي والعتبة يوم التملك في غيره والاخر غير المقصود ولو اتفق والمدين الا يستغنى لو خاف الخوف من غير اذن من الراهن وادنه ولو ظهر له شيء من الدين او وكيل عيب رجع على الراهن ولو كان الرهن مستحقا رجع على المدين القاضي والراهن والمدين متوكلان من التمتع في الرهن ولو اذنا هذا للاشهر ولا وقف على الاجابة الا ان يعق الرهن ولو اقرض الراهن فطلب المدين الشفعة ففي كونه اجابة للبيع نظر ولو اجابها الراهن فقبل ولو لم يطل الرهن وفي جواز بيعه فلو كان ولو اذن الرهن في المبيع فباع بطل الرهن ولو عيب رجع على الراهن ولو اذن الراهن في البيع قبل الاجابة لم يضمن للمدين التمتع في العين الا بعدة واذا الاجاب المدين ان كان وكلا ولا الحاكم وبطل الرهن بالاقراض والاموال واستطاع حق الرهانة ولو شرط ان لا يبيع في المدة كان سبيعا بعد بطل الرهن بعد المدة لا يملكها ولو رهن بالعضوب عند الغاصب صح ولو رهن الرضاهان ونوايد الرهن للرهن ولا ينقل المدة الى الرهن وان تجدد راي ولو اقرض دين الرهن لم يملكه على الاخر ولو رهنه غير المولى باذن مالكه صح ومن قيسه ولو

هذا هو المطلب الثاني في الحكم استغناء دين الرهن من غيره ان كان المدين ميتا وقبرت امواله فان نقل شي من ماله الى دين ودين الرهن على غير الرهن كغيره ولو لم يرض به مع غيره بالباقي والمدين امين لا يضمن شي بالمدعي ولا يسقط بغيره من الحق ولو تصرف في العين انما بلغت المثل في المثلي والعتبة يوم التملك في غيره والاخر غير المقصود ولو اتفق والمدين الا يستغنى لو خاف الخوف من غير اذن من الراهن وادنه ولو ظهر له شيء من الدين او وكيل عيب رجع على الراهن ولو كان الرهن مستحقا رجع على المدين القاضي والراهن والمدين متوكلان من التمتع في الرهن ولو اذنا هذا للاشهر ولا وقف على الاجابة الا ان يعق الرهن ولو اقرض الراهن فطلب المدين الشفعة ففي كونه اجابة للبيع نظر ولو اجابها الراهن فقبل ولو لم يطل الرهن وفي جواز بيعه فلو كان ولو اذن الرهن في المبيع فباع بطل الرهن ولو عيب رجع على الراهن ولو اذن الراهن في البيع قبل الاجابة لم يضمن للمدين التمتع في العين الا بعدة واذا الاجاب المدين ان كان وكلا ولا الحاكم وبطل الرهن بالاقراض والاموال واستطاع حق الرهانة ولو شرط ان لا يبيع في المدة كان سبيعا بعد بطل الرهن بعد المدة لا يملكها ولو رهن بالعضوب عند الغاصب صح ولو رهن الرضاهان ونوايد الرهن للرهن ولا ينقل المدة الى الرهن وان تجدد راي ولو اقرض دين الرهن لم يملكه على الاخر ولو رهنه غير المولى باذن مالكه صح ومن قيسه ولو

ولو تفرغ الرخص كما ياذن المولى **المريض** ويمنع المريض من الوصية أكثر من الثلث ما لم يخبر الورثة
بالتبرعات **الموت** قولان **الموت** بغير علم بشرط اربعة ايام من المالك وحلولها وقصور اموالها
وسملا لا يراها الجرح ولو سال هو او غيره به الحاكم او كانت امواله مساوية او كانت مؤجلة لا تجزئ
بحكم الحاكم به ويؤثر الا لا يشترط في الاحكام في المقامين **الموت** في الاحكام في المقامين
ويثبت حجر السيد بحكم الحاكم لا يجزئ سعة على شكل لا يزول الا بحكمه واذا ابايع انسان بعد الحجر لم يستعيد
العين ولو تلفت وكان القبض باذن المالك فلا يصح وان زال الحجر وان كان يغير لزمه رجوع عليه ولو ائتمن ما
اؤتمن ما لو وجد عدم الضمان ولو تلتجج معادتين بينه عدا الجرح والولاية في ماله الى الحاكم وفي ماله الطفل والمجنون
لا الايب والحجة ان كان نقض الحاكم ولا يمنع من الحج الواجب ويدفع اليه كفاية ولا من التدرب ان استوت
نقطة في الحالين او تكن من التكب **الموت** لا حيلة في بيعه ويصدق بينه وبين غيره في العفو عن القصاص في غير
واستيفاروه من اليد ونحوه قبل لموعه ولا يصح بيعه **الموت** في احكام الفلاس وهي اربعة **الموت**
منع التعريف ويمنع من كل تصرف يتم اصداف الى الوجود عند ضرب الحجر لعتق والرهن والبيع والكتاب
والهبة ولا يمنع ما لا يصادف المالك كالتكليف والخلع واستيفار القصاص وعقد والحق والحب ونقبة
باللعان والاحتطاب ولا يهاب وفي قول الوصية ولو اقر بما لا الوجبة اتيه بعد الفلك ولو اقر بهين فالوجبة
عدم السماع ولا يحد في المالا المتجدد على اشكاله واجابة بيع الجنان ومنعه من غير اعتبار الغيبة والرهن
بالعيب مع اعتباره وليس له قبض دون حقه ولو اقرض او اشترى ما لا يملكه لم يشترك المقتض بالبيع القوي
ولو ائتمن ما لا يبعد ضرب المالك ولو اعد بعد الاحتياط في البيع بعين المالا فجعل المالا في البيع والقبض بالبيع
الفك والقرب به مع الغنم لا يملك الموجل الجرح ويقد على الذنون اجرة الكيلاد والمالا وما يتعلق بمصلحة
الجرح هو اتمام شهادته بين حلف واخذ الغنم فان تملك فليس للغنم الحلف **الموت** اختصاص الغنم بعين
ماله وانما يرجع اليه في الغنم مع تعذر استيفار التملك فلا من ملو في المالا فلا يرجع ولو تفرغ الغنم

قوله المولى

قوله

فله الرجوع لا اشتغال على الله وتجوز طرأه بغير اذنه لا رجوع لو تعذر ما امتناعه بل يحبس الحاكم او يمنع عليه فانما
يرجع اذا كان الثمن حلالا ويرجع وان لم يكن سواها مع الحيوة ولم يضرب بالثمن مع الغنم ولا اختصاص
مع الموت الامع الوفا ولو وجد البعض اخذ وضرب ثمن الباقى وكذا الوصية يعيب استحق ارشتم
ضرب الحرة من الثمن على نسبة نقصان القيمة لا ارش الجنانية ولو كان ثمن قبله نعم او غنما به المثل اخذ
العين بالثمن وضرب والمثل بالمفصل للفلس ولو كان متصلا فالوحيد سقوط حقه من العين وتقتضي
الشفيع ويضرب البائع بالثمن ويفسخ الموجدان بذل الغنم الاجرة ولو اخذ بعد الغنم بيعت الغنم
وليس له الا ان لا يرش ولا يخط حقه بالخط لا يجوز ولو فسخ الغنم فلا العين والمغزاة الزائد بالعمل
وكذا الوصية او عمل فيه ينقسم ويختل كمنه سلا في الضرب القيمة او الثمن والبيع اخذ المستولدة وله
بيعها دون الولد ويعلق حق الغنم بديته الخطا والعدا قبل دية ولا يثبت الفسخ الا في المعاضة
المضى كالبيع والاجارة ولو كانت الدابة في باوتة نقلت الامان باجره المثل مقدمة على الغنم ولو
افلس الموجد بعين ما اجره فلا فسخ بل يقدم المستاجر بالشفعة لتعلق حقه بعين الدابة ولو كانت الاجرة
واردة على ماني الضمة فله الرجوع الى الاجرة مع بقائها **الموت** تسمية اموال الوفاة الحاكم الى بيع الحقة لثمة
او لا بعد الرهن وينبغي احضار كل متاع في سوقه واحضار الغنم والقبول على نادامين ويقام اجرة
ويجوز عليه نفقة الخلاء وكسوته على عادة امثاله المذمومة القسمة فيعطى هو وما لا تقدر ذلك
اليوم ويقدم كنفه الواجب لومات قبل القسمة ثم يقسم الحاكم على الاموال الحالة الثانية ثم يردون المو
ولو ظهر بغيره بعد القسمة تقضت وشادكة ولو قبل الموجل قبل القسمة شادكة ولو جرح غيره قدم من المجل
عليه وليس له فكه ولو اقتضت المصلحة آخر القسمة جعل المالا منتهى فان تعذر ادفع من القسمة **الموت** حية و
مع اعساره الثابت باقرار الغنم واليشه ولو ما طل مع القدره فللمالك حية والبيع عليه ولو ادعى
الاعسار وكان له اصل مال او كان اصل الدعوى مالا افتقر الى البينة فان شهد بثلث اموال الاثنين

قوله المولى

قوله

فقد شهدت بالاعصار انتقلت الى الملائكة على اذن الله وان لم يكن له اصل ما لا كانت الدعوى مالا
قبلت بينه وبين القسمة بطلاق ولا يجوز مواجره ولا استعماله ولو كان له وارثه وادبه وجب ان
يواجرها وكذا المالك وان كانت ام ولد ولا يتابع وارثه ولا عبده منه ولا من ركبوه اذا كان
من اهله ولا يتابع **الفصل الرابع** في الضمان ومطالبة المثل في الشفعة الضامن جواز التقرب والملازمة
والملازمة او علم المضمون له بالاعصار فلا يصح ضمان البصير ولا الجنون ولا المملوك بدون اذن الولي ومعه ثبتت
ذمة كالمسبب الا ان يشترط كالمشترط الضامن من مال بعينه ولا يشترط علم المضمون له ويشترط رضا لا رضا المضمون
عنه والضامن نازل ولو لم يملك المضمون منه لم يبرأ الضامن بريا معا ولو ظهر اعسان تخبره الفسخ ولو ظهر
بعد الضامن فلا فسخ ويجوز نظره ولو جلا من حاله ولو جمل ويرجع الضامن على المضمون باحدى اذ ضمن بآية
والا فلا يقع مضافا بغير اقرار المبرين ولو ابر من بعض لم يرجع بهما ما يصح اذا كان الحق ثابتا في الذمة وقت
الضمان مستقرا كان كالتقنين بعد الحيا او ضمنه كالتقنين فيه ولا يصح قبل التوثيق وان اذن المبرين ضمان مال الكفاية
والشفقة الماخضة والحاضر لا الشفقة وضمان الاعيان المضمونة كالغصن والمقبوض السويور العقد
القاسد لا الهامة كالمودعة وتراعي الضامن ولا يقر الى العلم الكفاية ولو ضمن ما في ذمته لم يرجع بهما فهو مبر
البينة لا ما يقبضه المضمون مثله ولا يصح ضمان ما يشهد به عليه ولو ضمن من عهد التقين الدرك في كل موضع بطل اصل
البيع كالمسحق لا يجرد بطلانه بفسخ لعيب وعينه وتلف مبيع قبل قبضه ولو طالب بائنا حبيب سابق رجوع
على الضامن ولو خرج بعضه مستحقا رجوع على الضامن به وعلى البايع الباقي والقول قول المضمون له عدم
تقبض الضامن المضمون عن قبلت مع عدم التهمة وان كان فاسقا وحلف المضمون له احق من الضامن ما
حلف عليه ورجع الضامن بما اراده او لا ولو لم يشهد رجوع بائنا ان له يرد على الاول ويجوز ضمان المبرين
من الثلث **المطلب الثاني** في الحوالة ويشترط رضا المثل ولا يملك عليه او على الاعصار او العلم بالمال
وشهرته في ذمة الحيل ولا يجب قبولها على المثل وهي ناقصة برباها الحيل وان لم يبره الاحتار ولا يشترط سبق شئ

ولو ابر الضامن

او فسخ الضامن بغير اذن المبرين

ذمة الحال عليه ولو احواله على غيره ويحرم طلاقه كذا على ما في الفقه ويصح تراض الحوالات وورثها ولو ادى الحال
عليه ثم طلق الحيل نأدى شفعه ذمة القول قول الحال عليه ويصح الحوالة بالكتابة بعد الحوالة وقبل الحوالة
ولو احواله المشتري البايع البقر فشرع العيب بطلت على شكله وان كان قبض استعاد المشتري من البايع ويرى
الحال عليه ولو احواله البايع الثمن ثم فسخ المشتري لم يبرأ ولو بطل العقد بطلت ضمانا **المطلب الثالث** في الكفالة
وهي العهد النفس من الحق ويشترط رضا الكفيل والكفول وتبين المكفول ولو كفله احداهما او احدهما
فان لم يحضره كلاهما بطلت والتعيين في الكفاية لا يوجب على الجمل كما لو اس والحيوان والوجه دون اليد والرجل
وتصح حاله ولو جمل ويرى الكفالات وكل طلاق يقتضيه الحيل ولا يشترط الا حلال فان سلم الكفيل بعد اتمام
بري ولا يصح حتى يحضره او يورثه عليه ولو قال له انك لا تحضره فان طلقه انما هو لا حاضره ولو قال له انك لا
ان لم تحضره وجب المالة ولو طلقه من يده صاحبه فهو الزوجه لا احصا او ادارا عليه ولو كان قائما لم يرد
الا حضا وادارته لا يجب تسليم الحضم قبل الاجل ولا المنع من تسليمه بآية القبر ويجب بعد الاجل والحياوس
شهرته من الكفيل بوث المكفول وتسلم بفسخ احضار الكفيل الا طلقه ولو كفله من اثنين لم يبرأ التسليم
الى احدهما ينظر الكفيل بعد الحول بقدر الذهاب الى بلد المكفول واحضاره ومعه في الاطلاق الى التسليم في بلد
الكفالة ولو تم قبضه لزمه القول قول المكفول ولو ادى الكفيل انشاء الحق ولو ادى الا بر حلف المكفول له
وان رد برى من الكفالة دون المكفول من الحق **المطلب الرابع** في الصلح ويصح على الاقرار والانكاح والم
يقهر المشقة مع علم المصطلحين وبطلانها بغير المال المتنازع عليه وينا كان او عين الا ما وقع عليه الصلح
ويكفي الشافعية الموزون ويصح على عين بعين ومنفعة وعلى شفعة بعين ومنفعة ولو صلح على ابراهيم بن ابراهيم
صح وان لم يتقا ايضا ولا لان من الطرفين لا يطل الا التراضي ولو صلح المشرى كان على اختصاص احدهما بالربح
والخسران والاخر براس المذمومة ويعطى مدى المبرين يدها احدهما ونصف الاخر ومدى احدهما
نصف الاخر وكذا الواوعد احدهما اثنين والمخرتا لنا وتلف احدهما من غير تقابل وتقصير من التوفيق

المشيئين على نية راس المال والوصدق احد المدينين بعين بسبب يقتضيه الشك كالميراث وصالحه على نفسه صحت ان
 كان اذ شريكه والعوض لها والا فحق الربح وان لم يقتض الشك كانه القرب وليس طلب الصلح اقراره ولا
 يفي او اجلني او قبضت او ابرأت ولو ان استحقاق احد العينيين بطل الصلح ولو صلح على درهماين على اربعة
 وقبضت درهمين ولو صلح المكره على الدار على سكنى سنة صح ولا يرجع وكذا لو اقر بقبضه للكلب وادفعه
 الجاس على ربه وصاحب الجمل فوجد اية الجمل الحاضر وصاحب البيت لو تدانى القرعة المفتوحة الى اخر
 وصاحب البيت يجد ان يكون تارة الاسفل وكذا ان سقها على ربه على الفصل من هذا الحد اذ به لو تده اعياه
 وصاحب السقف عليه ولو لم يبعثه الا في حق وصاحب القفل بالوجه وبالمخرج من الملك
 لا العلو لصاحب السفار وشاوي ان في المسلك والمرا تفتت الدجوة والثوب الذي في احداهما الكرم
 والعبد الذي لاحدها عليه ثياب والجدة او الغير المتصل والحامل ولا يرجع المخرجه ولا الروا من قبل
 في هذه الصور مع البينة لمن جلف ولو خلفا او نكلا فهو لها ولا يجب على الجدة ان تضع خشب جارة
 على حائط بل يستحب فان رجع في الاذن قبل الوضع صح ولو رجع بعد لم ينعى الا بالاشارة ولو اندم لم يبعد
 الطرح الا اذ من متناقب ويصح الصلح على الموضع بعد تعيين المشتري ووزنه وطوله وليس للشريك المقرق
 في المشترك الا اذ شريكه ولو اندم لم يجرى الشريك على العان الا ان يهدمه بغير اذن شريكه او اذ تشرط
 العادة والمبارعة ان شجرة جارة الداخلة اليه فان تده تطلعت ويجوز اخراج الرواشن والمنازب
 الى الشافقة مع انتفاء الضرر وان عارض مسلم وقبح الابواب فيها وينبغي مقابلة من معايشه وان استمر
 العرب ولو سقط قبض مقابلة لم يكن للاول منعه ولا يجوز جميع ذلك في المرفوعة الا اذ اذنا وان لم
 يكن مقرا ولو احدث جاز لكل واحد ان لا يبيع من قبح باب الغير لا استطراد انظر لهما للبهمة ولا يمنع من
 الروا ان والمشايدك وقبح باب بين واربع المتلاصقين اذا كان باب كل واحد في رفاق منقطعه وفرو الباب
 الما على يشارك الاقدم الى بابها والفاضل في الصدر ان وجد ويفترق باب بين البابين وكل من الداخل والمخرج

في البيع والوصف
 في الميراث
 في القرض
 في النكاح
 في الطلاق
 في الزنا
 في العتق
 في الجوارح
 في المصالح
 في المظالم
 في المظالم
 في المظالم

ثم يراهم بالادخال **الميراث** في الاقرار ومطالبه انما في اقراره وهي البيعة المقر وشتر ط
 بلوغة وشترية وحترية واختيان وخوارقهم لاعد المترواقر الصبي الوصية بالمعروف فصح على اي ولو اقر
 الصبي بالمعقل صح دون اقراره بالخالي ولو اقر بالبرقة قبل في القطع خاصة ولو اقر المملوك ببيع به بالحق وكما من
 يملك المقرق يتصرف في ثمنه ينفذ اقراره فيه كالعبد المادون له في الجارة ان اقر بما يتعلق بها ويؤخذ بما في
 يده وان كان اكثر لم يرضه المولى وقبل اقراره الفليس في شراكته الغيا نظر اقراره المراضع مع انتفاء الغيبة
 ومعهما يكون وصية واقراره الصبي بالبلوغ ان بلغ الحد الذي يحتمل **في** المقر له وله شرط ان يكون له
 الخطية تلك فلو اقر المولى ببيع ولو قال بسببه فهو المكمل اشكال ولو اقر المولى ببيع ولو قال ببيع ولو اقر المولى
 صح ان اطلق او ذكر المصلي كالأرت والوصية ولو ذكر فيه كالحجاية عليه قال قيس الصبي ولا يورث
 الضميمة فان سقطت كاقصى مدة الجمل ملكه وان سقط ميتا واستن الجمل لم يرضه الى الورث
 والوصية يرجع الى ورثه الموصى ولو اقبل ملكه بغير طيب البيان ولو اقبل اكثر من عشرة لم يملك ولو
 كان الفاني تبايا ولو سقط احداهما ميتا فهو الآخر ولو اقر ببيت وقلا لاوارث له سوى هذا الا ان اقبل ولو
 اقبل الجسد او بقره قبل ان يضاف الى الوقف او اطلق او ذكره سياحا لا اشكال **في** ان لا يكتذب المقر
 ولو كذب لم يملك اليه ويحفظ الحاكم او يبعد يد المقر ما تده ولو جحد المقر من الانكار سلم اليه ولو رجع
 المقر جحد المقر لم يملك له الوجب عدم القبول لا يثبت الحق لغيره بخلاف المقر لما تده اقتصر على الاخبار
 ولو تده الا حدها الزم البيان فان يقبل والا فلا حلا له ولو اقر بالآخر لم ولو قال لا اعلم حلف
 اها وما اخصمين ولو انكر اقراره العبد قال الشيخ عشق وليس يبيده **في** الضيعة وهي اللقطة الدالة على الا
 عن حق سابق يظل له على عقده في اذ يفتى بالبرية وغيرها وشترها بالخير فلو قال لا اعلم كذا ان شئت له
 ان قدم زيد او ان شافقه او ان شهد له بغيره ولو قال ان شهد فهو صادق للرخصة الخالي وان لم
 يشهد ولو قال على الف اذا جاز راس الشهر والعكس صح ان قصد الاجل لا التعليق ولو قال

في

في

المذنب واذا اراد التوبة ولو كان في ذنوبه لا يتعلق غرض الشارع بالباشرة حتى كالمبيع وعقد المباح والطلاق وان كان
الزوج حاضرا على راي او كان الوكيل نفسه الزوجية على راي والمطالبة بالحقوق واستيفائها ولا يجوز في المعاصي المرفقة
والغضب والقتل في احكامها المتصلة بالباشرة وفي صحة التوكيل اثبات البدل على المباحات كالمصطفي واشكالها
الاشكال في التوكيل في الاقرار لا يقتضيه ذلك اقرارا ولا يشترط في توكيل الخصومة بغير العزيمة ولو كان على كل واحد
جمع وجعل المصلحة فعل الوكيل ولو كان في غير وجه وان لم يصرح **باب** الصيغة ولا بد من الجواب مثل وكنت واستيتك
وبع وعشق وقبول اما لفظا او فعلا ويجوز تأخير من الجواب ويشترط التخيير ولو علقه بشرط بطل ولو عجزه وشروط
الشرع **باب** في الاحكام الوكالية من الطرفين فلو عجز عن العمل لم ينعزل كما في الاقرار ولو عجز عن العمل
وتبطل موت احدها وضرر وجهي التكليف ولو كان له ان يفعل الموكلة وتعلق الوكالة بغيره لا ينعزل المتطاول ولا ينعزل
وعتق العبد ويبيع وطلاق الزوجة اما لو اذن بعد **باب** اعم او تحق بطل الاذن والطلاق يقتضيه البيع من المثل
يقع البطلان وتسويغ البيع على ولده او زوجته لا على نفسه **باب** اعم المالك ان يزوج ان يتولى طهر العقد على يده ولو وقع
اجل النسب لم يخطأه وان اطلق يقيد المصلحة بغيره ووكيل البيع لا يملك تسليم المبيع قبل توفيق الثمن ويعد لا يجوز للمالك
ولا يملك قرض الثمن ووكيل الشراء يملك تسليم الثمن وقبض المبيع لقبض الثمن ولا يملك وكيل الحكومة والمالك ان يثبت
المستفاد او العكس ولو اشترى مبيعا من غير اهل العيب وقبض الموكلة ولو لم يمتنع الى الاجازة ولو كان يفتقر لذلك
عالم الا ان او جازا فلا تنافي ذكر الموكلة في العقد لم يقبض عنه ولا من الموكلة الى الاجازة وانما وقع عن الوكيل ولو كان اذ
العيب مع حضور الموكلة وشيئة ولو رضى الموكلة بالرد او اذا قال له افعلا ما شئت او كلمة مقدار عجزه عنه اقتضت
الاذنية التوكيل للامتنع ولو قال له من يدي او في زمان او في سوق لم يضره في صحة البيع فيه الممنوع من غيره
او يحل في غير وجه الحد ولو باع ابناء او باع كالا مثل ما اذن في البنية او اشترى شئ بمثل ما اذن تعد اهل الامانة
يصح المانع ولو قال اشترى ثوبا دينارا فاشترى شاتين به شرباع احدهما الدينار صحيح لكن يقتصر البيع على ما اشترى
وليس لو كان المخصوص الاقرار كالمصلي وكالا او ولو قال المصلي عن الدم الذي استحقه فغيره ففعل حصل العفو

هذا هو الوجه في صحة البيع
في البيع بالوكالة
في البيع بالوكالة
في البيع بالوكالة

بغير المصلحة على ختمه ولو كان في ذنوبه لا يتعلق غرض الشارع بالباشرة حتى كالمبيع وعقد المباح والطلاق وان كان
الزوج حاضرا على راي او كان الوكيل نفسه الزوجية على راي والمطالبة بالحقوق واستيفائها ولا يجوز في المعاصي المرفقة
والغضب والقتل في احكامها المتصلة بالباشرة وفي صحة التوكيل اثبات البدل على المباحات كالمصطفي واشكالها
الاشكال في التوكيل في الاقرار لا يقتضيه ذلك اقرارا ولا يشترط في توكيل الخصومة بغير العزيمة ولو كان على كل واحد
جمع وجعل المصلحة فعل الوكيل ولو كان في غير وجه وان لم يصرح **باب** الصيغة ولا بد من الجواب مثل وكنت واستيتك
وبع وعشق وقبول اما لفظا او فعلا ويجوز تأخير من الجواب ويشترط التخيير ولو علقه بشرط بطل ولو عجزه وشروط
الشرع **باب** في الاحكام الوكالية من الطرفين فلو عجز عن العمل لم ينعزل كما في الاقرار ولو عجز عن العمل
وتبطل موت احدها وضرر وجهي التكليف ولو كان له ان يفعل الموكلة وتعلق الوكالة بغيره لا ينعزل المتطاول ولا ينعزل
وعتق العبد ويبيع وطلاق الزوجة اما لو اذن بعد **باب** اعم او تحق بطل الاذن والطلاق يقتضيه البيع من المثل
يقع البطلان وتسويغ البيع على ولده او زوجته لا على نفسه **باب** اعم المالك ان يزوج ان يتولى طهر العقد على يده ولو وقع
اجل النسب لم يخطأه وان اطلق يقيد المصلحة بغيره ووكيل البيع لا يملك تسليم المبيع قبل توفيق الثمن ويعد لا يجوز للمالك
ولا يملك قرض الثمن ووكيل الشراء يملك تسليم الثمن وقبض المبيع لقبض الثمن ولا يملك وكيل الحكومة والمالك ان يثبت
المستفاد او العكس ولو اشترى مبيعا من غير اهل العيب وقبض الموكلة ولو لم يمتنع الى الاجازة ولو كان يفتقر لذلك
عالم الا ان او جازا فلا تنافي ذكر الموكلة في العقد لم يقبض عنه ولا من الموكلة الى الاجازة وانما وقع عن الوكيل ولو كان اذ
العيب مع حضور الموكلة وشيئة ولو رضى الموكلة بالرد او اذا قال له افعلا ما شئت او كلمة مقدار عجزه عنه اقتضت
الاذنية التوكيل للامتنع ولو قال له من يدي او في زمان او في سوق لم يضره في صحة البيع فيه الممنوع من غيره
او يحل في غير وجه الحد ولو باع ابناء او باع كالا مثل ما اذن في البنية او اشترى شئ بمثل ما اذن تعد اهل الامانة
يصح المانع ولو قال اشترى ثوبا دينارا فاشترى شاتين به شرباع احدهما الدينار صحيح لكن يقتصر البيع على ما اشترى
وليس لو كان المخصوص الاقرار كالمصلي وكالا او ولو قال المصلي عن الدم الذي استحقه فغيره ففعل حصل العفو

هذا هو الوجه في صحة البيع

في البيع بالوكالة
في البيع بالوكالة
في البيع بالوكالة

هذا هو الوجه في صحة البيع
في البيع بالوكالة
في البيع بالوكالة

هذا هو الوجه في صحة البيع
في البيع بالوكالة
في البيع بالوكالة

بعض المتعذر يجب على المزارع ان يتعلمها علواها حتى في القول قوله القيمة مع القنطرة وفيه من
 الصانع كالمقاصد التي يجب ان يتعلمها والطبيب والمختار والملاح والمزارع الا بالقنطرة وضمان ما يقسمه
 واجتهد ولو تفرد به من غير هذه الاضمان ولا يقسم الملاح والمزارع الا بالقنطرة وضمان ما يقسمه
 المملوك على مولاه الموجه لا يضمن الملاح ما يودع ويقتله فيه ونقطة الاجر في المثل في المثل
 الامع الشدك يضمن الملاح لونه صغيرا او كبيرا او عبدا او حرا او مملوكا او حرا او مملوكا او حرا او مملوكا
 والامع الشدك يضمن الملاح لونه صغيرا او كبيرا او عبدا او حرا او مملوكا او حرا او مملوكا او حرا او مملوكا

بعض المتعذر يجب على المزارع ان يتعلمها علواها حتى في القول قوله القيمة مع القنطرة وفيه من
 الصانع كالمقاصد التي يجب ان يتعلمها والطبيب والمختار والملاح والمزارع الا بالقنطرة وضمان ما يقسمه
 واجتهد ولو تفرد به من غير هذه الاضمان ولا يقسم الملاح والمزارع الا بالقنطرة وضمان ما يقسمه
 المملوك على مولاه الموجه لا يضمن الملاح ما يودع ويقتله فيه ونقطة الاجر في المثل في المثل
 الامع الشدك يضمن الملاح لونه صغيرا او كبيرا او عبدا او حرا او مملوكا او حرا او مملوكا او حرا او مملوكا
 والامع الشدك يضمن الملاح لونه صغيرا او كبيرا او عبدا او حرا او مملوكا او حرا او مملوكا او حرا او مملوكا

بعض المتعذر يجب على المزارع ان يتعلمها علواها حتى في القول قوله القيمة مع القنطرة وفيه من
 الصانع كالمقاصد التي يجب ان يتعلمها والطبيب والمختار والملاح والمزارع الا بالقنطرة وضمان ما يقسمه
 واجتهد ولو تفرد به من غير هذه الاضمان ولا يقسم الملاح والمزارع الا بالقنطرة وضمان ما يقسمه
 المملوك على مولاه الموجه لا يضمن الملاح ما يودع ويقتله فيه ونقطة الاجر في المثل في المثل

على الملاح ان يطلع على الموضع علمه ولو انقطع الاشارة بغير العامل فان نفع فعله اجرة ما شلف ولزوع ما شارك مع
 الاطلاق ولو عوقب فزير الاشارة بغير المالك في القنطرة فياجز اجرة المثل الا لاضمانه فياجز المسمى مع الارض ولو
 شرط الزرع والغرس ان يضمن كل منهما وكذا المزارع متقاضي الضرر والعامل المشارك وان يعامل
 من غير ذلك ولو شرط التخصيص لغير التخصيص والقول قول سكر زيادة الن وقول صاحب البنية الحصة
 وقول المالك في عدم العارية فنبتت الاجرة مع بين الزارع عن استئجار الحصة وقول الزارع والوجه في
 والمزارع البقية ولو ادعى المالك الغصب طالب بالاجرة والادش وطرح الحفرة والادش والمزارع على المالك
 الامع الشدك يضمن الملاح لونه صغيرا او كبيرا او عبدا او حرا او مملوكا او حرا او مملوكا او حرا او مملوكا
 بعد الحق نفع المالك الا بالقرار او الارض لو ان المزارع كان من احدى الارضين ومن الاخر البنية والعامل
 او من احدى الارضين والبنية ومن الاخر العمل او من احدى الارضين والعامل ومن الاخر البنية والعامل
 ولو اجره الحصة بطل في المساقاة وفيه متان في الاركان وهي اربعة العقود والمحل في
 والفايدة وصيغة الايجاب ساقيتك اياك سلتك او سلتك اليك وشبهه والقبول وهو اللفظ
 المحال على الرضا وهي لازمة لا تبطل بالموت ولا بالبيع ولا بالتقاضي وتقع قبل ظهور التمتع وبعدھا ان ظهر للمحل زيادة
 واما المحل فهو كل اصل ثابت لشرع يتصرف به مع بقائه كالشجر والنبات والحق والحق والحق والحق
 الاشجار ورمية ولو ساقاة على ودي غير مغروس ففاسد ولو كان مغروسا وقدر العريش كاشفها بطلانها
 او طنا وتساوى الاضمان بطلانها وتقع الى متى تحمل فيها خاليا وان لم تحمل ولو كانت التمتع لا يتوقع الا
 في اخر الحق صحيح بشرطه الحق تقديره لا يحمل الزيادة والنقصان وان تحصل التمتع فيها غاليا وبشرط
 شياع الفائدة فلو احتصر بها احدى او شرط مقدارا معينا لا يخرج المشاع والباقي للآخر ولها
 او شرط شرط فمالات بعينها والباقي لآخر لم يصح وبمجرد اختلاف الحصة من انواع الزرع او اعل العامل
 مقدرا لانواع وكبره اشتراط ارض مع الحصة شيئا من رطب او فستة ويجب الوفاء مع السلامة

بعض المتعذر يجب على المزارع ان يتعلمها علواها حتى في القول قوله القيمة مع القنطرة وفيه من
 الصانع كالمقاصد التي يجب ان يتعلمها والطبيب والمختار والملاح والمزارع الا بالقنطرة وضمان ما يقسمه
 واجتهد ولو تفرد به من غير هذه الاضمان ولا يقسم الملاح والمزارع الا بالقنطرة وضمان ما يقسمه
 المملوك على مولاه الموجه لا يضمن الملاح ما يودع ويقتله فيه ونقطة الاجر في المثل في المثل



ولو شرط في ما سقت المصارف المصنف وفيما سقى بالناضح الثلث أو شرط مع المصنف جيل من الأصل بطل **المقالة**
 في الأحكام والطلاق العقد يقتضيه قيام العامل بكل عمل يتكبره كل سنة وتحتاج الفرقة اليه من السقي والتقليب
 وتقييد الألبان والآنهار والألحاش المضروبة وتغيب الجهد والتلفيق والتعديل والاقطار واصلاح
 موضع الشئ من ثقل الفرقة اليه وحفظها ولا يتكبره كل سنة وتقدم الأصول في عمل المالك كغيره لا يار
 والآنهار وبناء الحائكة ونصب الدواب والواليه والكشك ولو شرط على العامل لزوم ولو شرط العامل
 العمل على المالك بطل ولو شرط البعض لزوم ولو شرط ان يعمل المالك معه جاز وان شرط على المالك
 ويصح ولو شرط عليه اجرة المجرى او خروج اجرة منهم وكل موضع يفسد فيه المساقاة فللعامل الاجرة والفرقة
 للمالك ولو ساقاة الاثنان واختلفا في الضيق مع ان علم حشك شيئا منها ولا يلا ولو ساقاة على بيتان على
 ان يساقية على ارضهم ولو شرط العامل ولا يلا جاز في الضيق والاستيلاء منه باذنه الحاكم وانه قد يغير
 مع الاشهاد لا بد منه والقول قول العامل في عدم الخيانة وعدم التفرط ولو شرط استحراق الأصل للعامل
 الاخر على الامر ورجع المالك على منها بتسديد وليس للعامل ان يساق في غيره والملازم على المالك الامع الشقة
 والفاية تلك بالظهور والغرامة باطله والغرض لصاحبه وعليه اجرة المراض ولصاحبه ارض نقص
 القلع ولو بذل اجدها للاخر القيمة لم يجب الضمان **المقالة الثالثة** في الجعالي وهي تصد على كل عمل مقصود
 جعالي معلوما كانه او مجهولا ويجب العلم بالعرض بالكيل او الوزن والمشاورة والعدد ولو جعل مثل
 من ردة عبد فله ثوب او دابة فاجرة المثل وكون الجعالي جازا تصرف وان كان العرس العامل ولم يترك
 ما جعله من غيره ولا يستحق المتبرع بالقران جعل الغير ويستحق الجعالي التسليم وهي جائزة قبل التمسك ومعه
 ليس للعامل الضيق الا مع بذل اجرة ما عمل به المتبرع من الجعاليتين ولو حصلت الضالة بين قبل الجعالي
 فلا شيء وجوب الرد واذ عين سلم مع الرد وان لم يعين فاجرة المثل الا انه البعير والابق برهها مؤخر
 المصارف اربعة فنانين قيمتها اربعة درهما ومن المصنفين ان نقص القيمة ولو استدعى الرد وبطل

في المصنفين
 في المصنفين

اجرة فاشي ولو جعل للشيء اجرة جامعة استحقه يفسد منهم ولو جعل للدخول قد دخل جماعة فلكل واحد المك
 الشئ ولو جعل لكل من الثلثة جعل لا يحل الاخر فله فلكل مكث ما عتبه وكذا ما لو التقوا ولو جعل للبعض
 معينا والاخر جبر لا فلكل من العيين الثلث والجميع لثلث اجرة المثل ولو تبرع واحد مع الجميع فلا شيء ولو جعل
 النصف ولو رد من البعض فله بالنسبة والقول قول المالك في عدم الاشتراط في حصول الضالة بين العامل
 قبل الجعالي وانه يكون المالك يبرئ المقصود في قدر الجعالي وحده لكن يحلف على ما في اعيان العامة ويحجب اقل
 الاخرين من اجرة المثل وما ارعاه العامل الا ان يبرأ ما ارعاه الجعالي على الاجرة ثبت عليه ما ارعاه **الفصل**
الرابع في السقي والري ونحوهما في السقي والري والسيف والحرايب والابل والبقرة والغنم والحمار والخل
 دون الطيور والقدم والسقف والمصاهرة وشبهها فان التفتل لا يجاب فيه جاز في الاطلاق وتفقد المسابقة في تقدير
 المساقاة وتقدير العرض واما ان اوصيا من احدتهما او جنتي وتعيين ما يساق عليه واحتماله السبق وجعل العرض
 لهما او لهما لا يختص على اشكال والري الى عوده وعدد الاصابه وضعتها في الساقاة والغنم العرض
 وتساوي الساقاة ولا يشترط تعيين الغنم ولا السهم ولا المبادعة ولا الحاخة ولا الساقاة والري والري
 على الاصابة بغيره على التنازع وان بذل العرض اجنتي او من بيت المال او جعل السابق او لهما ولو جعل السابق
 من خمسة فساوا فلا شيء ولو سبق واحد او اثنان فلهما الاول ولو جعل السابق السابق وان تعدد وجعل السابق على

واكثر ولا شيء للآخر ولو اخرجوا قالا من سبق فلهما السابق او لهما او جعلها سابقا لهما ولو اثنان سبقا لهما ولو اثنان سبقا لهما
 والحال فللسابق ما لا تعد ونصف الاخر للحال الباقي ولو شرط المبادعة والرشق مشرين ولا صابة خمسة ناصبا
 خمسة من عشرة لم يجب الاكل ولو اصاب احدها خمسة منها والاخر اربعة فنصل صاحب خمسة ولو شرط
 المحاكمة ناصبا بخمسة منها فاحاطا بالكل ولو اصاب احدها تسعة منها والاخر خمسة فاحاطا بالكل
 ولو اباد واحد بعد المحاكمة الى كل العدد مع انتهاء الرشق فقد نصل صاحبهم وان كان قبله وطلب
 المسبوق الا بالاجاب مع الفائدة كجاء الرجحان او المساواة او القصور عن العدد وان لم تكن فائدة

في المصنفين
 في المصنفين

في المصنفين
 في المصنفين

حقت بالطور ولو شرط المبيع للعامل وبما جاز ولو انكر القراض وادعى التلف بعد البينة او ادعى الغلظة المضاف
بالريح او بغيره ضمن اما لو قال ثم خسرته وتلف المالك بعد البيع قبل ولو اشترى العين اب المالك او غيره لاجرة وشرط
واحدة فلا ولو اشترى زوج المالك بانه يملك العين بطل الشكاح ولا يطل البيع ولو اشترى اب نفسه مطلقا ما يفيده
من البيع ويستحق العدة الباقى ولو اشترى جارية تجازله وطبها مع اذن المالك بعد الاصل على راي والمالك
بعد ورثته الجارية من البيع ولو خسر من المالك عشرة ثم اخذ المالك عشرة ثم رجع فاس المالا عشرة وتكون
الاشياء ولو اشترى العين وتلف الثمن قبل الدفع بطل ولو اشترى في الذمة بلا اذن الزوج صاحب المال عوضا لثالث
وهكذا اذا كان يكون الجميع من المال او كان يغير الاذن بطل مع الاضافة ولو شرط المالك فاعمل اجرة الى
وقت الضيق وعليه حياته السلف لا المضاف ولو شرط العامل اذ يجمع بين التنازل والمالك
وبغيره لا يجمع والبيع بين المالك والاخرى الثاني ولو خسر بعد تامة البيع رد العامل انما المبيع
فكل موضع يفسد فيه المضاربة يكون البيع للمالك وعليه الاجرة **المقصود** في البيع هو ما يصدق به من ان
تطلي الموت والحيون ولا بد من الجواب وهي ان مقتضى بطلان الاستاتية الحفظ ولا يشهد القول لفظا ومقتضا
مع القليل باجرت عاداتها الحفظ ويختلف الخبر كما الضيق للثوب والتقدير للاصطلاح الدابة والمال
ولا يجب الحفظ لو طبعها عنه من غير قبول او كونه على القبض ويجب سقي الدابة ومعلمها بنقطة وبغلامه
ولا يجزىها من مثله السقي الا مع الحاجة ولو اهل ضمن كليا ان ينهه المالك فيقول العائن لا التخصيص ويقضي
على ما يقينه المالك من الخرز فان نقل ضمن الا مع الخوف او الماحوز ولو قل لا تنقلها ضمن كيف كان الا مع الخوف
وان قال وان تلفت والمستودع امين لا يضمن بدون التقريط ولا بد من شرطها ويجوز الحلف للفقهاء
ولا يضمن ودفعه غير العاقل فيضمن العاقل ولا يبرأ بالرد اليه وان كان ميمز ولو ادعى يضمن التقريط ويمنع
مع خوف الا فاقبها ولو طرقت اما زنت الخوف في السفر يجر ولو انكر الوديعة او ادعى التلف او التورع او اشكال
او عدم التقريط او قدر القيمة فالقول قوله مع البين ولا يبرأ ولو طرقت بالرد الى الخرز يبرأ بالرد الى المالك او وكيله

اولا

الحاجة او الى نعمة معها اذا نقذا الحكم ولو دفعها الى التمتع مع قهره عليه او على المالك ضمن ولو اراد
البيع في ضمن الا مع خوف الساخر ولو ادعى الاذنة الدفع الى غير المالك او انكرها فاقطعت عليه البينة
في دفع التلف او اخر الاخر من المالك او سلم الى تروحيته او اخر دفعها مع الطلب ولا كان او قهره عليها
في غير الحنبر وترك سقى الدابة او شتر الثوب او سافر مع الامن والخوف او ليس الثوب او ركب الدابة
او خطبها بما لم يثبت لا يثبت ومنهج الكسبي او حملها اشقل من الاذن او اشق او وقع قبل المالك واخذ
بعضها او لا ضمن ولو اخذ البعض من تحت ثقله من الماحوز خاصة ولو اعاد ومنهج بحيث لا يثبت لم يبرأ ولا
يضمن الباقى ولو اعاد بطل ومنهج بحيث لا يثبت لم يبرأ ضمن الجميع ويجب ان يشهد خوفا الموت ولو مات
ولم يوجد اخذت من التركة على اشكال ويجب رد ما على المالك وان كان كافر لا غاصب بل ترد على الغصب
ولو حمل بصدق ضمن وايقاها انما لا ضمان ويختلف لو طبعها ولو شرطها الغاصب بما لم يثبت لا يثبت
رد الجميع اليه ولو مات المالك سلمت الى وارثه فان تعدد سلم الى الجميع او وكيله ولو دفع الى بعض ضمن حصص
الباقين ولو ادعاها اثنا صدق في التخصيص ولو ادعى الاخر عليه او ادعاها مع الاشتباه **حلف المقصد**
الثامن في العارية وهي ما يرضى من الطرفين وانما تقع من حياز القرف ولو اذن المولى للظفر ان يعين مع الحصة
ولا مع الاستعارة مع بقائه صحيحا ما رتب ويقتصر المستعير على المادون فيضمن الاجرة والعين لو خالف وبيع استعانة الشاة
للحلب والامة للخدمة لا يضمن ويتقيد المستعير باجرت به العادة فان قصص من العين شي بالاستعارة تلفت به من غير
تقريط ايضن بل لا يشترط المعبر او يستعير المحر صيدا او من الغاصب او يستعير دها او فضة كذا الشرط
سقوط الضمان وكذا البحث لو تلفت بغير الاستعارة ولو قريط ضمن ولو استعار الحبل صيدا من غيره جاز زوال
ملكه ولو رجع المالك على المستعير من الغاصب جاز له لا يرجع باجرة المستعير او العين التالف على الغاصب
لا على امقرها ولو رجع على الغاصب رجع على المستعير العالم ولو اذن في الزرع او الغرس جاز الرجوع
بالارش وليس له قلع الميت بعد الاذن في الدفن ولا قلع الحشبة اذا كان طرفها الموحدة ملكه ولو

انفلعت الشجرة لم يكن له زرع اخرى الا بالاذن وليس المستعير الامانة ولا الاجارة الا بالاذن ولو تفتت بغير
بعد نقص القيمة بالاستعمال ضمن النقص لا النقص ويضمن بالجور ويقبل قوله التلف والقيمة وعجز التوفيق
كل الرد ولو ادعى المالك الاجرة حلف على عدم الامانة ولا الاقل من المدهى به واجرة المثل ولو اختلفا عقيب
العقد حلف المستعير ولا شيء **المقصد التاسع** في اللقطة وفيه مطلبان **الاول** المحل الملقط اما انسان او
حيوان او مال او شرط الا ان يصغر فلا يصح التقاط البالغ العاقل واستغناء الاب او الجدة او الملقط او لا يكون
له احد هو اوجب على اخذه وحرمته الملقط ولو غم وعقله واستغنى على راي وعدا له على راي ولو اذن المولى للوكلة
صح ويقبض به يد المولى على راي ويجوز اخذ المالك الصغير ومن الميز وشروط ذلك الملك واستغناء اليد عنه ومخبره
مستحق الاستغناء استغناء المولى فلو القط كلب الغر اش او الخنزير فيعتلق بالحكم ولو اختلف ما يدعيه غيره على الزير بدفعه
اليه ولو اختلف ما يتبع من المولى كالبعير اذا وجدته كلابا وما او كان حياض او الغنم والجمجمة القلاية
او القطة الشاة وغيرها مطلقا في الغنم لم يجز ولا شرط للاخذ سوى الاخذ من غير النجس والمجنون والفقير
والمملوك والماله لا لقطا وشروط الثالث اللابية واستغناء البدن واهلية الكتاب للاخذ ويتولى الولي التزيف
على الطفل والمجنون ولو اختلف العبد جاز ولكن تعريفه في تلك مولا **المطلب الثاني** في الاحكام يجب اخذ
اللقط على الكفاية وهو حرم على الاصل مسلم الا ان يوضح في بلاد الشك وليس فيها مسلم واحد وما قلته الامام ولو اذن
احدا جاز ويستعين الملقط بالسلطان في التقف فان تعذر في المسلمين وتحب عليهم فان تعذر انفق عليه ويح
مع يتصور لا يرجع لو نبت او وجد المعين ولو كان مملوكا باعده التقف مع تعذر الاستيفاء ومالك ما يده عليه
ما يوجد فوقه او تحتها ومثله وذا فيا به او يوجع في خيمة او دار فيها شاة او على دابة عليها حمل وشبهه لا ما
يوجد بين يديه او الى جانبيه الصغار ولا ينفق الملقط من مال المبتدئ الا باذن الحاكم فيضمن مع مكانه
الاذن ولو جنى عليه امتنع له الحاكم او اخذ الدين ان لم يكن ولي غيره ولا الملقط ولا يجب التخيير على راي ويح
القاذف وان ادعى الرقية على راي ويقبل اقراره بالرقية مع البلوغ والرشد واستغناء العلم بغيره او ادعى الرقية

ويصدق متى يتجرع دون البينة به جهالة نفسه وان كان كافرا او عبدا لكن لا يثبت كفره ولا رقة برصه في الملقط
في دعوى نفيه لا لقان بالمعروف وان كان له مال ولو شاة بلقطة اقيم وان كان احدها معسرا ولو دعا احدا من
حكم بالبينة فان فقدت فالقبة فلا ترجع اليه الملقط في الترجيع به لا سلام والحرية تقدر عليك اخذ البعير اذا
ترك من جنده في غير كلاب او ماله او ارضان وتخيير اخذ الشاة من الغلابين تملكها او الضان وبين الاقباط امانته
او الدفع الى الحاكم ليبيعها لصاحبها او يحفظها لارضان وكذا اصغار والمتنعات ولو اخذ الشاة في الحران
حبسها ثلثة ايام فان لم يتصل صاحبها بها وقصدت بالثمن ولو اخذ غيرها احتفظها وانفق عليها من غيره
ورجع او دفع الى الحاكم ان وجد ولو اخذ غير المتعة القلاة استعان بالسلطان في التقف فان تعذر انفق
ورجع مع يمينه على راي وكذا ينفق على العبد لو اختلف ولو ائتمن البين او الظاهر او الخدم من قاصر على راي واللقطة
غير الحرم ان كانت دون الدرهم يملكها الواجد ولا واجب تعريفها سنة وان يعرف بنفسه وبغيره فان
جار صاحبها وتلا فخير بين الملك والضمان وبين الصدقة والضمان وبين الايقاع المانته ولا ضمان ولا يسيق
يقوم ويضمن او يدفع الى الحاكم ولا ضمان ويكره اخذ اللقطة والضوال مطلقا خصوصا الفاسق والعسر وما قبل
تيمم ويكثر تقفته وسحب الاشهاد عليها او المدفونة ارض لا مال لها او المفارقة للحربة ولو اجدته ولو
لعه داره او صدقته المخصنين القربى فهو له والمشتري لقطه ولا يملك التملك بعد التملك بحولانية التملك ان
بقيت احوالا ولا يضمن التملك والتعدي ولو دفع الى الحاكم مبيع دفع الثمن الى الملقط والطلب
وفي امانته الحول والزيادة فيه لا لالك لا ضمن الا بالقرينة وبعد ذلك اذ المبتدئ التملك فان نواه
ضمن والزيادة المتصلة له ولا يجب دفع العين مع المتصل بل المثل او القيمة وقت الانتقال ولا يضمن
المولى استيفاء العبد ولو اخذها المولى او امره به لا لقطا ضمن ولا يجب الدفع بالوصف وان خفي
ولو ردّها بغيره ان اقام غيره البينة واستقر الرجوع على الاخذ ان لم يكن اعترف له المالك ولو اقام كرامة
اقام مع عدم الترجيع فان كان دفعها بالبينة وحكم الحاكم الى الاول لم يضمنه الثاني ولا ضمن ولو تملك

بعد الحرق ثم دفع الى المذبح بالقيمة العوض ضمن للثاني على كل حال ويرجع على الاول **المطلب الثاني** في الغصب
 مطلبان **الطلب الاول** في اسباب الضمان هي ثلثة الاول مباشرة الاضرار للعين والمنفعة كقتل الحيوان وسكن الدار التي به
 التيب وهو فعل مذكور العلة كغير الميرة غير الملك وكطبخ المعازنة السالك والقار العين والحيوان العائنه على الميراث
 وسبغة وفك قيد الدابة والعبد المجنون ونحوه نقص الطائر وان تاجر ببلده وكذا له السرقة وان الميراث كان
 فيسبل ما فيه اذ لم يصبه غيره او يسبل ما كان الارض منه او انقلابه بالبيع او بزيادة الشراء او بغيره
 للسرقة او بالبيع الفاسد او استوفى المنفعة بالاجارة الباطلة ولو غصب شاة فماتت بغيرها او حبس مالك
 الماشية على الحفظ تلتفت او غصب دابة فتبعها الولد في الضمان نظر ولو وقع باي حال اضرقت او قبض او اراد
 قيدا من ماله او منع المالك من العقود على ما تلتفت او منع من البيع فنقصت القيمة السوقية وتلفت
 عينه فلا ضمان ولو اتفق المباشرو السبب والضمان على المباشرة لا مع الاكراه فالضمان على القاهر ولو ارسل
 في ملكه ماء او اتج نار او غرق مال غيره او احرق ارضه ضمن التاجر من قدر الحاجة اختيارا مع علمه او ظنت
 بالتعدي والغصب وهو الاستقلال بالاثبات اليد من دون اذن المالك في العقار وغيره فلو سكن الضعيف
 عن المقاومة مع غيبة المالك او اسكن غيره فغاصب ولو كان المالك حاضرا فلا ضمان ولو سكن مع المالك
 قهرا ضمن النصف ولو صد بقره الدابة ضمن الا ان يكون المالك راكبا لا مع الالقاء وغصب الحامل
 غصب الحامل لا يضمن الحمار لغصبه وان كان صغيرا ولو تلف الصغير بسبب كاذب الميتة ووقع الحايطة
 قال الشيخ يضمنه ولو استخدمه المرحمن اجرة ولا يضمن بدونه وان كان صانعا ولو استاجر لعل فاستقر
 ففقدان الاجرة نظر ولو غصب دابة او عبد اضمن الاجرة وان لم يستعملها ولا يضمن الميراث لو غصبها من مسلم
 ويضمن القيمة لو غصبها من الكافر مسترا وكذا الخيول ولو تعاقبت الايدي الغاصبة فغيره التمتين
المطلب الثالث في الاحكام يجب رد العين وان تعذر لاي مع الكلف بالرجع او بخاطب المغمصوب جرح ذم
 حرته فيضمن القيمة ولا يضمن تفاوت السوق مع الرد وان تعيب ضمن الارض وان كان غير مستقر بعد ضمان

المقدود وان تلفت ضمن المثل في المثل ومع التعذر القيمة وقت الدفع وفي غيره بالقيمة عند التلف على راي ولا
 من حين الغصب المرحمن التلف على راي ويضمن الماثل والمنفعة وان كان ربيها ولو كانت تحت يده ضمنها
 وفي اعضاء الدابة الارض على راي وميراثها القيمة الماثل كغيرها ولو تلف العبد او الامانة ضمن قيمتها وان
 تجاوزت القيمة على راي ولو قتل اجنبى ضمن دية الحرم القيار والزيادة على الغاصب ولو قتل به لم يضمن على راي
 ومقدود الحرق يضمن ولا الحكومة ولو استقرت القيمة قال الشيخ دفع واخذها او اسكن بها فضمن نظير
 ولو زادت قيمة المصاير او قطع الماثل اصبغ الزيادة ضمن الماثل ولا يملك الغاصب تغيير الصفة ولا يضمن
 الحب زبانا والبيض فيها ولو تعذر العين فبيع القيمة ملكها المالك ولم يملك الغاصب الغصب وعليه
 الاجرة الى وقت اخذ المبدل فان كان بعد ذلك من العين وجب دفعها ويستعبد ما غمره ويضمن الناف
 من الحقتين بقيمتها ويرد البلية وارش نقص الاتقار ولو اخذ احد الحقتين ضمنه بجمعهما ولو اطلع
 المالك او باخره فذم الشاكا هلا لم يرد الضمان ولو اطلع غير المالك ضمير فان رجع على المالك رجوع الاكراه
 الغاصب مع الجهل ولا فلا وان رجع على الغاصب رجوع على المالك في العالم ولو اتى فحلا مغضوبا فالضمان
 لصاحب الاثنى وعليه اجرة الضراب وارش النقص ويضمن الاجرة مدة بقاها ان كان ذا اجرة وان لم
 ينتفع والارض ان نقص ولا يتد اخلان وان كان النقص بسبب الاستعمال ويضمن نقص الزيت والحص
 على راي لو اغلاها ولو زادت بفعل الغاصب اثر ائبعت وان نقصت ضمن ولو صبغ فلا قلع صبغة ويضمن
 النقص ولو امتنع الرد المالك ولو اتفقا على البقية وبيع الثوب فللا لك قيمة ثوبه كذا ولو زججه المثل
 تشاكا وكذا الاجود على راي وبلا رد او بغير الحبس ضمن المثل والنار المقدود ومضمون كالاصل وان
 كان منفعة ولو ضمن فزادت قيمته لم يرد فنقصت ضمن الغاصب فان عاد السن والقيمة فلا ضمانات
 ولو ما غير السن لم يرد الهزل ولو عد صنعة فزادت قيمته ثم نسيها ضمن النقص ولو زاد مال يزيد القيمة
 فلا شيء في تلفه وعليه عشر قيمة الملوكة البكر ونصف عشر الثيب ان وطئها جاهله او مكهته ولو طار

عامة فلا شيء على ارض البكارة ومع جعلها بالتمتع بغيرها والولد عليه قيمته يوم سقوطه
حيا وارث نقص الولادة والعقد ولو سقط ميتا فعليه الارش وان لم يكن جناية على امرئ ولو سقط
بجناية اجنبى ضمن الضارب ويترجى حرق الغاصب وضمن الغاصب للمالك يترجى جنين امته ولو كانا
عالمين بالتمتع بحد او الولد رقيقا لولى ولو سقط بجناية اجنبى فعليه ويترجى جنين امته للمولى ولو
صار العبد خيرا ثم عاد خلا ما ملك المالك وعلى الغاصب الارش لو نقص ولو غضب ارضا ففعل
فالعزير له وعليه الحرة والقلع وطم الحفر وارش النقص ولو جنى المغضوب فقتل ضمن الغاصب
ولو طلبت الهبة ضمن الغاصب الا قل من قيمته وارث الجناية ولو نقل المغضوب من بلد الغصب
اعاده والقول قول الغاصب مع يمينه التلف والقيمة على اليد وعدم اشتراط على صفة تزيد بها القيمة
كتعلم الصنعة وثوب العبد وضاعه وقول المالك في السلامة ورد العبد بعد موته ولو باع حال
المغضوب ثم اشتغل البه طالب المشتري وسعت يمينه ان لم يقم وقت البيع ما يدل على التملك ولو ادخلت
الدابة راسه في قعر او دخلت فارض المالك ولم يخرجها بالهدم والكسر فان فرط احداهما ضمن
وان اشغل الغريم ضمن صاحب الدابة **كتاب المظالم** وفيه مقاصد **الاول**
في الهبة ولا ينعى فيها من الحياض مثل هبتك وملكتك وكل ما لقط يقصد به التملك وقبول الصادق
عن اهلهما وشروطها القبض باذن الواهب فلو مات احد هما قبلت وكذا القبض السابق
فقبض المالك والحقة عن الطفل ويسقط لو وهبها لهما وتعين الموهوب وان كان مشاعا ولو وهب
الدين لم عليه فهو ابرار ولا يقتصر الى القبول ولو وهب لغيره لم يصح ومع الاقباض لا يصح الرجوع ان
كانت لذي رحم والا جاز ما لم يشترط المتهب او يعرض او تلف العين وفي الرهين خلاف وهل يترك
موت المتهب منزلة المفقود اشكال ويجوز بالاستقال بعد القبض وان تأخر فالنماء المتصل قبل المراهب
ولو رجع بعد العيب فلا ارش والزيادة المتصلة للواهب والمتصلة للمتهب ويستحب العطية

لذي

لذي الرحم ويتكف العودين والتسوية فيها ولو باع بعد الاقباض للاجنبي صح على امرئ ولو كانت فاسدة صح
اجا عا وكذا الوباغ مال مودعه معتقدا بقاءه ولو انكر الاقباض قدّم قوله وان اعترف بالتلك مع الاستبراء
الثانية الوقف في الوقف وفيه طلبان **الاول** في الشروط ويشترط فيه العقد واليجاب والتقيّد والتأخرت و
تصدقت فيقتصر الى القرينة وكذا احتجبت وبطلت ونشأ التقرب ويكون الموقوف عينا مملوكا معينة وان كانت
مشاعرة تنفع باجمع بقاءها وحدها اقباضا وصدور من حيز التقرب وفيه بلع عشر رواية بالجواز وجوز
الموقوف عليه ابتداء الجواز ثمكلا وتعيّنه وعدم تحريم الوقف عليه والى يوم والتخير في الاقباض واخرجه عن نفسه
فلو وقف الدين او الدخيل معينة او مالا يملك مع عدم الاحاقنة او الملاق او وقف على معدوم استاء او
على من لم يتصل او على كمالك او على العبد او وقف المسلم على الكنايس والبيع او على حيوة الزنا او على كسبة
التورية ولا تجوز ولا تجوز بركة او علقه بشرط او لم يقبض الوقف حتى مات او وقف على نفسه ثم غيّر أو شرط
استفاهه بطل او اذا تم فزمر وقف المريض من الثلث ويحل الصدوق واللين الموجودان وقته ويصح وقف
العقار وما ينتفع به مع بقائه من النقولات وغيرها ويجوز جعل المنفعة او لغيره فان اطلق فللموقوفين
ويصح الوقف على العدم وموتها ولو بدأ بغير الموجود في حصة الموجود فلو كان وكذا على العبد ثم الموهب على نفسه
كالقنطرة والماسجد ولا يقتصر الى قبول وكان القبض للناظر فيها ولو وقف مسجد او مقبرة صح بصلوة واحد
او دفن ولا يصح وقفا بالصلوة او الدفن من دون الايجاب ولا باليجاب من دونها ودون الاقباض ولو
وقف على من يتفرع من الباحس حبا عليهم ويرجع الى الواقف مع انقراضهم او الى ورثته على امرئ ولا يشترط في الوقف
خاصة او ائالة القبض وكذا الحقة والوصى ولو وقف على الفقراء وصار منهم شريك ولو شرط عودته عند حاجته
صح الشرط وبطل الوقف وصار حبا يرجع مع حاجته ويورث ولو شرط اخراج من يريد بطل الوقف ولو شرط
ادخال من يريد ارجعه ولو شرط نقله الى من سيوجد بطل الوقف ولا يعتبر في البطن الثالثة القبض وينصب في القبض
عن الفقراء او الفقهاء ولو وقف المسلم على الفقراء انصرف الى فقراء المسلمين ولو وقف الكافر انصرف

وط
وسلبت

3

الى قتل رخلية ولو وقف على المسلمين فلا يصح الى القتل والوقف على المؤمنين او الامامية الاثني عشرية وعلى الشيعة
 لا ماصية والجارية وبنات الوصوف بنسب لكل من اطلقت عليه والزينة للقائمين بامامة زيد والمهاشيتين
 لمن انتسب الى هاشم بالاوبة من ولد الي طالب والحارث والعباس وفي ذهب وعلى الطالبين لولد الي طالب
 ويشترط ان يكون ولد ابنت على السواء على الميراث لمن يطلق عليه ثا على التبرير في القتل وكل
 مصلحة يتقرب بها وكذا في سبيل الله ولو وقف على مصلحة فطلت صرف في البروة والوقف على الذي لا يجوز ان
 وكذا الميراث دون الميراث لو لم يكن كالمصرف او لم يعين كاحد المشركين او القليلين بطل وتساوى في الاصول **المطلب الثاني**
 في الاحكام الوقفية ينقل الى الموقوف عليه ولو وقف حصته من العبد ثم اشق او اعق الموقوف عليه لم يصح ولو
 اعقق الشريك حصته الموقوف عليه لم يصح عليه على اشكال اذا وقف على الفقراء انصرف الى من يحضر البلد وكذا
 التبع وكذا غيره من المنكرين ولا يجوز الوقف عليه الوطى فان اوله كان حرا ولا قيمة عليه وفي جبهه رطلها
 اقرو له شغل عوته وتوخذ القيمة من التركة لمن يبيع بغير تزويجها والميراث الموجودين وكذا الولد من مملوك
 او نكاح لو كان من حريمه على جميع فهو موهبة وبشبهة الولادة وعلى الواهب قيمة الموقوف عليه والوقف كالا اجنبى ونفقة
 المملوك الوقف على الموقوف عليه ولو جنى باي وجوب القتل فقتل بطل الوقف وليس له حق استرقاقه وان كان جدي
 اقتص وكان الباقي وقفا لو كانت خطا تعلقت بالموقوف عليه على راء والكسب على راء وارض ما يجنى عليه
 كارباب الوقف الموجودين ولو كانت نفقا فالفصل بينهما وان اوجبت دية اقيم بها مقاسم يكون وقفا على
 والوقف على النواحي يتناول الماعى والاسفل على اشكال واذا وقف على اولاد او لاداة اشترك اولاد البنين والبنات
 الذكر والاثنى على السواء الاطلاق ولو قال من انتسب الى خريج اولاد البنات على راء ولو وقف على اولاد
 نعم اولاد خاصة دون اولاد اولاد على راء وكذا لو قال على اولادى واولاد اولادى اختص بالبنين
 على راء ولو قال على اولادى فاذا انقرض اولادى واولاد اولادى فبطل القفل لو كان انقرض اولاد اولاد

الوقف على البنين جميع الاباء
 وقبره في داره الباربعين
 نزل من قبره بنسب وارثين
 وقبره في داره بنسب وارثين
 وهو موقوف

شرا

فيكون ان يكون الوقف على اولاد
 على النواحي

شرا ولم ينقل الوقف والنفاء قبل الوفاة الوقف على اشكال ولو انهدمت الدار لم يخرج المعصية عن الوقف
 ولو اجر البطن الاول ثم انقضوا بطل العقد ولو خرب المسجد والقبر لم يخرج عرصته عن الوقف ولا يجوز
 بيع الوقف الا ان يقع بين الموقوف عليهم خلف يخشى به الخراب ولا يبطل وقف الخلة بقلعها او تجرى
 الوقف على السبل المشقطة السابقة ولا يجوز النسخ ولو شرط اسهام الاثنى بشرط عدم التزويج فتركت
 خرجت عن الاستحقاق فان طلقت بائنا عاد ولو شرط بيع الوقف عند حصوله بغيره بالخارج والمالك
 من قبل الظالم وشره وغيره فبطل الجواز الوجه **المقصد الثالث** في الصدقة والمحبس ينقل الصدقة
 ايجاب وقبول واقباط باذن ونية التقب ولو قبض بغير رضاء المالك لم يصح ومع الاقباض لا يجوز
 الرجوع فيها مطلقا او بغير الواجبة على بنى هاشم من غيرهم ويجوز منه ولو ابيع مطلقا والمذوبة
 لهم ويجوز على الذبي وان كان اجنبيا وصدقة المسترفض الاماع التهمة بالمنع وينقل السكنى الى ايجاب
 مثل السكنى واعترفت وارقتك وشبهه والقبول والقبض وان قرنت بغير احد هما او بجنة معينة
 لوئت بالقبض ولو قال لك سكنى هذه الدار ما بقيت جاز وترجع الى المالك بعد موت الساكن ولو مات
 المالك او لم يكن لو ارثه اربعه ولو قرنها بموت نفسه فلما كان السكنى مدة حياته وان مات الساكن
 او لم يكن له اربعه الوارثة مدة حياته ولو اطلق ولم يعين كان له الرجوع متى شاء ويصح اعار كل ما يصح
 وقفه ولا يبطل البيع والمساكن بالاطلاق السكنى بولده واهله لا غير الاماع الشرط وليس له ان يوصي واذا
 حبس قهره او غلامه سبيل الله او حرمه البيت او المسجد او زعمه ادمت العين باقية ولو حبس على اسان
 ولم يعين ثم مات رجعت ميراثا وكذا لو انقضت مدة التعيين **المقصد الرابع** في الوصايا وفيه اربعة
 مطالب **الاول** ان كان لها وهي اربعة الاول الوصية وهي تملك عين او منفعة بعد الوفاة وينقل الى
 ايجاب وهو كل لفظ دل عليه مثل اعطوه بعد وفاتي او ولد بعد وفاتي او وصيت له انا مطلقا كهذا
 او مقيدا مثل اعطوه اذ امتة مني هذه او في سنة هذه وقبول ولا ينقل بها الا بعد الموت ولو

ولا راطراف راء
 ويرتفع

في الوصايا

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, starting with "وَالْحَمْدُ لِلَّهِ...".

3419

والله اعلم بالصواب... كتاب النكاح... كتاب النكاح... كتاب النكاح...

خرجت الفرع عليه مات خرا والارقا ولا يحتسب من التركة ويخرج بين الحيتين ولا اعتبار بقية الموصى
يعتق بعد الوفاة والمهر عتقه عند الاحتاق والتركة باقل الامرين من حين الوفاة الى حين القبض ولو احتق
العبد المستوعب فكسب مثل قيمته عتق نصفه ولم يصف كسبه لا يترحمب عليه ما يحصل له من كسبه عتق
بجزءه الا من جهة سيده ولو اكتب مثله عتق ثلثه اخاسه ولو اكتب ثلثه اخاس الكسب ولو كان على السيد دين
يستغرق القيمة والكسب فلا عتق ولو اكتب مثل قيمته وعلى السيد مثله اخس نصفه ونصف كسبه الذي وقت
نفسه ولو ربح كسبه بالورثة الباءة ولو احتق المستوعب وقيمة عشرة ثم كسب عشرة ومات قبل مولاه فلا شيء
من نفسه ومن كسبه مثل مولاه والسيدة شيان يبايان ما من نفسه فيقسم العشرة اثنا عشر لثلاثها والسيد
الثلاثين وعلم عتق ثلثه ونكاح المريض مشروط بالدخول فان مات قبله بطل ولا ميراث وان دخل استقر
المهر والبراث ويكره ان يطلق فان فعل ورثته الى ستره البائن والرجعي ما لم يبرأ او تخرج بغيره ويرثها كونه
الرجعية مادامت في العدة ولا تفرقة اللعان ولا في الطلع والمباراة ولا مع شواها ولا اذا كانت اشرقت
الطلاق ثم اعتقت او ذقته فاسلمت ولو ادعت وقوعه في المرض قدم قول الواثق مع العين ولو طلق اربع
واثلاث رابع ودخل بين ورث الثاني الخ بالسوية ولو اكتب المريض صح من الثلث فان خرج صحته وانعتق
بالاداء وان لم يكن سواء صحته في ثلثه بطل الباي ولو اكتبه الصحة ثم اعتقه او ابراه في المرض بطل الكفا
اعتبار الاقل من قيمته وبالكتابة فان خرج الاقل من الثلث عتق وان قصرت الثلث عتق بقدر وسعي البائع
بأنه الكتابة وان عجز استرق بقدر الباءة والله اعلم

كتاب النكاح
وفيها مقاصد **الاول** في اقسامه وهي ثلث **الاول** في اقسامه وهي ثلث **الاول** في اقسامه وهي ثلث
الطلب ولو خاف الوقوع في الزنا وجب واختيار النكاح ولو خاف الوقوع في الزنا وجب واختيار النكاح
والاشهاد والاعلان والخطبة وبقاء العقد ليلاء والصلوة ركعتين عند الدخول والاداء والامانة بذكر
الزوج بدو خطبة صحتها والكناء والمخول ليلاء والنسبة عند الجماع وسؤال الله تعالى الولد الذكر السوي

والله اعلم بالصواب... كتاب النكاح... كتاب النكاح... كتاب النكاح...

كتاب النكاح

كتاب النكاح

والولي عند الزفاف ويجوز اكل ما يشره الامراء مع العلم باهذه الحال بالاياحة ويملك بالاختذ وكبر
ايقاع العقد والفرقة والعقب والمجامع ليلة الحنفوف ويوم الكسوف وعند الزوال والغروب قبل ذهاب الشفق
وقد افاق وبعد الفجر الى طلوع الشمس وفي اول كل ليلة من الشهر الا في شهر رمضان وليست بالضيف وفي السجود
عدم الماء ومنه الزوج السوداء والصفراء والمجامع عاريا وعقيب الاحتلام قبل الغسل او الوضوء ولا يكره عقيب
جماع والمجامع عند من ينظر اليها النظر المخرج المرأة خالصة الملامح ومستقبل القبله ومستدبرها وفي السفينة والمقام
غيره الذكر وان يطرق المسافر اهل بيته ويجوز النظر الى وجهه من بين ثوبها وكفيتها وتكراره من غير اذن
والى امره يريد شرها والى اهل الذمة وشعورهم غير يبرئة والى مثل هذا العورة او لشدة ذوال جسد الذو
باطنا ونظاها لعورتها والى الملامح عدا العورة والمرأة النظر الى الزوج وعورته ومخامرها عدا العورة ولا
يجوز النظر الى الاجنبية تمل الحاجة والطبيب انه ينظر الى العورة الاجنبية ولا يجوز للمرأة ان ينظر الى حيث
وان كان اعشى ولا لعقوى النظر اليها ولا لاعشى سماع صوت الاجنبية ويكره انظر لغيرها وجبت وتلحظ
عشره دنائير ولو غلب من الالة فلا شيء ويحرم الوطئ قبل ان يبلغ المرأة تسعا ولا تحرم من الجماع الا فساد وان
يترك وعلى الزوجة اكثر من اربعة اشهر **الطلب الثاني** في اقسامه وهي ثلث **الاول** في اقسامه وهي ثلث
ولا بد من الايجاب والقبول بصيغة الماضي بالعمية مع القدرة فالاجاب روجك والمحتك ومتعك ولو قال
زوجتي فقال روجك قبل حركه اقول لو قال اتزوجك فمقول زوجك ولو قبل له زوجت فمقول من فلان
فقال نعم كفي الايجاب ولو قدم القول مع وكفي النجزة بغير العربية مع الجهر والاشارة معه ولا يعتد باليمين
والفيلك والاباحة **الركن الثالث** في التعاقدان ويشترط فيها التكليف والحريية والاختيار واودان المولى في

فلا اعتبار بعقد البهي والمجنون والسكران ولو افاق واجازة في حارة المرأة الرشيدة ولو اوجب ثم جحد او
انحى عليه قبل القبول بطل وكذا القبول لو تقدم ولا يشترط المولى في الرشيدة ولا الشاهدان ولو اوقعه شرعا كان
صح ويشترط تعيين الزوجية ولو زوجه احدى ميته لم يبع ولو زوجه الاب باحد بنين ولم يستبها العقد بطل
وكذا الزوجان ولو زوجه احدى ميته لم يبع ولو زوجه الاب باحد بنين ولم يستبها العقد بطل

والله اعلم بالصواب... كتاب النكاح... كتاب النكاح... كتاب النكاح...

هذا هو الحق في النكاح
والنكاح هو العقد
الذي يبرأ به الزوجان
من العداوة
ويشترط فيه
الرضا والحرية
والإكراه
والنكاح
هو عقد
يبرأ به
الزوجان
من العداوة
ويشترط فيه
الرضا والحرية
والإكراه

معينة واختلافه المعقود عليها القول قول الأب ان كان الزوج راضيا ولا يطل ولو ادعى احد الزوج
الزوجه وصديق الاخر انهم يزوجانها ولا يفتقر المولى الى البينة ويحكم عليه بتوقيع الزوجية ولو ادعى
زوجية المعقود عليها لم يثبت الا بالبينه ولو ادعى الزوجية امرأه واقامت اختيارية بينه وبينها
فثبت بينة الزوج ما لم يجل بالآخر او يتقدم تاريخ عقدها ولو ادعى المولى ان الزوجية امرأه فثبت له العقد
ان قلنا ان العبد لا يملك بالطلاق ولا يملك بالطلاق بعضه فاشترطنا العقد **المطلب الثاني**
في المولى والمهر فبما فصلان **الفصل في اختيار المولى** لا يملك المولى في اختيار المهر والمهر
الا على الولد من الصغيرين والمجنونين سواء البكر والبكر ولا خيار لها بعد طوعها وشهداها ولو كان
ولا يثبت ولايتها على البقرة الرشيدة وان كانت بكر على راي ولا سقط ولاية المجد موت الأب على راي
وتنزل ولاية الآفة بالارتداد **الفصل في المالك والمالك** لا يملك العبد ولا يملك المالك ولا خيار لهما
معد وان كانا بكيرين رشدين وليس لاحد منهما العقد الا باذن المولى فان ادعى احد هاتين ان ذنوب
على الاجازة على راي ولو ادعى المولى صحه عليه فثبت له نفقة زوجته ولها مهرها ولو كانا مالكا لم يفتقر المولى
اذنهما او اجازتهما فان علق المهر ولا انصرف الى مهر المثل فان زاد بعد العقد ونزله الى
ولاية المولى بالارتداد من غير طلاق او طلاق ولو علق العبد لم يكن له الفسخ ولا زوجية وان كانت امته ولو علق
الامته كان لها الفسخ على الفور وان كانت حرة على راي ولو علقها معا فخيرت الامته خاصته **الفصل في الرضا**
ولا يثبت ولاية المولى على الصغيرين وان نفس المولى على النكاح على راي وتثبت ولايته على من بلغ فاسد
العقل مع الحاجة **الفصل في الحكم** وحكم الحاكم حكم المولى في استيفاء ولايته على الصغيرين وشبهتهما على المجنونين
مع الحاجة ولا ولايته غير هؤلاء كالأمة والعصبات وليس للمهر عليه التبرع بالزوج الا مع الضرورة
فيتأذن الحاكم فان مقدمه وتبرع المثل صحه ولا يطل الزاين **الفصل في الاحكام** لزوجة الصغيرين غير
سحاب والحيث كان موقوفا فان اجازها بعد البلوغ صحه والا فلا ولو اجازها ومات الاخر قبل البلوغ

هذا هو الحق في النكاح
والنكاح هو العقد
الذي يبرأ به الزوجان
من العداوة
ويشترط فيه
الرضا والحرية
والإكراه
والنكاح
هو عقد
يبرأ به
الزوجان
من العداوة
ويشترط فيه
الرضا والحرية
والإكراه

بطل

بطل ولا مهر والارت والولاء المثل المثل بلغ الاخر اختلف مع الاجازة على عدم الطبع ويرى ويستحب البينة
ان تستاذن اباه او جده من قبل اخاها استخياها ولو تعدد واوكلت المهر واختار من يختار كالمهر
ويختار ولو وكت اخاها فاقعها عقدين بنصفين قدّم الاول فان وصلت بالآخر مرقق فيها والمهر
المهر ولحق به الولد واعيدت الى السابق ولو ادعى الزوج عدم اذنها قدّم قوله مع البين وليس لو كمل
المهرشدة ان تزوجها من نفسه المولى الاذن والحيث ان تزوجها من ابنها شبه المهر ولها المهر اضر بعد
البلوغ وتزوجها من زهر المثل والمجنون او بالخصى او بالعقيد وكذا الزوج المطلق بذات عيب
ولو تزوجها بملوك لم يكن لها الفسخ وكذا الزوجية للمولى على راي وكفى اذن البكر البكر وتكاف
الثبب المثل ويجوز ان تزوج البقرة نفسها من غير ولد ولا ولاية للامه والمجنون والمغ على ان
زال المانع عادت الولاية ولا على من تحرر بعضه ولو اختار الأب زوجا والجد اخره فم اختيار
الجد فان عقد اقدمه السابق فان اقترا قدّم عقد الجد ولا يجوز نكاح الامه الا باذن مولاهاة الواهر
والمسقط وان كان المرأة على راي وولد الرقيقين رق مولاها فان تعدد فالولد ينمو ولو شرط احدهما
كسوة لو كان احد ابويهما بعد الولد كما لا يفتقر المولى الرقية ولو تزوج المهر المهر غير اذن المالك وظها
قبل الرضا على المهر من زولن ومليه الحد والمهران الكوهها او كانت جارية والمولى رق ولو كانت مائة
مختارة فلا مهر وجبت ولو كان جارية بالغير لم تحصل شبهة فلا حد وعليه المهر والولد حر وعليه قيمته
ولو اصابه مرض سقط حيا فكذا الرضا تحت الحرية فعقد ولو عجز عن الفدية سعى وان اشترى قبل ان يملكه العالم
من سهم الرقاب ولو تزوجت المهر فغير اذن مولاة فالمهر المهر ولا نفقة والولد رق ولو
كانت جارية فالولد حر ولا قيمة عليها وتبع العبد بالمهر ولو تزوج عبد بامه غير مولاة اذن منها
او بغير اذن منها فالولد لها ولو اذن احدها فالولد للاخر ولو زنى فالولد للمولى الامه ولو زوج عبده
بامته استحب ان يعطيه المولى شيئا من ماله ولو اشترى حصته من زوجته بطل العقد وحرق طبا

هذا هو الحق في النكاح
والنكاح هو العقد
الذي يبرأ به الزوجان
من العداوة
ويشترط فيه
الرضا والحرية
والإكراه
والنكاح
هو عقد
يبرأ به
الزوجان
من العداوة
ويشترط فيه
الرضا والحرية
والإكراه

معينة واختلافه المعقود عليها القول قول الأب ان كان الزوج راضيا ولا يطل ولو ادعى احد الزوج
الزوجه وصديق الاخر انهم يزوجانها ولا يفتقر المولى الى البينة ويحكم عليه بتوقيع الزوجية ولو ادعى
زوجية المعقود عليها لم يثبت الا بالبينه ولو ادعى الزوجية امرأه واقامت اختيارية بينه وبينها
فثبت بينة الزوج ما لم يجل بالآخر او يتقدم تاريخ عقدها ولو ادعى المولى ان الزوجية امرأه فثبت له العقد
ان قلنا ان العبد لا يملك بالطلاق ولا يملك بالطلاق بعضه فاشترطنا العقد **المطلب الثاني**
في المولى والمهر فبما فصلان **الفصل في اختيار المولى** لا يملك المولى في اختيار المهر والمهر
الا على الولد من الصغيرين والمجنونين سواء البكر والبكر ولا خيار لها بعد طوعها وشهداها ولو كان
ولا يثبت ولايتها على البقرة الرشيدة وان كانت بكر على راي ولا سقط ولاية المجد موت الأب على راي
وتنزل ولاية الآفة بالارتداد **الفصل في المالك والمالك** لا يملك العبد ولا يملك المالك ولا خيار لهما
معد وان كانا بكيرين رشدين وليس لاحد منهما العقد الا باذن المولى فان ادعى احد هاتين ان ذنوب
على الاجازة على راي ولو ادعى المولى صحه عليه فثبت له نفقة زوجته ولها مهرها ولو كانا مالكا لم يفتقر المولى
اذنهما او اجازتهما فان علق المهر ولا انصرف الى مهر المثل فان زاد بعد العقد ونزله الى
ولاية المولى بالارتداد من غير طلاق او طلاق ولو علق العبد لم يكن له الفسخ ولا زوجية وان كانت امته ولو علق
الامته كان لها الفسخ على الفور وان كانت حرة على راي ولو علقها معا فخيرت الامته خاصته **الفصل في الرضا**
ولا يثبت ولاية المولى على الصغيرين وان نفس المولى على النكاح على راي وتثبت ولايته على من بلغ فاسد
العقل مع الحاجة **الفصل في الحكم** وحكم الحاكم حكم المولى في استيفاء ولايته على الصغيرين وشبهتهما على المجنونين
مع الحاجة ولا ولايته غير هؤلاء كالأمة والعصبات وليس للمهر عليه التبرع بالزوج الا مع الضرورة
فيتأذن الحاكم فان مقدمه وتبرع المثل صحه ولا يطل الزاين **الفصل في الاحكام** لزوجة الصغيرين غير
سحاب والحيث كان موقوفا فان اجازها بعد البلوغ صحه والا فلا ولو اجازها ومات الاخر قبل البلوغ

بطل

وان ابا عبد الشريك اوجاز العقد على راي وكذا لو كان الباقي خيرا على المدة ولا واحدة ولا اشعة في اياها
 على راي وطلاق المدينه وليس للمولى اجبار عليه ولا اشعة الا ان تزوجه باسمه فالطلاق بيد المولى وله
 الفسخ بغيره فلا يعتد بالطلاق على راي ولو باعها المالك بعد طلاق الزوج اتمت العدة وكفت من الايام
 وكبره على الفاجرة ومن ولدت من الزنا ويجوز على الامتعة البيت غيره والنور بين امتين وكبر ذلك
 في الحرة **القسم الثاني** في المنة وفيه مطلبان **الاول** في اركانها وهي اربعة **الاول** العقد **الثاني** الايجاب **الثالث**

وانما العقد مستفك مدة كذا البذل او لا يعتد بالعتق والاحادة والحصة والعارية والقبول قبلت
 ورضيت وشبهه لم يجوز تقديره ويشترط المانع على راي وصدره من ابيهم وللولي **الثاني** سعة **الثاني**
 الحمل ويشترط اسلام الزوجة او كتابتها على راي وليس السلم ان تزوج بغيره ولا يجوز الاستمتاع بالوثنية
 ولا الناحية ولا الامانة عند حرم بغير اذنها ولا يثبت اخت امراته ونبت اخيها من غير اذن العدة
 والحائض لا يثبت المؤنسة العفيفة وسواها وكبر الزانية والكراة اخلت من ابنت فان فعل كره
 اقتضاها وللرشيعة ان تفقد بغير اذن الاب ولو اسلم الكاقي من مملوك يفسخ العقد ولو اسلمت قبل
 اعتبرت العدة فان اسلم فيها فهو احق بمبقاء الاجل ولو اسلم بعد الدخول
 اعتبر العدة والاجل فان خرج احدهما قبل اسلام الآخر بطل ولو اسلم وعنده حرة وامته ثبت عقد
 الحرة دون الامته **الثاني** رضاها **الثالث** الاجل ولو اخل به بطل على راي ويشترط تعيينه بالاعتمال الزيادة
 والنقصان ويجوز النصارى والمجوس ولو اطلق انفصل ولو لم يدخل حتى خرج فلها المهر وخرجت من العقد
 ولا يصح المنة والمزنا من دون الاجل **الرابع** المهر ولو اخل به بطل ويشترط ان يكون مملوكا معلوما ولو اخلت
 او الوصف ولا تقدير فيه الا ما تراضيا عليه ولو وهبها الاجل قبل الدخول استمقتت النصف وتعد
 الجميع الا ان تنزع عنه بعض المدة فيسقط بنسبة الخلف ولو ظهر فساد العقد فلا يملك الدخول وبعده
 لها المهر مع جملته **القسم الثاني** في الاحكام اذا اشترط المتزوج في العقد لزما لغيره ولا بعده ويجوز

اشترط

اشترط الامانة وقت معين والمدة والمهرين قيم والعزل بدون اذنها ولحق الولي به وان عزل ولا يقع بها
 لعان على راي ولا طلاق ولا ظهار على راي ولا ميراث وان شرط لها طهر او وعدتها بانقضاء الاجل او المدة
 حيثما نزل ولو لم يخص وهي من اهل المحنة واربعون يوما والوفاة وان لم يخل يا بعده اشهر وشقة ايام
 ولا مئة بشهرين وخمسة والحامل با بعد الاجلين بينهما **القسم الثالث** في نكاح الاماء يستباح وطهرين
 بالملك والعقد والاباحة فالملقة امور ثلثة **الاول** الملك ويستباح بد المولى ان استغرق ولا يخص
 في عدد ولا كانت مشتركة لم يحل له وطهرها بالملك ويحل بالتحليل من الشريك على راي فان وطهرها قبلت وحلت
 حد مع العلم بالقرم وقوم عليه حصص الشكامة الامرة والولد ويجوز الجمع بين الام والبيت والملك
 ويحرمه المولى فان وطى احد بها حرمت عليه الاخرى مؤبدا ولا يجزى لام تلك البنت ويجوز لكل من
 الاب والابن تلك من وطهرها الاخر ويحرم وطهرها ولا يجزى بملك الاخر من دون المولى وليس له
 وطى مملوكه الا بعدد او اباحة نفع الاب ان يقوم مملوكه ابنته الصغيرة ثم يطاها بالملك ولو وطى
 احدها من غير شبهة فهو زنا ولا تحرم على المالك ومعه الامان خاصة ويعتق ولذو ولو وطى البشيرة
 لا بالعكس وعلى الاب فكله الا ان ينفق ويحرم المملوكه لو تزوجها والنظر الى ما تحرم على غير المالك
 ما لم يفارق وليس للمولى فسخ العقد دون بيعها فتخير المشتري ولو اشتراها من زوجة فاجاز او يفسخ
 معها العلم استقر عقد الزوج فان فسخ على الغير بطل وكفاه الاستبراء مع الدخول والمالك باحد الزوج
 لا يحل له النكاح قبل الاستبراء بمحضته او بمحضته او بعين يوما ان تأخرت الا ان يملكها حايضا
 او من املة او ابنة او صغيرة او حاملا او غير النقة بالاستبراء او يفتقها ويعقد عليها ولو
 وطىها واعتقها حرمت على الغير قبل العدة **النظر الثاني** في العقد وانما يصح باذن المالك
 ولا يشترط التخصيص فاذا اطلق فخرت في تعيين من شئت ويجوز ان يجعل متقدا احداهما ويبدأ
 بالعقود على راي فان استولدها والفس بالثمن ومات فها حل على راي وان طلقها قبل الدخول

الامر

القسم الثاني

حرمت الكبيرة عليها والصغيرة على من دخل بالكبيرة ولو ارتضعت زوجته من امه او بنت وشبهها
 احرمت الزوجة وسقط مهرها الا ان تكون المصنعة تولدت الاضلاع فعليها الضامن ولو ارتضعت
 كبيرة الزوجتين صغيرتهما احرمتا مع الخول بالكبيرة ولها الكبيرة ولو ارتضعت صغيرة الزوجات
 للكبيرة ان حرمت كلن ولو ارتضعت امه الموطوءة زوجته حرمتا ويستحب اختيار السنة العفيفه
 العاقلة الوضعية للمضاع ويكره الكافرة فلو دخل منها من الحر والخزير ومن ولدت من الزنا ويحكم على
 المقر بالمضاع بحقه ولا يسمع الشهادة به الا مفسدة ولو شك في العدة فلا تخير ولو شك في وقوعه
 بعد الخولين غلب اصل الاباحية على اصل البقاء ولا تحرم المصنعة على اب المرتضعة ومن كان زوجة
 حرم عليه المصنعة ولا تحرم اتمام الولو من المضاع **المطلب الثاني** في ابي اسباب التحريم وفيه
 ابواب **الاول** المصاهرة من عقد امرأة حرمت عليها وان علت جوفها وان لم يكن يدخل وبناتها
 وان ترلن بجبا لحياتها فان دخل بالامر من مؤبدة ونجس المعقود عليها وان لم يدخل على اب
 العاتق وان علا وابنه وان نزل ولو ولي احدها زوجة الاخر بشبهه لم تحرم على الزوج على اراء
 وكذا لا تحرم الزانية على اب الزاني وابنه مطلقا على اراء ولا تحرم امه الموتي بها ولا شبهها وان
 تقدمت امه ان تزني بعقد او بمالته فان بنتها محرمات ابدا ان سبق الزنا والافلا وكذا الوطى
 للشبهة على اراء وان لم يلق به النسب والتطهر اما يحرر على غير المال لا التطهر اليه لا ينشر الحرمة
 وان كان الناطق باو ابنته على اراء وحكم المضاع في جميع ذلك حكم النسب وتحرم تحت الزوجة
 جميعا وبنيت اختها واحتنها الا ان يجزوا لعمه او الحائلة مان فعل بطل على اراء ووقف على العبارة
 على اراء ولم يدخل العقد والحالة على بنيت اختها واحتنها وان كرهت الخول عليها ولو تزوج
 الاختين مع السابق فان اقترنا بطلا ولو تزوجت تحت الموطوءة بالملك حرمت الملوكة ما دامت
 الثانية زوجته ولو ولي الاختين بالملك حرمت الثانية على اراء وللخزير للرجل ان يعقد على امه

المصاهرة بالكبرياء
 وصلت كونه

ولا
 وفيه من الادلة والروايات

ولا لعمه ان تزني عبدا
 ولا لعمه ان تزني عبدا

ولا لعمه ان تزني عبدا **الباب الثاني في الكفر وفيه ثمان** **الاول** يحرر علم المسلم غير الكاتبة دايا ومتعة
 وملك يمين وفيها قولان اقر بهما جواز المتقطع وملك اليمين والمجوسية كالكتاتبة والمصابون
 والساخرة وان كانوا المحدث عند اليهود والنصارى فكالوثني وان كانوا مبشرين كالكتاتبة ولو اسلم
 زوج الكاتبة بقي على نكاحه وان لم يدخل ولو اسلمت دونه قبل الدخول انقضت العدة كما في
 وبعدة تنتظر العدة فان اسلم في المرفعية باقية ولا بطلت وعليه المهر ولو اسلم احد المهرتين قبل
 الدخول انقضت العدة وعليه نصف المهران كان الاسلام منه والافلاشي وبعدة تنتظر العدة فان
 اسلم الاخر بقي النكاح وكالم انقضت وعليه المهر وان كان الاسلام من المرأة ولو انتقلت زوجة الذي
 لا غير الاسلام انقضت العدة وان عارت ولا يعقد الفسخ باختلاف الدين طلاقا فان كان قبل الدخول
 من المرأة فلا مهر ومن الرجل نصفه وان كان بعد الدخول فالسنة من ابنتها كان ولو كان المهراسدا
 فهو المثل مع الدخول وقيل المتعة ولو ارتد احدها قبل الدخول انقضت العدة في الحال فان كان
 من المرأة فلا مهر ولا نصفه وان كان بعد الدخول فالجميع فينفسخ في الحال ان كان الزوج عن
 قطرة وان كان عن غيرها او كانت المرتدة هي وقف على انقضاء العدة فان وطئها بشبهه العدة
 قال الشيخ عليه مهران وفيه نظر ولو ارتد الوثني واسلمت في العدة ثم رجع فيها فهو احرق بها ولو لم
 فلا ولو اسلم دون الزوجة فلا تنقضي لها العدة الا ان تسلم ولو اسلمت دونه فعليه نفقة العدة فان
 اختلافنا السابق قدم قول الزوج مع اليمين وليس له احياء الزميمة على الغسل بل على ازالة
 المنقصة وعلى المنع من المزدوج الى الكائس وشرب الخمر واكل الخنزير واستعمال الخبائث واذا
 اسلم لم يجز عن شرط نكاحها الا ان يتزوجها في العدة ويسلها او احدها قبل انقضاءها ولا
 يقرهم على ما هو فاسد عندهم الا ان يكون صحيحا عندنا ولو طلقها كافر ثلثا ثم اسلم انقضت
 الى الحلال **الحج الثاني** في حكم الزنا على العدة اذا اسلم الذي على اكثر من اربع تحريم اربع حرمت

ان حصل الفسخ قبل المهر فلا مهر
الا يفسخ موانع الاول في العتيق
تتبع الاستبراء في الجماع فيعزم
في التخييف المهر

تخير على غيره وما دامت في حال المهر وعدة ثم ان كانت ذات عدة **المقصد الرابع** في موجب الخيار وهو العيب
والثقل ليس وفيه فضلان **الاول** في العيب عيوب الرجل اربعة الجنون والخصاء والجرب والعته وعبوب
المرة سبعة الجنون والبرص والجذام والقرن وهو العقل والافضاء وهو جعل المسكين واحدا والوحي
والعرج ان بلغ الاقدام وتفسخ المرة بالجنون وان كان ادوارا سواء بحد بعد الوحي او كان سابقا
بالخصاء وفي معنى الواجب ان كان سابقا على العقد فلا بد بالعتة وان تجددت بعد العقد قبل الوحي
فلم تجددت بعد الوحي ولو تارة او من غيرها خاصة او من قبل خاصة فلا خيار ولو ادعى الوحي لها
او لغفها بعد ثبوت العتة صدق باليمين ومع ثبوت العتة ان صيرت فلا يفسخ ولا رفعت اسرها
الا الحاكم في وقت ثبوتها من حين المرافعة فان وطئها او غيرها فلا يفسخ ولا يفسخ ولها نصف المهر
ولا شيء لها لو فسخت بغيرها قبل الدخول وفي احتساب مدة السفر اشكال ولو وضعت وطلعتا تجدد
العقد فلا خيار لها الملو وطئها في الاول ثم من في الثاني فلها الخيار والجرب ان استوعب فسخت فيه
والملا ولو تجدد بعد العقد فلا يفسخ ولا يفسخ ولو ان خشي مع اسكان الوحي والقرن ان لم يزوج الوحي فلا
فسخ وكذا الزنى ان لم يكن ازالته او امكن وامتنعت والخيار في الفسخ بالعيب والتدليس على الفور وما
يجدد من عيوب المرأة لا يفسخ به وان كان قبل الوحي ولا يشترط الحاكم الا في العتة لضرب الاجل ولها مهر
الفسخ بعد انقضاء تدين ونهر والفسخ ليس بطلاق والقول بترك العيب مع عدم البينة واليمين فان نكل احلف
للدعي واذا فسخت المرأة بالعيب والتدليس قبل الدخول فلا شيء الا في العتة وبعدها لها المهر وان فسخ
الرجل قبل المهر وبعده المهر ويرجع به على المدلس فان كانت هي سقطت اقل ما يكون مهر **المقصد**
الثاني في التدليس ولو تزوجها على انها حرة فخرت امته فلم الفسخ وان نكل فان دللت نفسها دفع
المهر الى المولى وتبعها به وان دلسها مولاها فلا مهر وتعتق عليه ان تلفظ بالرجوع العتيق والمولى
وعلى المهرور فريته ويرجع بدعي الظاهر وان كان الغار عيدا اتبع بالقيمة ولو شرطت مهربة

فرض

فخرت بنت امته فلم الفسخ فلا خيار بينه وبين الشبهة ولو تزوجت بنت مهربة وادخل عليها بنت امته رقت وعليه
مهر المثل ويرجع به على السابق ويضع اليسار امه وكذا كل من سبق اليه غيره وجب له ولو شرط المكاراة فظن
بغيره فلا يفسخ **الثاني** ان يعلم سبق الثبوت على العقد ولم ان يتقص ما بين المهرين ولو شرط اسلامها بانيات كتابته
فان قلنا يجوز الكتابته فلم الفسخ ولا خيار بينه وبين الشبهة ولو تزوجت على ان تخرجه فان عبد اطلقها الفسخ
ولها المهر مع الدخول ولو ادخلت امرأة كل من الزوجين على الاخر فلها مهر المثل على الوالي والمهر على
الزوج وبه اليه بعد العدة وكل عقد باطل ولو طوذة مهر المثل وكل مضوح بعد الصحة فلها المهر ولا خيار للزوج
ولا نفقة لها في العدة **المقصد الخامس** متفرقة الكفاءة شرط في النكاح وهي المساواة في المال
وليس المودة التزويج الخالف ويكره العكس ولا يشترط تكتل من التفقه على ما يوجب وجوبه الفهم لا يفسخ
المراة ولا يشترط النسا وفيه النيب والشرف والحريه وتجب اجابة المؤمن الخاطب القادر على
التفقه وان كان اخفض نسباً ولو استتب اليه فبان من غيرها ففسخ الزوجية قولان ويكره
تدريج الفاسق خصوصاً اذا وب المهر ولو لم يجم بعد العقد أنها زانية فلا يفسخ على ما هو على الشبهة
يسقط الحد وتجب به العدة ولو طمعت حدثت واعتدت ولا مهر لغيره به الولدان كانت امه فعليه
قيمة المولاها ومهرها ومهر التعريض بالخطبة المعتدة رجعية ويجوز المطلقه للمنا من الزوج وغيره
ويجوز التعريض لها منه ومن غيره والتعريض من الزوج المطلقة تسع للعدة والتعريض لها لا يفسخ
والباين عن فسخ وانحل يجوز التعريض من الزوج وغيره والتعريض منه لا من غيره ولا تحمى بغير الخطبة
ويكره الخطبة على حصة الحجاب ولو شرطت انتفاء النكاح عند القليل بطل العقد على ما رأى ولا ينظر العقد
ولو شرط الطلاق بطل الشرط ونكاح السفار باطل وهو جعل مهر كل من المأين فسخ الاخرى ولو جعل مهرها
خاصة بطل نكاحها دون الاخر ويجوز للزوج كل استمتاع ويكره الوحي الذر وهو قبله جميع الحاكم
حتى تعلّق النيب وتقرر المست والحرم والمثل مع فساد العقد والعدة وتخرج المصاهرة الى القليل

فلما تارة ففسخ بغيره

قال في الفسخ في النكاح
ان حصل الفسخ قبل المهر فلا مهر
الا يفسخ موانع الاول في العتيق
تتبع الاستبراء في الجماع فيعزم
في التخييف المهر
ان حصل الفسخ قبل المهر فلا مهر
الا يفسخ موانع الاول في العتيق
تتبع الاستبراء في الجماع فيعزم
في التخييف المهر

في سكن عن مشارك غير الزوج وينفع نفقة كل يوم في صحته ولو عاوضها بغيره لم يجز فان مات في أثناء
النهار لم يسقط ولو نكحت استرة ولو دفع نفقة اباح فبانت استرة الزاني عن يوم الحول ولا يجب
في الكسوة والسكن والمأثاق التملك بل الامتناع ولو منعها النفقة مع التكين التام استمرت في دسته
ولو دفع نفقة لمدة ما نقصت ملكته ملكتها ولا اعتراخ لو انقضت من غيرها او استغضت ولو اخطفت
الكسوة قبل المدة المضروبة يجب الحبل ولو انقضت وهي باقية فلها المطالبة باخرى ولو طلقها استعاد
الكسوة وما زاد من النفقة عن يوم الطلاق الا ان ينقض المدة التي تجزى قهرت لها قبل ولو مضت مدة
قبل الدخول فلا نفقة الا ان تبذل التكين التام ولو حضرت زوجة الغايك وبذلت التكين ضد الحاكم
لم يجب النفقة الا بعد الاعلام وقدر وصوله او وكيله ولو اطاعت الناشرة لم يجب النفقة الا بعد
الاعلام وان كان زمان الوصول ولو ارتدت سقطت نفقتها فان عادت وجبها وان لم يعزل وينفق على
البائن مع اتمام الحل فان ظهر الغاؤه استجدت ولو اخرج نفقتها سقطت السالف ان قلنا ان النفقة
الحج الثاني في الوجوب وهو العقد الدائم بشرط التكين التام سواء كانت حرة او امراة او كاتبة
فلما امتنعت زمانا من غير عذر او مكانا سقطت والمولى ان ارسل امراة ليل ونهار الى الزوج وجبت النفقة
وقلنا على المولى وتسقط بصغر الزوجة بحيث يحرم وطئها وارتدادها وشووها وطلاقها بانها امراة الحامل
ولا تسقط بصغر الزوج خاصة وبمرضها او قهرها وعظم الكثر مع صحتها وسفرها في الواجب من دون
اذنه واعتكافها وضومها الواحدين وحيدتها وطلاقها رجعية او بائنا مع الحل ولو اكرهوا ما حاشى
الطلاق عن الوضع بابت منه وعليه النفقة ولم تقاضها منه مع يسارها وبين اباء النفقة عليه
ثم بالزوجة ثم بالاقراب **الفصل الثاني** في السب ويجب النفقة على الابوين وان علوا والا فلا وان
نزلوا لا غير بشرط فقرهم وعجزهم عن التملك وحسنهم وقدره المفق على فاضل قوت يومهم ولو جرت
لا الاسلام وسيجب على غير هؤلاء من الاقارب وتياكن الواثق ويجب قدر الكفاية من الاطعام

والكسوة

انما نفقة الزوج على زوجته
بشرط التكين التام

المهر

والكسوة والسكن ويلزم عيونه وعقاراته النفقة ويجب التكسب في نفقة القريب والحبب الا عفاق ولو كانت
لم يقض الا ان يامره بالاستن وان عفاق الاب النفقة على ابنه فان عجز او فقد فعلى الحية له وان علوا ولو
عجزوا فعلى الاب ومن عجزها او فقرها فعلى ابويها وان علوا الاقرب فالاقرب ومع التساوي
الشركه ولو فضل عن قوته ما يكفي احد ابوين تشاركوا وكذا الاب والولد اما احد الابوين والجد
فيختص به الاقرب ولو ابوين الاب والابن فالنفقة عليهم ما يستوتهم اما الاب والجد المورثان
فالنفقة على الاقرب ويجب الحاكم لوما طل وسبب عليه **الفصل الثالث** في نفقة المولود يجب نفقة
على المالك ويخير المولى بين الاتفاق من خاصته ومن كسبه ولا تقدر بل عادة مالك انما له
من البلد فان امتنع اجبر عليه او على البيع ولو اخرجته ولم كيفه الفاضل فالتمس على المولى ولا
يجوز المخارجه بالكسوة والنفقة والمهر والولد سواء وجب نفقة البهائم المملوكة
بالرعي فان قصر علفها فان امتنع اجبر على البيع او الاتفاق او الذبح ان كانت من الهمة وبوفور
على ولدها كفاية من اللبن مع الحاجة اليه **المطلب الثالث** في احكام الاولاد من بلغ عشرة اقل
وان كان خفيا او مجهولا ثم ولد له العقد الدائم بعد الدخول قبل او دبرا ومضى ستة اشهر
من حين الوطئ الى عشرة لمحق به ولم يجز له نفيه ولا ينشئ عنه الا باللعان ولو لم يدخل او جاء
لاقل من ستة اشهر خفيا كاملا او لاكثر من عشرة او كان له من دون عشرة سنين او كان خفيا
مجهولا لم يلحق به ولا يجوز له الحاقه به ولو جازت به كاملا لاقل من ستة اشهر من طلاق الاول فهو
للاول وان كان لست اشهر فالثاني ولو وطئها اثنا للشيئة او احدها للنكاح الصحيح والاخر
للشيئة ثم جاء الولد اقبل والحق بالخارج كافر بين او مسلمين او عبيدين او مختلفين ولحق
الغيب بالفراش المنفرد والدعوى المنفردة والفراش المشترك والدعوى المشتركة يقضى القوت
مع عدم البينة ولو ادعى مولودا على فراش غيره بان ادعى وطئ للشيئة وصحة قوت الزوجان

يجوز له ان يامره بالاستن

منه كمالا عرق
الاستدلال

له

فلا بد من البتة لحق الولد ولو استلحق وانكحت زوجته ولا بد من الحق بها باقرار الاب والقول
 قول الزوج لو اختلفا في المدخول او الولادة ومع ثبوتها لا يجوز له نفيه لغيرها ولا يثبت الا
 باللعان وكذا لو اختلفا في المدخول ولو وطئها الا ان قال الولد للزوج ولو طلقها ما عتقت وجبت له
 من حين الطلاق فادون لحق به ان لم توطأ ولو اختلف من زنا ولم يجر الحاق به فان نكاه انتفى بغير
 لعان وان اعترف به بعد الحق به ولو وطئ المولى والمجنبي قال الولد للمولى قيل ولو ظن استغناءه لم يلحق
 به ولم ينف بل يوحى لم يقسط دون نصيب الولد ولو استقلت من وطئ الى اخرها ولدت لسته
 اهلهم فصاعد امن وطئ الثانية فالولد له ولها فللسابق ولو وطئها الشكاه ومنعوا الولد للحق بمن
 يخرج القرينة ويعزم حصص الياتين من قيمة الامه وقيمتها يوم ولد ولو اذناه واحد الحق به
 واغلامه ولا يجوز نفي الولد للغير ولو شتهت عليه وحلت من وطئ الحق به الولد فان
 كانت امه غريمه قيمة الولد يوم ولد حيا ولو ظن الموت او الطلاق فاحلها مدت الى الاول
 بعد العدة والولد للنساء ويجب عند الولادة استئجار النساء بالمرأه ولو الزوج ويستحب غسل
 المولود والاذا ناء اذنه اليمن والى اقامته في البيه وتحتك بياض الفراء وتبرته المسكين عليه السلام
 والتسمية بالاسم الحسن والكنية ولا يجمع بين ابى قاسم ومحمد وتكره التسمية بحكم وحكم وحارث
 ومالك وضلر ويستحب يوم السابع حلق رأسه والصدقة يوم زواجه ذهبها او فضة والحنان فيه
 ويجب عند البلوغ وحقق الجواري وان بلغن والعقيقة عن الذكور والاثنى بالمثل بشرائط الا
 خفية ولا ملكية الصدقة تحتها وتحتن الغالبه بالربط والورك ولا يسقط عنه استحبابها لو اهل
 الاب ولا يجرته بعد الزوال ويكره للابوين الاكل منها وكسر العظام كلامه الحضانة والرضاع الامه
 احق بحضانة الولد مدة رضاعه وفي حولان في الذكور والاثنى مدة سبع سنين بشرط حرمة
 الام واسلامها وعدم التزوج فان طلقت عادت ولو مات الاب لم تسقط به واستحققت

بعتد او شتهت

الحضانة

الحضانة لا وقت للبلوغ وكذا لو كان الاب كافر او عبدا فان اسلم فهو اولى ولو عدم الابوان فلا احد اذ فان
 عدوا فاقرب النسب كالارث ولو تعدوا واقرع وتسقط بلوغ الصغير وشبهه الا ارضاع الغير ولا يجب على
 الام الحرة الا رضاع ولها الاجرة على الاب ان لم يكن الولد مال ولم احبها راسه عليه كمال حولا وبجوز الزيادة
 بشهرين ولا اجرة فيها واقل واحد وعشرون شهرا فان طلقت الامرضل الغير في اولى ولها ان ترضع نفسها
 وبغيرها ولو دفعه الى المتبهره او الراضية بالاقبال ان ترضع الامه وكما في احق والقول قوله وجود
 المتبهره ويستحب ان يرضع لبن الامه **كتاب الفراق** وفيه مقاصد **الفراق** من الطلاق
 وفيه مطالب **الفراق** في الشرايط من شرطه المطلق البلوغ والعقل وبطلان الوطئ او التسلط مع عدمه
 عن المجنون ومن بلغ فاسد العقل لا العشى والتكرار والاختيار فلو اكره لم يصح ويعمل الاكره بالوطئ
 على المقر بالكره او بمن يجري مجراه كالباب والولد وان كان شتا لم ترفع عنه ولا الضمير القاص مع طلق
 فعلمه القصد فلا عبرة بالصيغة بونه ويصدق لو قال لم اتوا وان اتوا لم يخرج المخرج العدة ودوام الزوجية
 فلا يقع بالمتعة وملكت البين ولا يصير من الهبة الاجل وخلو المدخول بها الحائل الحاضر زوجا من حيض
 ونفاس ولا يشترط فاقدة احد الاوصاف ولو طلق الغائب مع وان كانت في الحيض ان غاب مدة يعلم
 انتقالها من ثمة الوطئ الى آخره ولو طلق الحاضر او الغائب دون المدخول وصادف حيضها بطل وان لم يعلم
 ونصدق المرأة ولو خرج في طهر لم يقر بها فيه حاز طلاقا مطلقا وان صادف الحيض وكذا غير المدخول بها
 والحاضر للقطع عنها بغير الغائب وان تكون مستبصرة فلو طلق من في سن من حيض وهي حامل علم
 الواقعة بطلانها ان تنقض الستة اشهر من حين الوطئ والطلق بالصيغة الصحيحة المجردة عن الشرط
 وهي انت او هذه او زوجتي طالق والاخرس يشير وغير العربي ان يحضر من الصيغة الى الترجمة ولو كتب
 العاخر ونوى صح ولا ينعقد بشئ من الكنيات وان نوى الطلاق مثل خلية وبرية والحق اطلاقا
 بملك او انت طلاق او الطلاق او من المطلقات او اعتدى ولو اجاب نعم عقب لم طلقت

الحضانة لا وقت للبلوغ وكذا لو كان الاب كافر او عبدا فان اسلم فهو اولى ولو عدم الابوان فلا احد اذ فان
 عدوا فاقرب النسب كالارث ولو تعدوا واقرع وتسقط بلوغ الصغير وشبهه الا ارضاع الغير ولا يجب على
 الام الحرة الا رضاع ولها الاجرة على الاب ان لم يكن الولد مال ولم احبها راسه عليه كمال حولا وبجوز الزيادة
 بشهرين ولا اجرة فيها واقل واحد وعشرون شهرا فان طلقت الامرضل الغير في اولى ولها ان ترضع نفسها
 وبغيرها ولو دفعه الى المتبهره او الراضية بالاقبال ان ترضع الامه وكما في احق والقول قوله وجود
 المتبهره ويستحب ان يرضع لبن الامه **كتاب الفراق** وفيه مقاصد **الفراق** من الطلاق
 وفيه مطالب **الفراق** في الشرايط من شرطه المطلق البلوغ والعقل وبطلان الوطئ او التسلط مع عدمه
 عن المجنون ومن بلغ فاسد العقل لا العشى والتكرار والاختيار فلو اكره لم يصح ويعمل الاكره بالوطئ
 على المقر بالكره او بمن يجري مجراه كالباب والولد وان كان شتا لم ترفع عنه ولا الضمير القاص مع طلق
 فعلمه القصد فلا عبرة بالصيغة بونه ويصدق لو قال لم اتوا وان اتوا لم يخرج المخرج العدة ودوام الزوجية
 فلا يقع بالمتعة وملكت البين ولا يصير من الهبة الاجل وخلو المدخول بها الحائل الحاضر زوجا من حيض
 ونفاس ولا يشترط فاقدة احد الاوصاف ولو طلق الغائب مع وان كانت في الحيض ان غاب مدة يعلم
 انتقالها من ثمة الوطئ الى آخره ولو طلق الحاضر او الغائب دون المدخول وصادف حيضها بطل وان لم يعلم
 ونصدق المرأة ولو خرج في طهر لم يقر بها فيه حاز طلاقا مطلقا وان صادف الحيض وكذا غير المدخول بها
 والحاضر للقطع عنها بغير الغائب وان تكون مستبصرة فلو طلق من في سن من حيض وهي حامل علم
 الواقعة بطلانها ان تنقض الستة اشهر من حين الوطئ والطلق بالصيغة الصحيحة المجردة عن الشرط
 وهي انت او هذه او زوجتي طالق والاخرس يشير وغير العربي ان يحضر من الصيغة الى الترجمة ولو كتب
 العاخر ونوى صح ولا ينعقد بشئ من الكنيات وان نوى الطلاق مثل خلية وبرية والحق اطلاقا
 بملك او انت طلاق او الطلاق او من المطلقات او اعتدى ولو اجاب نعم عقب لم طلقت

نكحت موطئ فلائنه
 على جاله ورجعها فلائنه
 بطل من حاله في حق
 طلق
 بائن موطئ فلائنه في حق
 فلائنه ودين موطئ فلائنه
 رجوع لها في طلق

The image shows a single page from a manuscript, identified as 'Liber Primus' from the Voynich manuscript. The page is filled with handwritten text in Voynich script, arranged in two columns. The script is a complex, undeciphered alphabet. The parchment is aged and slightly discolored. The text is written in a cursive, flowing style. The page is numbered '41' in the top right corner. The text is written in a cursive, flowing style. The page is numbered '41' in the top right corner.

في الدلالة عدم الاحتياج فالقول انهم ليسوا بالحيوانات

وخالها ثم تزويجها العدة وطلقها
 فان ولوجت من آخره الرجعية
 ان اطلق **القسم الثاني** في عدة النساء
 او اتيته اولم يدخل او كان صغيرا ام
 كبير وان كانت صغيرة او ذمية او اتيته
 وفاته ولو عين قبل الموت اعتدت للطلاق
 ان اعرف خبره او اتفق وليه صبرت عليه
 من فان ظهر خبره صبرت واتفق طلقها
 بامره العدة فيها املك بها ولو افلا
 هذه العدة ولو اتى الولي سر او مات
 لموت كالحره وتعتد للوفاء من بين يوم
 اطلقه والاشهر وتعتد الاثنته الطلاق
 ان تمضي وهي من اهل اعتدت شهر ونصف
 العدة والباين من عدة امه وتعتد
 قوله لولاها فعدتها اربعة اشهر
 ان اشهر ولا استأنفت عدة امه والباين من
 ولو قررها المولى الوالي اعتدت من وفاته
 اقره ولو اشترى زوجة فلا استقبل
 استبراء ولو ادت المولى والا اتم ثم طلقها

توفي في سنة ١٠٤٠ هـ
عن ابيه في سنة ١٠٤٠ هـ
عن ابيه في سنة ١٠٤٠ هـ

استبراء ولو طلقها الزوج وجبت العدة وكفت عن الاستبراء ولو استبراء حرة أو مملوكة بعد
 الاسلام والاحلال بغير الاستبراء الآخر **الفصل الرابع** في النفقة يجب على المطلق رجعيًا نفقة
 الزوجة مدة العدة من الاطعام والكسوة والسكن وان كانت استبراء او ارسلها مولاها الى دار او قرية
 ولا تجب الباي ان تكون حاملًا وان كانت من شبهة حتى تضع كذا في المتوفى عنها وان كانت حاملًا
 ويجوز الرجعية اخرج الزوجة من بيت الطلاق ان اتى بالفاصلة وادناه ادى اهل الزوج
 عليها الخروج وان كان في حجة مستوجبة ونحوها في الواجبة فان اضطرت خرجت بغير نصف الليل
 ورجعت قبل الفجر ولا حجة الباي والمتوفى عنها ولو انفردا او انقضت مدة الاجارة خرجت وكذا
 لو طلقها في وقتها ولو امرها بالتحويل فطلقها بعد نقل رجلها اعتدت في الأول ولو انتقلت
 وبقي رجلها اعتدت في الثاني وان رجعت لمقل ساءل ما فطلقت اعتدت في الثاني ولو طلقت
 في الطريق اعتدت في الثاني ولو ارسل اهل البادية ارتحلت معهم وان بقي اهلها خاصة اقامت مع
 الامن ولو ارتحل اهلها خاصة ارتحلت ولو طلقت في السفينة وهي مسكن شلها اعتدت فيها
 ولو طالت بها ولو سكت في بيتها ولو لم تطالب مسكن فلا اجرة لها كذا لو استأجرته ولو
 حج عليه بعد الطلاق ففي الحق بالسكن وقبله تطرب مع الغرماء باجرة الشهر والحايض باقل
 زمان الاقراء فان انقضت ولا ضربت بالياء وكذا الحامل باقله فان وضعت ولا ضربت بالياء
الفصل الثاني في الخلع والمبارات وقيل مطلبان **الاول** في الاركان وهي اربعة الاول الضيغة
 وهي تتخلطك على كذا او انت او فلانة متعلقة على كذا او انت طالق على كذا وهل يقع بغيره قولان
 وهل هو منسوخ او لا قولان ولا يقع بفاديتك او فاستمكتك او ابتك كذا مع الطلاق ولو هو
 طليت طلاقا بغيره فخلها بكذا لم يقع وبالعكس يقع الطلاق رجعيًا ولا يلزم البذل ولو قال انت
 طالق عليك الف او الف من غير سواها لم يلزم الفدية وان ضمنته بعده وكان رجعيًا

هذا هو الوجه في النفقة
 وان كانت حرة او مملوكة
 بعد الاسلام والاحلال
 بغير الاستبراء الآخر
 في النفقة يجب على المطلق
 رجعيًا نفقة الزوجة مدة
 العدة من الاطعام والكسوة
 والسكن وان كانت استبراء
 او ارسلها مولاها الى دار
 او قرية ولا تجب الباي ان
 تكون حاملًا وان كانت من
 شبهة حتى تضع كذا في
 المتوفى عنها وان كانت
 حاملًا ويجوز الرجعية اخرج
 الزوجة من بيت الطلاق ان
 اتى بالفاصلة وادناه ادى
 اهل الزوج عليها الخروج
 وان كان في حجة مستوجبة
 ونحوها في الواجبة فان
 اضطرت خرجت بغير نصف
 الليل ورجعت قبل الفجر
 ولا حجة الباي والمتوفى
 عنها ولو انفردا او انقضت
 مدة الاجارة خرجت وكذا
 لو طلقها في وقتها ولو
 امرها بالتحويل فطلقها
 بعد نقل رجلها اعتدت في
 الأول ولو انتقلت وبقي
 رجلها اعتدت في الثاني
 وان رجعت لمقل ساءل ما
 فطلقت اعتدت في الثاني
 ولو طلقت في الطريق
 اعتدت في الثاني ولو
 ارسل اهل البادية ارتحلت
 معهم وان بقي اهلها
 خاصة اقامت مع الامن
 ولو ارتحل اهلها خاصة
 ارتحلت ولو طلقت في
 السفينة وهي مسكن
 شلها اعتدت فيها ولو
 طالت بها ولو سكت في
 بيتها ولو لم تطالب
 مسكن فلا اجرة لها كذا
 لو استأجرته ولو حج
 عليه بعد الطلاق ففي
 الحق بالسكن وقبله
 تطرب مع الغرماء باجرة
 الشهر والحايض باقل
 زمان الاقراء فان
 انقضت ولا ضربت
 بالياء وكذا الحامل
 باقله فان وضعت
 ولا ضربت بالياء

ورثت

ولو قال انت طالق الف فالحجاب على الفور وان تأخر فلا فدية وكان رجعيًا ونحوه وسماح عدلين لا يقع دفعة
 ونحوها من الشرط الخارج عن مقتضى العقد كما يقتضيه فيصح ان رجعت ورجعت او لغيره في
 الرجوع في الفدية ما تخلعتك ان شئت لم يصح وان شئت وكذا ان ضمنته الى الفدا او اعطيت الفدية
 الموجب وشرط البلوغ والعقل والاشارة والعقد ويصح من ولي الطفل عند من لا يجعله للملاقاة ولا
 يشترط بوليها عليه لسفاهة او عيب ولا يسلم العوض اليه من الولي والحاجة وان كان العوض من
 فان اسلم واحدها بعد الاقبا من ريت ولا تضمنت القيمة عند اهل القاقية المتعلمة وهي كل زوجة بعد
 من اهل الجيرة القربى طاهرة من حيض او نفاس او يقر بها في جماع ان كانت مدخول بها من دوات
 الحيفين وكان زوجها حاضرا والمجلة شرايط شرط المطلقة وان يكون للكرامية منها ما هو لها
 في المصالحات ثلثة لم يصح ولو طلقها بعد تزوجها لا يصح من الحامل وان كانت حائضا
 ونحوه المدخول بها كذا لك والياسة حال الولي والامته فان اطلق المولى الاذن لزوجته مهر المتلى
 ولو زادت تبعته به وكذا ان يصح المصالح لولي اذن ولو بذلت عينا فان اذن صح وانما يبطل المبدل
 خاصة وتبعته بالمثل او القيمة والمكاتب المطلقة كالحرة والمشرطة كالقن ولا يجب لولا القن
 لا مدخله عليك من ثمنه بل يستحب المراجعة الفدية وهي كل مملوك وان زاد عما اخذت ويستحب العلم
 بالمشاهدة او الوصف الراغب للجهالة فان عيّن النفذ والرفا البلد ولو لم يعين الحيفين ولا قصده
 او وقع على حل الدابة او الجارية بطل الخلع ولو بذلت خرا بطل الا ان تبع الطلاق بغير جعيا
 ولو بان الخل خرا فله بقدره خل ولو بذلت في مضم المموت صح ما قابل مضم المثل واوايد المثلث
 ويصح البذل منها ومن وكيلها ومن ضمنه باذنها والاقرب المنفعة المستبح لو قال طلقها
 على الف من مالها وعلى ثمنها او على عبدها وعلى ضمانه فان لم يرض فممن المستبح ولو قال ابرأ
 طلقها وانت ترى من هذا فمما كان رجعيًا ولم يضمن المهر ولا سأل لم الفدية ولو بذلت نفقة

هذا هو الوجه في النفقة
 وان كانت حرة او مملوكة
 بعد الاسلام والاحلال
 بغير الاستبراء الآخر
 في النفقة يجب على المطلق
 رجعيًا نفقة الزوجة مدة
 العدة من الاطعام والكسوة
 والسكن وان كانت استبراء
 او ارسلها مولاها الى دار
 او قرية ولا تجب الباي ان
 تكون حاملًا وان كانت من
 شبهة حتى تضع كذا في
 المتوفى عنها وان كانت
 حاملًا ويجوز الرجعية اخرج
 الزوجة من بيت الطلاق ان
 اتى بالفاصلة وادناه ادى
 اهل الزوج عليها الخروج
 وان كان في حجة مستوجبة
 ونحوها في الواجبة فان
 اضطرت خرجت بغير نصف
 الليل ورجعت قبل الفجر
 ولا حجة الباي والمتوفى
 عنها ولو انفردا او انقضت
 مدة الاجارة خرجت وكذا
 لو طلقها في وقتها ولو
 امرها بالتحويل فطلقها
 بعد نقل رجلها اعتدت في
 الأول ولو انتقلت وبقي
 رجلها اعتدت في الثاني
 وان رجعت لمقل ساءل ما
 فطلقت اعتدت في الثاني
 ولو طلقت في الطريق
 اعتدت في الثاني ولو
 ارسل اهل البادية ارتحلت
 معهم وان بقي اهلها
 خاصة اقامت مع الامن
 ولو ارتحل اهلها خاصة
 ارتحلت ولو طلقت في
 السفينة وهي مسكن
 شلها اعتدت فيها ولو
 طالت بها ولو سكت في
 بيتها ولو لم تطالب
 مسكن فلا اجرة لها كذا
 لو استأجرته ولو حج
 عليه بعد الطلاق ففي
 الحق بالسكن وقبله
 تطرب مع الغرماء باجرة
 الشهر والحايض باقل
 زمان الاقراء فان
 انقضت ولا ضربت
 بالياء وكذا الحامل
 باقله فان وضعت
 ولا ضربت بالياء

هذا هو الوجه في النفقة
 وان كانت حرة او مملوكة
 بعد الاسلام والاحلال
 بغير الاستبراء الآخر
 في النفقة يجب على المطلق
 رجعيًا نفقة الزوجة مدة
 العدة من الاطعام والكسوة
 والسكن وان كانت استبراء
 او ارسلها مولاها الى دار
 او قرية ولا تجب الباي ان
 تكون حاملًا وان كانت من
 شبهة حتى تضع كذا في
 المتوفى عنها وان كانت
 حاملًا ويجوز الرجعية اخرج
 الزوجة من بيت الطلاق ان
 اتى بالفاصلة وادناه ادى
 اهل الزوج عليها الخروج
 وان كان في حجة مستوجبة
 ونحوها في الواجبة فان
 اضطرت خرجت بغير نصف
 الليل ورجعت قبل الفجر
 ولا حجة الباي والمتوفى
 عنها ولو انفردا او انقضت
 مدة الاجارة خرجت وكذا
 لو طلقها في وقتها ولو
 امرها بالتحويل فطلقها
 بعد نقل رجلها اعتدت في
 الأول ولو انتقلت وبقي
 رجلها اعتدت في الثاني
 وان رجعت لمقل ساءل ما
 فطلقت اعتدت في الثاني
 ولو طلقت في الطريق
 اعتدت في الثاني ولو
 ارسل اهل البادية ارتحلت
 معهم وان بقي اهلها
 خاصة اقامت مع الامن
 ولو ارتحل اهلها خاصة
 ارتحلت ولو طلقت في
 السفينة وهي مسكن
 شلها اعتدت فيها ولو
 طالت بها ولو سكت في
 بيتها ولو لم تطالب
 مسكن فلا اجرة لها كذا
 لو استأجرته ولو حج
 عليه بعد الطلاق ففي
 الحق بالسكن وقبله
 تطرب مع الغرماء باجرة
 الشهر والحايض باقل
 زمان الاقراء فان
 انقضت ولا ضربت
 بالياء وكذا الحامل
 باقله فان وضعت
 ولا ضربت بالياء

معتدة او مضاعف وتؤخذ ثم يحا فاما مات اخذ الباقي من تركتها ولو تلف العوض قبل القبض
ضممت مثله او قيمته ولو دفعت دون الوصف فله الرد ولو بان المعقن سعيها فله الارش او الرد
والمطالبة بالمثل او القيمة ولو بان الاريسع كتابا فله قيمة الاريسع ولو بان سحفا فله المثل او القيمة
ولو خطها بغيره واحدة فعليهما بالسوية ولو قال انطلقا بالفسطاط واحدة فله النصف ولو
عقب طلاق اخرى وقع رجعيها ولا فدية لتأخير الجواب ولو قالت طلق بهذا الالف
مضى شئت لم يصح فان طلق فرجعي **المطلب الثاني** في الاحكام مقتضى الخلع البتة فان رجعت
في البذل في العدة صار رجعيها الرجوع فيها ولو رجعت ولا يعلم حتى انقضت العدة فالوجه
صحته رجوعها ولا رجعة له وانما يصح لها الرجوع في موضع يصح له الرجوع في البضع وليس له
الرجوع من دون رجوعها في البذل ولو شرط في الخلع الرجعة لم يصح ولو اكرهها على الفدية
لم يصح ويكون الطلاق رجعيها ان عقب به ولو قالت طلق الثلث بالف وقصدت ثلثا فلا اثر
لم يصح وان فعل ولو قصدت برجعتين ففعل فله الالف كالموطأ واحدة فله ثلثها على ما رآه ولو
قالت طلق واحدة بالف وطلق ثلثا ولا فدية لالفان جعلها في مقابلة الاول وان جعلها في
مقابلة الثانية او الثالثة صح الاول رجعيها ولا فدية له ولو قال في مقابلة الجميع فله الاول
الثاني ولا تنخلع وكليهما بائنه من مهر المثل ولا وكيله قبل منة فان بخل ازيد منة الخلع والبر
وصح الطلاق رجعيها ولا يضمن الوكيل ولو خلع وكيله باقل او طلق به بطلا ولو اختلفا في جنس
ما اتفقا عليه قدره او بالعكس او قالت خلعت بالف في فمرة زينة خلقت ولا رجوع على زيدا ما
لو ادعت ضمان زينة لم يقبل والمبارات كالمخلع في جميع الاحكام الا ان الكراهية منها رجب
اتباعه الطلاق ولو اقتصر على الطلاق بالبذل صح ولا يميل له الزيد على ما اعطاه **المقتصد**
الشيخ في الظاهر ان ليس بمطلبان **الاول** في الكفاءة وهي اربعة **الاول** الصيغة وهو قول ابن ابي ابي

في مقابلة الثانية

هذه او زوجي على او متي او متي او متي كظهر ابي او ترك الصلة فقال انت كظهر ابي ولو شقها
بغير الظاهر كقول كيد ابي او شقها او بطنها لم يقع ولو قال كاني او زوجها وقصد الكرامة لم يقع
وان قصد الظاهر قيل يقع ولو قال يدك او رجلك او ثلثك او نصفك على كظهر ابي لم يقع ويشترط
في وقوعه سماع عدلين دفعة ولو جعله مبيعا او علقه بانقضاء الشهر لم يقع وفي وقوعه بالارض او قول المنع
ولا اقوى وقوعه مع الشرط ولو علقه بمشيئة الله تعالى لم يقع قال الشيخ رحمه الله ولا يقع من قبل الجدة
ولو قال انت طالق كظهر ابي وقع الطلاق خاصة ان قصد التاكيد وان قصد الظاهر وقع ان كان
رجعيها ولو قال انت طالق كظهر ابي وقع الظاهر ان قصد به ولو ظاهر من احديهما ان ظاهر الاخرى
ثم ظاهرها وقعا ولو ظاهرها ان ظاهر فلا تارة الاجنبية او اجنبية وقصد النطق وقع عنده وان قصد
الشهر لم يقع ولو قال فلا تارة من غير وصف فتر بغيرها وظاهرها وقعا الثاني المظاهر ويشترط لغيره وعقله
واختياره وقصد فلو نوى به الطلاق لم يقع ويصح ظاهرا الذي والعبد والمحق والمجبوب ان تارة غير ابي
مثل الملاسة الثالث المظاهر عنها ويشترط ان يكون متكوبة بالعقد فلو علقه على نكاحها لم يقع وظهرها
من حيض ونفاس لم يقبلها اية من جماع ان كان حاضرا وهي من ذوات الحيض ولو كان غائبا الغيبة التي
يصح معها الطلاق او حاضرا وهي آيسة او صغيرة صح وفي اشتراط الذوق قولان وبكفي الذبح عند
المشترط ولا اقوى وقوعه بالمتزوج بها وبالخطوة بالملك ويقع بالرقاء وبالبرصية والصغيرة والمجنونة
والاربعة المشبهة بها وهي الامراة احرار وفي غيرها من المحرمات بالنسب او الرضاة قولان ولو شقها
بغير المهر بغير الظاهر لم يقع ولا يقع ولو قال انت على كظهر اجنبية ولا كظهر الملاعة ولا كظهر
ابي واخي ولا كظهر امر زوجي او زوجة ابني او ابني ولو قالت هي انت على كظهر ابي لم يقع **المطلب**
الثاني في الاحكام تحريم المطلق الوطئ حتى يكثر سواء كانت بالاطعام او غيره وقيل تحريم الثلب
والملاسة فان وطئ قبل الكفاءة لم يفسد كفا ران فان تكررت ملكا وهي كفارة ولو وطئها خلال العدة

كظهر ابي او بطنها

استأنف في الشروط لا يخرج الوطى إلا بوقوع الشرط وإن كان هو الوطى ولو عجل استغفر الله تعالى وظنا
ولا يجب الكفارة إلا بالعود وهو رادة الوطى ولا يستقر بل يجب الوطى بدونها فإن طلقها رجعيًا ثم
لجعا حلفت حتى يكفر وإن تزوجها بعد العدة أو كان بائنا وتزوجها فيها فلا كفارة ولو ارشد
أحدها أو مات أو اشتراها أن كانت أمة أو اشتراها غيره وفسخ العقد سقطت والمطاهرة
إن صبرت فلا اعتراض عليه إن رفعت أمرها إلى الحاكم ختم بين التكفير والطلاق فينظر في ذلك أشهرين
حين التراجع فإن انقضت ولم يختر حبسه وضيق عليه طعامه وشرابه حتى يختار أحدها ولا يطلق
عليه ولا يجبر على أحدهما عينا ولو كثر الظاهر تكررت الكفارة وإن تأخر ولو وطئ قبل التكفير ثم
بطل الوطى كفارة واحدة ولو قال لا بيع أنتم على كظري أي فعن كل واحدة كفارة ولو كثر قبل نية العود
لم تجزئه **المقصد الرابع** في الأيلاء وفيه مطلبان **الأول** في إكراهه وهي أربعة **الأول** الحالف وأما بيع من
العاقل البالغ المختار القاصد وإن كان ملوكا أو ذميا أو خصيا أو مجنونا أو مريضا أو منطاهرا فإن طلق
بعد مدة الظاهر فقد خرج من الحقيقين **والثاني** الأيلاء الحلف عليه
وضميمة تغيب الحشفة في بيع امرأته المذخور بها أو الإلحاح المذكور واليك إنبأ الجامع فالوطى والمباضعة
والمباشرة فإن قهر بها منته وقهرها فلا ولو قال لا بيع راسي وراسك منته أو لا ساقفتك أو لا طلق
تجبت أو نعتي فالأقرب عدم وقوعه مع النية ولو قال لا جامعك في الحشفة والنفاث أو الذراو
على غير ذلك على أي أو قال للأخرى شركتك مع مني إلى منها أو في غيرها من ذلك صلاح اللبن وتغير اللبن
الم يقع ويقع على الحرة والملوكة والذمية والمطلقة جميعا ويجب زمان العدة من المدة دون
المتنع بها عاريا والمطووعة بالملك **الثاني** الحلف به وهو الدخول مع التلقظ ولا يقع بغيره كالطلاق
والعناق والصوم والصلوة والمصدق والتخدير وإن قصد ولا يقوله على كذا أن أصبت
ويقع بكل لسان مع القصد ولو تخبر عن النية لم يقع **الرابع** مدة ويقع على الامتناع مطلقا أو مدة

الأيلاء
سكنه عز وجل

هذا هو المقصد الرابع في الأيلاء وفيه مطلبان الأول في إكراهه وهي أربعة الأول الحالف وأما بيع من العاقل البالغ المختار القاصد وإن كان ملوكا أو ذميا أو خصيا أو مجنونا أو مريضا أو منطاهرا فإن طلق بعد مدة الظاهر فقد خرج من الحقيقين الثاني الأيلاء الحلف عليه وضميمة تغيب الحشفة في بيع امرأته المذخور بها أو الإلحاح المذكور واليك إنبأ الجامع فالوطى والمباضعة والمباشرة فإن قهر بها منته وقهرها فلا ولو قال لا بيع راسي وراسك منته أو لا ساقفتك أو لا طلق تجبت أو نعتي فالأقرب عدم وقوعه مع النية ولو قال لا جامعك في الحشفة والنفاث أو الذراو على غير ذلك على أي أو قال للأخرى شركتك مع مني إلى منها أو في غيرها من ذلك صلاح اللبن وتغير اللبن الم يقع ويقع على الحرة والملوكة والذمية والمطلقة جميعا ويجب زمان العدة من المدة دون المتنع بها عاريا والمطووعة بالملك الثاني الحلف به وهو الدخول مع التلقظ ولا يقع بغيره كالطلاق والعناق والصوم والصلوة والمصدق والتخدير وإن قصد ولا يقوله على كذا أن أصبت ويقع بكل لسان مع القصد ولو تخبر عن النية لم يقع الرابع مدة ويقع على الامتناع مطلقا أو مدة

تزوج على أربعة أشهر ولو حلف لا يجامعها أربعة لم يقع ولو حلف في آخر الشهر مرة أخرى لم يقع ولو
قال لا أصبت حتى أدخل الدار لم يكن مؤثرا ما كان التحليف مع الوطى بالدخول ولو قال لا أصبت سنة
للمرة فليس مؤثرا في الحال وإن وطئ فوقع فإن بقي قدر الترتيب فصاعدا رفعت ولا يبطل ولو قال لا أفوتك
حتى يقدم منين فإن لم يأت من آخره عن المدة وقع **المطلب الثاني** في الأحكام التي تقع الأيلاء فإن صبرت
فلا اعتراض وإن رافعت إلى الحاكم ختم بين الغتة والطلاق وشغل حر كان أو عبدا أربعة أشهر وكانت
أومة من حين التراجع على راسي فإن انقضت وطلق وقهر رجعيًا مانا أو وطئ لوفته الكفارة ولا اعتراض
للزولي مع استثناء المرافعة لعزيم الحرة والمطالبة بالفتة بعدها ولو امتنع بعد المدة من المهرين حبسه
ففيق عليه حتى يختار أحدها ولو ما طئ حتى انقضت مدة الأيلاء سقطت الكفارة وبطل حكم الأيلاء ولو
أسقطت حقها من المطالبة لم يسقط لأنه منتهى ولو وطئ مدة الترتيب وجبت الكفارة ولو وطئ
سائيا أو مجنونا أو اشتبهت بطل الأيلاء وكما كفارة وقتية القادر غيبوبة الحشفة في القتل والعاجز الظاهر الغريم
على الوطى مع القدرة ويمتثل القادر حتى يجف المأكول أو المأكل أو يستريح والقول قول مدعي بقاء المدة بين
مدعي تأخر الأيلاء وقوله لو ادعى الإصابة وليس لها المطالبة بعد الانقضاء مع مانع الحيف والمهر بقعة
القادر وينقطع الاستدانة بتجديد أضرارها المدة دون اعتدائه فيحلف مدة جنونه ويضطر حتى
يفيق ومدة ردتته ويلزم المهر بقعة العاجز وكذا الإصابة ولو وطئ سائيا أو مجنونا أو اشتبهت بطل الأيلاء
بين الحكم على مذهبنا الذميين إذا تراخى الثناوين ردها إلى حاكمها ويجب أن يحكم لها إذا أحدها
سما ولو اشتراها بعد الأيلاء ثم اعتقها وتزوجها بطل الأيلاء وكذا لو اشتترتها بعد الأيلاء ثم اعتقته
وتزوجت به ولا تملك الكفارة بتكرره وإن قصد نحو التاكيد ولو قال لا بيع والمطلقة لا يطعن بجائز
وطئ ثلاثة فيتعين الأيلاء المربعة ولو مات أحد من قبل وطئها بطل الأيلاء بخلاف طلاقها فإن
الأيلاء ثابت في البواقي لا مكان وطئ المطلقة ولو مشبهة ولو قال لا وطئت واحدة شكى تعلق الأيلاء

والمد

بالجميع ويجتنب بولي واحدة ويجتنب في البواقي ولو طلق واحدة فالأب لا يثبت في البواقي ويستحق لو ادعى
تعيينه ولو قال لا وطئت كل واحدة منكم فكل واحدة مولى مني لم يثبت بها حقها بدين إلا بإلزامه
البواقي ولكن لو طعن **الفصل الخامس** في اللعان ومطالبة المثل **الاول** في السب وهو ما كان **الاول** في
اللعان ^{اللعان هو الذي يلعن به الرجل امرأته أو امرأته زوجها أو غيره من أهله أو غيره من الناس} وهو ما كان
الزوجته المحضه المدخول بها بالزنا قبل أو بمراسع دعوى الشاهدة وعدة من البينة فلو قذف في المحرمية
أو الزوجية من غير مشاهدة حكم ولا لعان ولو قذف المشهورة بالزنا أو أوقاف مبنية فلا حدة ولا لعان و
ليس له العدول إلى اللعان عن البينة على رأي ولو قذف سابق على النكاح لا عين عاراً ولا لعان ولو قذف
الرجعية لا يثبت وإن اضاع الزمان الزوجية ولو قذف في الشقاق حكم ولا لعان **الثاني** في الكار واللعان
زوجته بالعدول الدائم ستة أشهر منذ الدخول إلى عشرة أشهر ولو قذف في أقل من ستة أشهر
نابا أنتى بغير لعان ولو اختلفا في زمان الحمل بعد الدخول ثلاثاً ولا عين من بلغ العشر لقي الولد
بعد بلوغه فإذا اعتريه في الولد انما صرحاً أو كفوياً لم يكن له بعد ذلك نفقة ويجوز لو طعن ولا لعان وإذا
لزم نكاح مع حضوره وتمكنه على الشك ولو امكن حقه وضعت كانه نفقة اجماعاً ولو اجاب عن ذلك
لأنه مودول بالتأمين أو غشية الله أو شتم فمواشياً في خلاف يارك الله فيك أو احس الله
اليك ولا يجوز التمسك بالشبهة ولا للظن بسبب مخالفة الصدقات ومحبب النفي من احتلال أحد شرط
المالحاق واللعان ولو نفي ولد المشبهة أنتى ولا لعان ولو طلق فادعت المدخول والحرام ما قامت
بينة بأخيه الستة فلا لعان ولا حشر ولا حد ولو قذف في الستين أو قام ستة سقط الحد وانقر في
الولد إلى اللعان **المطلب الثالث** في النكاح الأول الملاحق ويشترط بلوغه ورشده وبصره لعان
القذف لا يفي بالولي عليه لا طلقاً وإن اخرج النكاح أو اشاع لا الاسلام والحريم ويصريح من اليمين
بالإشارة المعقولة ولو انقطع كلامه بعد القذف لا عين بالاشادة وإن رجع عوداً سقطت الثانية
الملاعنة ويشترط بلوغها ورشدها ودوام زوجيتها والدخول بها مرة واحدة والسلامة
فيها لا يثبت له على

اللعان المأهله هو
اللعن العرفي واللعن
ونشر المأهله
من الله حد أو ولد
ما غن محض عند
شيعه

من

من القصة والخزب ويصح بين الحر والمملوك على رأي ولعان الحامل لا يثبت له نكاح الملك ولا الولي فان قذف
ولدها أنتى ولا لعان وإن اعترف بالولي ولو قذف المحرمية تحت بعد المطالبة فإن اقامت صح لللعان ولا
يطالب الولي بالحد وكذا اليسر لولي مطالبته زوج امتهما لتعزيرها بعد الموت ولا يثبت ولد المطلقة أبداً
إلا باللعان إن كان له حد فلهما ولو تزوجت فانت به بولك دون ستة أشهر من وطئ الثاني ولا كثر
من عشرة من وطئ الأول فليس له صواب إن كان دون ستة أشهر من وطئ الثاني ولعنه فادون من وطئ الأول
لم يثبت من الأول إلا باللعان **الثالث** في الصيغة وهو أن يقول الرجل أشهد بالله أني لم أتزوج
نكاحاً ولا يثبت أربع مرات ثم يقول لعنة الله على من كذبني من الكاذبين فإذا قال ذلك سقط الحد وعنه
على المرأة فإذا قالت أشهد بالله أني لم أتزوج من الكاذبين أربع مرات ثم قالت غضب الله علي إن كان من القذف
سقط الحد عنها وحرمت عليها ابداً ويجب التلقظ بالشهادة ولا يلو العلم والحلف وقيام الرجل والمرأة
واجب منه وبثابة الرجل ثم المرأة وتعيينها بالنطق بالعربية مع القدرة ومع التعذر عجمية
الترتيب كما قلناه وقوم عن عند الحاكم أو من نصبه لذلك ولو تراخيا بعد نفي فلا من حان ولو اختلفا
من الظاهر الواجبة بطل وان حكم به حكم ولو قال نأبئك فلا سقط حدها اللعان ويستحب تعليق الحاكم
مستدبر القبح وقوف الرجل عن يمينه والمرأة عن يمين الرجل وحضور السامعين والوعظ بعد الشهادة
لصاحب اللعن والغضب ولو كانت غير بريرة انفذ من يمينه الشهادة **المطلب الثالث** في الأحكام
إذا اختلفا سقط الحد وان نفي الولد عنه دونها وزال الفراض وحرمت ابداً فإن نكل في الاثنين أو الواجب
نفسه حد ولم تحرم ولو اقترت أو نكلت رجعت ولم يزل الفراض ولا تحرم وإن كذب نفسه بعد
اللعان فوثر الولد ولا يرث هو ولا من يتقرب به الولد ولم يعد الفراض ولا يرث إلى التحريم والأوترب
سقوط الحد ولو اعترفت بعد اللعان فلا حد عليها إلا أن تقر أو يوعا على رأي وفيه اللعان
منحج ولو كان الزوج أحد الأربعة نفي القبول بطل وإقامت بينة بقذفه فأنكر تعين الحد عليه ولو اقترت

المرأة العام من نكاحها
المرأة العام من نكاحها

اللعان

من

161

الصيغة ولا يقع الكليات بل الصريح وهو عبارة أن العبد إذا اعتق في دينه وبلى الوصية بالاسم
 وشبهها ولو قال بالقرعة عتقت فان قال قصدت ذواتها باسمها العتق أو بالصفة قبل ولو قال انت حرة
 واسمها ذلك فان قصد الاسم عتقت وان قصد الاختيار واشتباه العتق ولا يقع بالمرأة أو بالذكور
 مع القصة ويقع مع العجز وعلم القصد ولا يقع بشرط ولا بمن ولو قال بدو حرة أو بطل أو بصلح أو برك ثم
 يقع في بطل أو بصلح أو برك ثم يقع في بطل أو بصلح أو برك ثم يقع في بطل أو بصلح أو برك ثم يقع في بطل أو بصلح أو برك
 قال أحد عبدي حر صحه وعين من شاء ولو قصد واحدا بعينه انصرف العتق اليه وصح في ولو عين المطلق
 ثم عدل إلى بطل ولو مات قبله عين الوارث ولو اشتبه العتق استقر الذكور فان ذكر صدق وان عدل إلى بطل ولو لم
 يذكر لم يقع إلا بعد الموت ولو ادعى الواوثة العلم رجح اليه وان ادعى أحد ثم اتهم المرأة بالقول قولها
 مع العين أو الواوثة ولو ائتمنت ثلث المستخرج بالقرعة ويعتق بالقيمة دون العدد فان نقصا خرج
 على الحرية حتى يستوفى الثلث وان كان بمنزلة من آخر ويشترط العتق البلوغ والعقل والاختيار والقصد
 وشبهه التقرب واستفاء الحجر والاسلام على راء أو العبد الاسلام على راء والمالك وعدم الحماة عتقها
 لا طهارة الولو على راء ولو أجاز المالك عتق القصور لا يقع ولو قوم عتق ولده الصغير واعتق من أراه
 فلا ولو شرط عليه السابغ لزمه فان شرط عوده مع الحماة لم يل العتق على راء ولو أبق المدة المشروطة العتق
 لم يعد رقاً وعليه الجارة ويستحب العتق خسر ما من أتى عليه سبع سنين وأما من العاجز عن الكسب ويكره

المسحوق

بالبعض شري بخلاف القهر ولو كان معسر استحق العبد حصة الشريك فان استعطاه الشريك ولو لم يملك
المعسر ولو كان له ثلثه ان يعتق اختياره ولو ورث نصف ابيه لم ير له راء ولو اتعيب او اشترى شري من الثلث
ان لا يتعلق به حتى يبيع اليه كما وقف والتدبير على راء الى ان يقرر عتق نصيبه او لا فلو اعتق نصيب غير له
او لا يبيع ولو قال اعتقت نصف هذا العبد ان نصيبه كالواجب او اقرب وهل يعتق بالاداء او لا
بالاعتاق وكان قيل ان ادى شقين العتق بالاعتاق ولو اعتق اثنان فومت حصته الثالث عليها بالنسبة
وان تفاوتوا وبغير القيمة وقت العتق ويظن قد مر المعنى لو هرب وباهر لو اعسر ويقدم قول العالم القيمة
على راء وقول الشريك السلامة من العيب ولو ادهى كل من الشريكين عتق صاحبه حلفا واستقر الملك كالمانع
ولو قال اعتقت نصيبك وادت مؤسرا حلف المنكر وعتق نصيب المدعي بما ولو لم يملك حلف واستحق القيمة
ولم يعتق نصيب المنكر الثانية عتق الزانية فمن ملك احدا بعاضه من اصوله او فرج عتق عليه وكان
لا يان راء

المعتق من مولاه

لو ملك الرجل احدى المحرمات عليه نسا او رضاعا ولا يفتق على المرأة سواء العورين ولا يشتري للطفل
 قويم بل يفتقه لان لم يجز نفقته ولو اتهم للمريض اياه او اوصى له من الاصل وكذا اعتق على الفليس
 ولو اشترى المذنبون المريض اياه لم يعتق الا بعد الدين من الثلث ولو اشترى جنة من يفتق عليه قبح عليه
 ويؤدى مع الشرايط ولو ورث لم ير ولو اختار وكيله فاختاره ولو اوصى له البعض وقيل سري وقبح عليه
 المخاصية الثالثة الاكل من اعتق متبرعا فلا يعتق لم يجز لان او امره الا ان يشتر من جنة جبروت
 وقت العتق ولو اعتق من واجب كالكفارات والنكاح وما وتكلم فلا يملك ولا يملك مستلاد والمكاتب
 يبيع بغيره واشتت بالتدبير والولاة لم تجز النسب فان المنع سبب لوجود العتق لنفسه كسبية الاب ولا
 يبيع بغيره ولا هبته ولا اشتراطه للغير ولا نفيه ونسبى الولاة الى اولاد المعتق واحفاده ومعتق معتقه
 كما ان يكون له الاولاد من مته الرق فلا يملك عليه الما لمعتق او عصبات معتقه ويقيده الولاة الميراث وتصل
 العقل فاذا مات المعتق ورثه المنع رجلا كان او امرأة ولو كان المنع جماعة فالولاة لغير المحض فان

ولو اشتراه بماله اعتق نفسه

المعتق من مولاه

فقد المنع قال الشيخ رحمه الله يكون الولاة له لانه الذي كره جاحته ان كان رجلا وان كان امرأة فلعصبتها
 ورثه الاباء والاولاد ولا يشتر كما احده من الاقارب وولز الوتر ورثه الاخوة والاحد او وهل يرث الا من
 كآب مع الاقارب من الابوين اشكال وفي استحقاق الاناث من اشكال فان من موافقا لاهل العلم لا يبيع الا
 ولا يرث من يتقرب بأكابر الاخوة من قبلها والاحوال والاحداد فان عدم قرابة المنع فنسبى المولى فان
 عدم تقربا بمولى المولى لا يبر دون امه ولومات المنع ولا وارث له لم ير المعتق بل الامام ولومات المنع
 عن ذكوي ثم مات احداهن المعتق فورا ثلث للولد ورثته الاخرى ثلثا ان الولاة يورث وتجز الولاة من
 مولى الامم الى مولى الاب فان لم يكن فلعصبة المولى فان عدم موافقته المولى فان عدم موافقا لاهل
 ولا يرجع الى مولى الامم فلورثه مولى معتقه فولاة اكلها مولاها فان اعتق الاب انجبر الولاة
 الى معتقه فان مات الاب مولاها واعتق الميراث انجبر الولاة الى معتقه ولو كان الاب ابقيا ثم اعتق الميراث

المعتق من مولاه

المعتق من مولاه

تأخر فان الاعلى كذا

قبله انجبر الولاة الى معتقه فان اعتق الاب بعد ذلك انجبر الولاة الى معتق الاب ولو كان ولا المعتق رقاقولا
 لمعتقه ولو كان حلالا ولو صلت به بعد عتقا فولاة لمعتقها ان كان ابوه رقاقا وان كان حرقا الاصل فلا ولا لمعتق
 الامم وان كان ابوه معتقا فولاة لمولى ابه ولو اعتق الاب بعد ذلك انجبر الولاة من مولا المولى مولاها
 ولو اعتق وله المعتق من مولى عبد افشترى اب المنع واعتقه فكل من المولى والعبد مولى لصاحبه
 ولو اشترى اباهما فاعتق الاب عبد ثم مات العبد بعد الاب ورثته الولاة ولو اشترى بنتا المعتق
 اباهما ثم مات فبرأته لهما بالتسمية والرد لا يجامع الميراث بولاة النيب فان ماتتا فالاخرى ان مولى
 امهما يرثها لعدم انجبار الولاة اليها اذ لا يجتمع استحقاق الولاة بالنسب والعتق ولو اعتق الاب
 واحد ولديه مولاها ثم مات العبد بعد الاب فلا يشترى تلك الاربع وللآخر الربع ولو اعترف للمعتق
 بولده من المعتق بعد لعنه لم يرثه الاب ولا المنع عليه بل مولى امه واب المعتق اولى من معتق الاب
 ومعتق معتق المعتق اولى من معتق اب المعتق **المقصود الثاني** في التدبير وفيه مطلبان الاول ان كان
 وفيه اثنان الاول للنفق وصريحه مات حر بعد موت او متيق او معتق واذا مات فانت حر او معتق
 ولا يقع بالكتابة مثل انت مذبذبا وترتك والمقيد كالمطلق مثل اذا مت في مرضي هذا او في سفرى او في
 مدة كذا او ان قتلت فانت حر او الوجه وقوده لوديرة بعد وفاة من يملكه من المملوك ومن جعل له الحرية
 ولو قال الشريك اذا متا فانت حر لم يعتق حتى يموت احدهما حتى يموت الاخر وليس للموت بعده
 قبل موت الشريك ويشترط تجريرة عن الشرط فيبطل لو قال ان قدم المسافر فانت حر بعد وفاتي او اذ اهل
 شوال او قال بعد وفاتي يومر او اوتيت الى اولى ولدى كذا ان انت حر بعد وفاتي الثاني المباشر ويشترط
 بوجوه وعقله وقصده واختاره وجرا نقتصره فلا يصح تدبير الصبي ان بلغ عشرة ايام وان كان تدبير المحبوث
 وكما السكران ولا التاهي ولا الغافل ولا المكره والاقر ب عدم اشتراطية القرية فيقع من الكافر
 وان كان حر تبا ولو اوسع مدبرة بيع عليه فان مات مولا قبل البيع عتق من ثلثه فان عجز بيع الباقى مع الوارث

تأخر فان الاعلى كذا

المعتق من مولاه

المعتق من مولاه

المعتق من مولاه

المعتق من مولاه

المعتق من مولاه

المعتق من مولاه

المعتق من مولاه

المعتق من مولاه

المعتق من مولاه

المعتق من مولاه

المعتق من مولاه

المعتق من مولاه

المعتق من مولاه

المعتق من مولاه

المعتق من مولاه

المعتق من مولاه

المعتق من مولاه

المعتق من مولاه

الكافر واستقر ملك المملوك ولود برخصيص من عبده مشترك لم يسر الى الباقي ولا يسلط لوارثه بعد تدبيره
وتفق من ثلثه بعد موته وان كان عن فطرة على اكمال ولا يصح تدبير الميراث عن فطره ولا يصح لاعتقاده من
الاخرين بالاشارة المعقولة **المطلب الثاني** في احكامه التي يروى فيها الرجوع فيه وبعضها
منها ما هو الموقوف او قال اذا تمت في مخرج فانت حرة رجوع عن المطلق ويطلق بازائه ملكه كالهبة والبيع على
طاعة والعقود والوقف والوصية وليس للكافر رجوعا وان حلف المولى ولا الاستيلاء فان قصر الميراث فحق
الباءة من نصيب ولدها واذا مات المولى عتق من الثلث فان قصر عتق ما يحمله ولو لم يكن سواء عتق
ثلثه ولود رجعة وقعت فان خرجوا من الثلث ولا عتق ما يحمله الثلث بالرجعة ولو رتب بغيره يلا قول
قال اول فان اشتبه اقرع ولو استوعب الدين التركة يطل ولو فضل شيء عتق من الميراث ثلث الثلث
ولو كان له انما ياب فالوجه تخيير عتق ثلثه قبل سطر الوارث على ما شئتم ثم حصل شيء عتق بنسبة
والحصلت بعد التدبير من ملوك يعقدها وشبهة اوزنا سرى التدبير الى الاولاد ولم الرجوع في تدبيرهم
كالاقر وليس الرجوع عن احد هما رجوعا عن الآخر وولد الميراث المملوك من تدبيره ولو تدبر الميراث لم يسر وان
علم المولى ولو ولد لا قبل من ستة اشهر من حين الرجوع في تدبيرها فهو مذبذب ولو كان ستة اشهر
فلا ولو ادعت المولى بعد التدبير القول قول المولى مع عيسته ولود الميراث لم يسر الى الاقران جاء لود
سنة اشهر حكم تدبيره ولا يلا وابق الميراث بطل التدبيره واكاد بعدة رضى وقيل مذبذب ولا يسلط
لوايق مدة الخدمة المجهولة للغير اذا خرب بعد موت الغير ولا يلا اذ العبد وكسب الميراث قبل
الموت لمولا فلو ادعى الوارث كسبه الحيوة قد مر قول الميراث مع العيين فان اقاما بينة حكم للوارث
وارثن ما يمين عليه للمولى ولو قتل قومه لمولا مذببرا وبطل التدبير ولو جنى بيع فيها فان فداه مولا لم يسلط
التدبير ولو لم يستوعب الحباية قيمته بيع ما يحمله وبقي الباقي مذببرا ولو مات المولى قبل فكم عتق وعلم
ارثن الحباية لا المولى ولو اكتب بعد المولى ما لم يجمع له ان خرج من الثلث ولا يشتد ما ختم منه والباقي

الرجوع الى الميراث بعد موت المولى

لورث ولو تدبر الميراث فادى مال الكتابة عتق ولا التدبير ان خرج من الثلث ولا ما يحمله الثلث وسقط من
مال الكتابة بنسبة وكان الباقي كمالا ولو كان له تدبير على التدبير بخلاف ما لو طاعه على حال القيل عتقه
المقصد الثالث في الكتابة وفيه مطلبان الاول ان كان وهي اربعة الاول الصيغة بالاجاب **ثاني**
ما عتق على كذا او توفيه وقت كذا او القبول كل لفظ يدل على الرضا ولا يقتصر الى قوله الا يجب فلو
اقرت فانت حرة مع قصد على ما كان اقرت على ذكر العوض والاجل والعقد والنية على ما قلناه وان
قال فان عجزت فانت حرة الرق فهي مشروطة بالطلاق فغير منه بازاء ما يرضى من العوض ولا يخرج المشرط
منه شيء الا باءا بالبيع فان عجز حرة فغيره من ماله على حاله الميراث ان لم يرضها
ولا يرضها ما اخذته وبقيت للمولى الصبر وهي تنوعها لانه وبطل بالقبول لا يحوت المولى والكتابة
سقطت مع الامانة والكتبة وتلك مع سوال العبد وليست عتقا ولا بيعا ولو باع نفسه بغير حال او
موقوف لم يبع وبقيت له الاجل على راد ولا يتعلق بالفاسد حكم ولم يرضه ما يشترط السيد في العقد من البيع
ولو قال انت حرة على الف وقيل لهذه الالف حكم الثلث السيد وشروطه البلوغ والعقل والاختيار
والقصد والملك وجوانها الشريف فلا يفتد كتابة العبيد والمجنون والمكره والمساهي والتكران وغير
المالكة والمجبر عليه فليس اوسع ولو كاتب ولدت الميراث مع العتق على ان يسلم العبد
اولا فلو اسلم بعد ما في الانقطاع اشكال ولو كاتب الميراث صح فان قهر السيد ما ملكه قبل العتق وبعده
وقصر كتابة الميراث لان فطرة الكافر لا المسلم ولو كان عوض الكافرين حرة ونقاصا يرى المولود ولا سلا
قيله فعليه القيمة **الثالث** العبد وشروطه التكليف والاسلام على راد ويجوز ان يكتب ببعضه
سواء كان الباء ملكا او ملك غيره او حرة ولو كاتب بغيره ان يشركه صح ولا يجب التقويم ولو كاتبه على مال
واحد صح وبطلت التجزئة على قدر ما فيها ولو شرط تفاوت في القيمة صح ولو عجز فادى احداهما الا انقار
والاخر الفسخ صح وكذا الموعود احد الوارثين واقره الاخر وليس له الدفع الى احدهما به واذن الاخر

فان دفع كان لها التراجع العوض وشروطه النبعة ان يكون دينيا متجرا على راس اجل معلوم وان كان حرا
ويضبط وقت الاداء بالايجل الشريك فلو كان عليه ان يؤدى في سنة كذا سمعها طرف الاداء بطلت
ولو كانت ان تؤدى في سنة عشرة سنين افتقر الى تعيين محل كل نجمة وان يكون معلوما اوصاف ترفع
المها لثمة قدره وعينه نصف النصف النشتر والعوض بوصف التملك وان يكون العوض مناصف
تملكه للمولى وكبر مجاوزة القيمة وتصح على المنفعة فان مضى مدة الخدمة بطلت ولا يشترط اتصال
الاجل بالعقد ولو جسد لزمه اجرة تلك المدة ولو ضمها مع بيع واجارة صح وقسط العوض على ثمن
المثل واجبرته ولو كانت اشين بشط العوض على قيمتها وقت العقد وينتقل احدهما باحدا وانجته
وان عجز الآخر لوقع قبل الاجل لم يجز القول **المطلب الثاني** في الاحكام اذا عجز المشرط كان مولاه
ردة في الرق او الضم وان عجز المطلق وجب على الامام تركه من سهم الرقاب وان مات المشرط قبل الوفاء
الجسم بطلت وورثه المولى واسترق اولاده وان مات المطلق تخبر منه بقره اذى وكان البلاء رقا
لمولاه وينقسم ميراثه بين المولى وورثته على النسبة ويؤدى الوارث من نصيب الحرية ما يختلف من مال
الكتابة وينتقل وان لم يكن مال اسعى البلاء وعقق بالاداء ولو اوصى المطلق بقره بقره وتجه من
حد الاضرار بنسبة الحرية وحد المايل بنسبة الرقية فان دلى بها المولى سقط نصيبه وحد البلاء
ولا يدخل الحل الموجود في كتابة الاقره فان تجرد مملوكا دخل ويتفق منه بحسب ما اذنت ولو حلت
من مولاه وبقي عليه مال عتقت من نصيب ولدها ان لم يكن ولد سعت مال الكتابة للورثة ولا
يتصرف باي شيء الا كتاب كالهبة والحماية والقرض والقراض والرهن والعقق الا بالاذن وله
البيع الجال الا الموكل الا بزيادة فيجوز ثمن المثل له والشراء بالمثل بالدين وينقطع تصرف المولى عند الا
بالاستفاد فلا يملك ولا العفة ولا فان دلى للشبهة فعليه مهرها ولو وطى امته الكاتب فكله لا يملك
ما يكتسبه الكاتب فهو له فان فسخ صار للمولى ولا تزوج الكاتب ولا يملك الكاتب امته الا

بازن وان كانت مطلقة وكبر الصومر ولو اذن مولاه في غيرة فالوجه الجواز ولو ظهر العوض معيا وردة
المولى بطلت العتق ولا يمنع المخرج مع الارش الرد القديم ولو قصر ماله من المولى والفقير النسبة
في المطلق ودفع في الدين في المشرط فان مات المشرط بطلت وقسم ما ترك للدين بالخصص ولا
يصطن المولى بالباقي ولو ابراه الوارث من نصيبه عتق نصيبه ولا يقوم عليه وتجب الامانة ان
وجبت الزكوة منها والما استجبت العطية ولا يجبر المتع عن المداية لو تهمر بعضه والكتبة النسبة
ولو اشترى المودى من الكاتبين ضمير للذكر فان مات المولى اقرع ولو اذيعا عليه خلف واقرع
ولو اختلفا في المال والمدة والفقير القول قول منكر زيادة المال والمدة ويجوز بيع مال الكتابة
فان اذاه عتق ولا استرق ان كان مشروطا او يبيع بيع المشرط بعد العجز والفسخ ولو ورثت زوجها
المالك بطل النكاح ويصح ان يقبل الوصية له باسيد مع عدم الضرر فان اذى متقا والما استرقا
وليس له ان يقبل مع الضرر ولا يشترط مطلق الا بالاذن والكاتب فلت الحافى بالارض مع الغبطة
ويقتضى المولى عند لو حنى عليه العدة او على مكاتبه الاخر مع التاولة في قدر الحرية ولا تبطل الكتابة
الما مع قتله وانه الخطا يفتى نفسه ويبرئ بالارض فان فضل والا بطلت الكتابة ولو عجز عنها
ففسخ المولى بطلت الكتابة والاستحقاق ولو حنى على اجتنق فقتل بطلت الكتابة وله ان يبرى
نفسه بالارض فان عجز بيع في الحرية فان فداه الستين فالكتابة بحالها ولو ملك اياه فقتل
عبده لم يكن له ان يقتضى وله ان يقتضى لو حنى بعض عبده على بعض ولو قتل الكاتب فهو كالموت
ولو حنى عليه مولاه عدا لم يقتضى ولا في الطرف ولم الارش وكذا الحر اما العبد او المساء فله
القصاص وليس له ان يقتضى من عبده مولاه لو حنى عليه الا بالاذن المولى ولو كان خطا لم يكن للمولى
صنعة من الارش ولو ابرأ بقره على الاذن ويقتضى الحر من المطلق العتق بعضه ولما اوى لا القن
ولا اقل حرية ويؤخذ من نصيب الحرية بنسبة من الارش ويتعلق بقره منه بقره الرقية

وفي الخطأ يؤخذ من العاقلة بقدر الحرية ومن رقبته بقدر الرقبة فان فدى المولى نصيب الرقبة
بقي مكاتباً ويقتصر لمن العبد لا الحرة ولا اذ يحرره احكاماً الوصية لوقال ضجوا اكثر ما عليه
فهو وصيته بانه من النصف ولو قال وشك فهو وصية بالجزء ^{الطالع} الزاين ولو قال ما شاء فان
ابقى شيئاً وان قل صح والا فلا على راء ولو قال ضجوا او سجدوا فيها وسطاً او سجدوا
تعتن ولو اجتمعوا اربع ولو فقد اجمع بين تخمين فيؤخذ الثالث والثالث من الاربعة ولو وصى قيته
لم يصح ولو قال فان عجزت فصحكت كتابته فقد وصيت بالصحة ولو وصى بما عليه صح ويصح لو جمعها والعكس
لو كانت فاسدة ولو وصى بما يقبض منه صح ولو وصى بعتقه ولا شيء غيره عتق ثلثه بحسب ما ادى
ثلثي المال عتق ولو وصى بالجوهر من الثلث وللوارث تخيير وان كان انظر الموصى له ولو
وصى برقبته عند العجز للموصى له تخيير وان انظر الوارث **الفصل الرابع** في الاستيلاء
من استولى جارية ملكه فانت بولدها عليه خلقه آدمي اما حياً او ميتاً سواء كان مملوكاً
او مضمناً او حراً او غلاماً قال الشيخ ^{فيما سطره} وكان المظنة فميرت في امر ولده فابدية غير الخى العتق
وابتال سابق التقرينات ولو اؤلفه امة غير مملوكه لم يفسد امره ولو اؤلفه حراً عتق
ولو وطئ الموهوبة لم يمت فهي امره ولو ولا يحرر امره بالاستيلاء وان كان المولى حياً ولا يموت
المولى بل من نصيب ولدها بعد موت مولاه فان قصر سعت نكاح يجوز للمولى بيعها مادام ولدها
حياً فان مات صارت طلقاً يجوز بيعها وغيره الا ان تمن رقبته فيباع فيه اذ لم يكن سواها وان
كان المولى حياً ولو اسلمت امره ولد الذي بيعت عليه امره وضعت على يد امرأة ثقة عتق
ولو حجت دفعها المولى ان شاء وملكها الا قبل من اللدش والقيمة على راء ولو حجب عليها فالأرض
للمولى ومن غصبها ضمنها **كتاب الايمان** وتوابعها وفيه مقاصد الأول في
الايمان وفيه مطلبان **الأول** في نفس اليقين ولا ينعقد الا بالآلة تعالى الايمان المختصة بالقارة

دون المشرك ولو حلف بقدر الله تعالى او بغيره وقصن المعاني لم ينعقد ولا انغقد وينعقد لو قال وجلال الله
ونعقد وكبريائه واقسم بالله وحلف بالله واقسمت بالله او حلفت بالله واشهد بالله او لعن الله
دون اقسمت بحزبه او اشهدوا غيره ^{اليمين} وكذا لا ينعقد بالطلاق ولا بالعناق ولا بالظهار ولا بالخبر
ولا بالكعبة ولا بالمصحف ولا بالبي ^{ان قصد شئ من هذه الاشياء} ولا بحق الله ولا بشيء من رعا من عاقا بالمعنى فاصح محرم
من مشية الله تعالى لم يلزم سواها بل بالمشية لم ينعقد ولو اخرج التعليق بما لم يحرمه العادة ^{ان قصد شئ من هذه الاشياء} ينعقد ولو اخرج التعليق بما لم يحرمه العادة
وكذا الواستنى بالبنية دون اللفظ لا ينعقد من الكافر ولا ينعقد من الولد الا باذن والده ولا من الزوجة ^{ان قصد شئ من هذه الاشياء} بنى العزم والمشيئة
الا باذن زوجها ولا من الملوك الا باذن مولاه ^{ان قصد شئ من هذه الاشياء} فعل واجب او ترك قبيح ويقسم بحرف القسم
بهاء الله وايمان الله وانفس الله ومن الله ومثل الله ولو حلف ليدخلن ان شاء زيد فقد علق على المشية
فان شاء انغدت وان لم يشأ او جعل يموت وشهد لا ينعقد وان حلف ليدخلن الا ان يشاء زيد ينعقد
عقد وجعل الاستثناء مشية زيد فان شاء دخل الدخول وقفت ولو قال لا دخلت الا ان يشاء فلان يدخل
وقعت ولا ينعقد على الماحي نفي او اثباتا ولا تحجب بالحنث فيه كفارة وان تعذر الكذب ولا الملك سكره هو
ان يقسم عليه عليه وانما ينعقد على المستقبل بشرط وجوبه او نفيه او كونه ترك قبيح او ترك مكرها او سباحا
يساوي فعذر تركه الدين والدنيا او يكون البر ارجح فان خالف افسد ولزم الكفارة ولو حلف على ترك
ذلك اذ عاقب قيل وان تجرد العجز على الممكن لم ينعقد **الطلب الثاني** فيما يقع به الحنث وشيخ فني يفتي النكاح
وهو انواع الاول العقد وهو الايمان والقبول فلو حلف لبيعتن او ليهبتن لم يبيعا الا بالآلة او ما ينصرف الى الصحيح
فلا يبيعا الفاسد والمباشرة فلا يبيعا التوكيل ولو حلف ولا يبيعت فاستاجر البتة او امره حدث على راء للوف وكذا
السلطان لو حلف لا يبيعت بخلاف غيره ولو حلف لا يبيع خمر ابيعه حدث ان قصص الصورة والآثار ولو
ليعتن قبل بتر الوقت والصدقته والهدية والخلعة والعزى ولو حلف على ما اشترط زيد لم يمت بملكه جهة
او صلح او شفعة او جميع اليه باقاً لم يورث عيب او قسمه ويحتسب السهم والمشيئة ولو حلف على ما اشترطه قريب

ان قصد شئ من هذه الاشياء
ان قصد شئ من هذه الاشياء
ان قصد شئ من هذه الاشياء

بقية حنث بالكل ما يدخل ما اشترى به زيد فيه ولا يحث بما اشترى به زيد وعمره وان اقتسمه ولو حلف
 لا اشترى فوكل وعقد الوكيل لم يحث ولو توكل حنث ولو قصد الشراء لنفسه في البيع لم يحث اذ اضا
 على الموكل او نوى انه له ولو حلف لا يكلم من اشترى به زيد فكل من اشترى به وكيل زيد لم يحث وحنث لو حلف
 لا يكلم من اشترى به زيد الاكل والشرب ولو حلف لا يشرب ماء الكوز لم يحث الا بالجميع ولو حلف لا
 شربت ماء النهر حنث بالبعض ولو حلف لا شرب ماء الكوز لم يشرب بالبعض بخلاف لا شرب ماء النهر
 ولو حلف لا اكل اللحم والعنب لم يحث الا بجمعهما ولو اكل حلف لا اكل الراس لم يحث براس الطير
 والسمك وحنث براس الطير ان اعتد في المكان ولا يحث في البض يبيع السمك والعصفور
 وحنث ببعض النعام وحنث في الخنزير في الارض موضعها ولا يحث في اللحم بالشحم ولا بالشحم في اللحم
 والقيام اشكال ولا يحث بالانعام والكبد والكلى والكرش في القلب على اشكال ولا يحث في الزرع بالسمك
 في العكس اشكال ولا يحث في السمك بالانعام بل بالعكس ولا يحث في الاكل بالشرب وبالعكس ولا
 يوجب الشك في حث يذوب ولا في العنب بعصيره ولا يحث في السمك بوجده في عصبه ولا في ظهر
 له اخر ولو حلف حنث ولا يحث في الخل في التبن وحنث لو صلب في بطن الفاكهة بالعنب والتمر
 او البطيخ على اشكال وباب الفاكهة بالقتاد والكرز ولو حلف لا ياكله من الفاكهة او تلفه
 لم يحنث الكفاة متحلا ولا اذا ساهل لكل ما يورث مزرعة وان كان ما يباع كالنبيس او لحمه ولو قال لا اغتني لك
 ما من عيش في حقه الى العرف او الحقيقة اشكال الثالث دخول الدار ولو حلف عليه لم يحث
 بصعود السطح ولا بدخول الطاق خارج الباب وحنث بالوطئ ولو حلف على الحرام لم يحنث
 بالصعود على السطح وحنث على عدم دخول البيت بيت القعر والحيت وشبهه ان كان بدويا ومعتادا
 سكا ولا يحث بالعلبة والحام اذا كان الفاعل الاستدانة حنث بها ولو حلف لا تكتسب الحاد
 او لا تكتسب زيد او لا تكتسب حنث بالاستدانة والاستدانة فان خرج عقيب العين بوزن مكث

بالعبية

الراسم

ولو ساعته حنث وكذا ان اخرج اهله ومكث وتبرأ وخرج وترك اهله ولو انتهي لنقل المتاع
 كالمعتاد اشكال ولو خرج وعاد لنقل الحنث ولو حلف لا ساكت زيد افتراقه زيد لم يحث
 ولو كان في خاوة وانفرد كل بيت لم يحث ولو انفرد بيت في دار حنث واستدانة الطبيب للنبيس
 كما بين انها وان تغاير الحنث على الفعل بالاستدانة كالو حلف لا دخلت دارا وهو فيها لم يحث
 بالنبيس والاقر في الطبيب المغايرة ولو حلف لا يبعث المزارع ولا يهتبه ولا أجرتها حنث
 بالاجرة او خاصته المراجع الاضافات والصفات ولو حلف لا يدخل دار زيد لم يحث بمكة
 الذي لا يكلم وحنث بدخول داره التي لا يسكنها ولو حلف لا يدخل مسكنه حنث بالمستعار والمتجر
 لا بالملك الذي لا يسكنه ولا يسكنه الذي خصه على اشكال ولو قال لا دخلت دار زيد ولا كنت
 عنده اوز وجته فالتصريح تابع للملك فان خرج عن ملكه زال التحريم وكذا لا دخلت دار زيد
 على اشكال ولو اشار الى سخله وقال لا اكلت لحم هذه البقرة حنث بلحمها تغلبا للاشارة ولو حلف
 لا دخلت من هذه الباب فقلت ودخلت بالاولى حنث اذ لا عبرة بالشعب ولو حلف لا دخلتها من
 بابها ففتح لها باب ساق حنث بالدخول بها ولو حلف لا دخلت دارا فاضربت بابا لم يحث ولو قال
 لا دخلت هذه الدار حنث ولا يحث في الدخول ينزل السطح ولو حلف لا ركبت دابة العبد لم يحث
 الا ان قلنا ان العبد يملك التخليل وحنث لو حلف لا ركبت دابة المكاتب ولو حلف لا ركبت سرج دابة
 حنث باهو منسوب اليها بخلاف العبد ولو حلف لا يلبس ما غلبه ثمن على الماضي ولو حلف لا يلبس
 ثوبا من ثوبها تناول الماضي والمستقبل ولا يحث باخيطة ثوبها ولا ما سجد منه دونها الا في الحرام وحنث
 في لبس الثوب لو اقر بقبض او ارتوى به لا بالنوم عليه والتجوز ولو حلف لا يلبس قميصا فارحى
 بقبض لم يحث ولو حلف على هذه السجدة فكبرت او تكلم هذه العبد فعتق او اكل هذه المنظمة
 فحنثت فاشكال في شأني تغلب الاشارة والوصف ولو حلف لا يخرج كذا ياذنه ماذن ولم يسمع المأذون الا في

الشد

ولونته ايا بطل يوم قد سم وجب ما عداه ولونته المطلق اتمام اليوم لزمه ولونته بعض
يوم لم ينعقد ولونته يوم الاثنين ولونته يوم زيدا ابدأ بقدر يوم الاثنين لزمه الا ان يتحقق
ولا يجب قضاء الاثنين الواقعة رمضان ويصومها عن رمضان ولا العيد ولا الحيف
والمرض ولو وجب صوم شهرين متتابعين صامها عن شهر ولا ينقطع النتائج لا تغفر ولونته
الدهر لزمه ولا يجب عليه ايام الحيف والعين ورمضان واما الشترين بمن وما ينظر لمرض
او سفر ولو اضره الكفر ولا قضاء ولونته يوم العيد او ايام الشترين وهو بمنى لم ينعقد ولونته
صوم بكرة هذا الزمان ولونته الصورة بل لم ينعقد ولونته صور حين وجب سنة اشهر الزمان
خمس ولو نوى غيرها الزمان وانزاه ولونته شهر متتابعاً اجزاء تتابع خمسة عشر وتغفر البلاء
ولونته اقل يوم من رمضان وجب ومنها الصلوة ويجب وان تهرها الاوقات المكروهة
ولو اطلق وجبت ركعة وكذا لونه قربة اجزاء منها شاء من القرب كصلوة ركعة او صوم يوم
او صدقة بشئ ولونته صلوة في الكعبة لم تجز جواز المسجد ولونته قربة في مسجد وجب سواء
اطلقها او عينها او عين احدها خاصة ويتبعين مع التعيين ولو ضاق وقت المعين عما
عينته او اطلقه بقرطص على غيره وكفر ومنها الحج ولونته ما شيا تعين من بلد التذرع قبل
من الميقات فان ركب قادراً اعاد ان كان مطلقاً وكذا كفراً ولو ركب البعض المطلق اعاد
ما شيا للجميع على رايه ولو غفر لك في وجوب سياف البدية قولان ولونته الركوب ضحى
حنث ويسقط بعد طواف النساء ويقف مواضع العيود ولونته المشي الى بيت الله فهو
مكة ولو قال الى بيت الله لا حاجتاً ولا معتمراً بطل ان واجب احدها والاصح ولونته المشي ولم
يعين المقصد بطل ولونته الحج بالولد او عين ان تهره فان حج بالولد او عنه من الاصل ولو
عجز الناذر في من غيره لم يخر عنه ولو فات الحج او صدق في وجوب لقاء البيت اشكال ولونته

فجره ان ينعقد في يومه

في عامه فخره فلا قضاء ومنها ايتان المساجد فلونته ايتان ابي مسجد كان وجب ولا يجب اضافته عبادة
كصلوة او اعتكاف ولو قال آتى عرفة لم يجب مع غير القليل ولو قال آتى مكة لم يهره الا مع قصد التذرع
ومنها العتق ولونته عتق شئ وجب البالغ المسلم ولونته عتق كافر مطلق ابيع وفي المعين خلاف
ولونته عتق رقة اجزاء الصغير والكبير والمعيب ولونته ان لا يبيع محكوم وجب اتم مع الضرورة
ومنها الصدقة ولونته الصدقة واقتصر وجب الاقل ويتعين لو قدره بقدر زمان او جنس او
مستحق او مكان فيعيد لو خالف ولو قال بالكلية فهو ثمانون درهمها ولو قال خطيوا وجليل فسر بالاراد
ولونته الصدقة بجميع المم وخاف الضرر فبسته وقصد شيئا شيا حتى يستوفيه ولونته الاخراج في شئ
الخير بقصد مع فقر المومنين او اخرجته في حج او زيارة او مصلحة للمسلم ومنها الهدى وان انذر
هدى بدنة انصرف الى الكعبة ولو نوى شئ لزمه لا يلزم لو نوى في غيرها ولونته الهدى واطلق
وجب اقل هدي من النعم ولونته الهدى الى بيت الله غير النعم بطل على رايه وبيع لمصلحة البيت
على رايه وان كان تالاً لا يتقل ولونته ان يهدي عبداً او جارية او ابنة بيع وصرفته لمصلحة البيت
والمشهد ومعونته الحاج والزائر ولونته بكرة او بعني وجب التفرقة بها ولونته بكرة بغيرها
فالوجه المزبور ومن وجب عليه بدنة نذر ولم يجد لزمه بكرة فان لم يجد فبيع شيا ولونته التخيبة
ببعد اد وجبت التفرقة بها وهل يجب الدخ فيها اشكال ولونته ان يسير الكعبة او يطيبها وجب
وكذا انه مسجد البني حكمه والافق مسائل تجب الكفارة بخلف النذر عند الاحتياار ولو اتى
احدها لم تجب ولا ينعقد نذر المعصية كذبح الولد ولا تجب به الكفارة ولو عجز عن المنذر سقط
كالوصة عن الحج وروى الصدقة عن كل يوم نذر ضوئية وعجز عدا وحكم العهد حكم اليقين وصورته
عهد الله على او عاهدت الله تعالى انه متى كان كذا فعلى كذا فان كان ما عاهد عليه واجبا او نذرا
او ترك قبيحاً او ترك مكروها او مباحاً متساوياً او كان التواضع في الدنيا واجباً او فلا فكل من خلف

او نذر او عيدين على فعل صياح وكان الأولى تركبة الدين او الدنيا او بالعكس الأولى كفارة ولا يعتق
الثالثة الابا لنطق دون النية وان كان شرط **المطلب الثالث** في الكفارات وفيه بيان الاول في اقسامها
وهي اقسامها لوجهين او كفارة الجمع فالمرتبة كفارة الظهار وقتل الخطاء يجب فيها العتق فان عجز
فصوم شهرين متتابعين ان كان حراً وعلى العبد شهر متتابع فان عجز فاطعام ستين مسكينا كفارة
افطار قضاء رمضان بعد الزوال اطعام عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام متتابعات والمختار انظار
لرمضان والاقرب ان خلف نذر الصوم كرمضان وحلف نذر غيره كاليمين وكذا العبد وكفارة اليمين
عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين او كسوتهم فان عجز عن الجميع صام ثلثة ايام متتابعات وكفارة الجمع
في قتل المؤمن ظاهراً او امة انظار ثمانية اشهر وعلى عتق رقبة وصيام شهرين متتابعين والاطعام
ستين مسكينا ومن حلف بالبراءة من الذنوع او من رسول او من احد الائمة عليه السلام وخالف
وجبت كفارة الظهار بحال اية فانه يحلف بكفارة اليمين وقيل ياتم ولا كفارة وفي جبر المرأة شعراً في كفارة
كفارة رمضان وقيل الظهار وقيل ياتم ولا كفارة ولو نكحت شعراً في المصائب او خدشت وجهها
او شق الرجل ثوبه بموت ولده او زوجته بكفارة يمين ومن تزوج امرأة في عدةها فارقها وكفر بحمد
اصوانه من دقيق ومن نام عن المعناه الاخرة حتى خرج وقتها اصبح صائماً ومن نذر صوم يوم فحلف
اطعم مسكينا من فان عجز تصدق بما استطاع والوجبة استحباب **الباب الثاني** في خصائصها
والنظر في امور ثلاثة الاولى العتق ويجب في المرتبة على المالك للرقبة او العن مع امكان الشراء ويشترط
اسلام العبد وحكم ولا يجوز في الحلال ولا المراهق من كافر من وان اسلم وتفرق بينه وبين ابويه ولو اسلم الاخرى
بالاشادة اجزاء ويشترط في الاسلام الاقارب بالثبوتين دون الصلوة والتبري من غيره ولا يمنع الميعة الثاني
في الاسلام وان انفرد به عن ابويه ويتبع الطفل احد ابويه فيه ويجز الحبيب ان لم يوجب العيب عتقه
وولد الزنا والمحرور وان لم يقتضه والمكاتب المشرك الذي لم يؤمنه والابن مع جهل مومه وامه الولد وشقيقه
بغيره بالنسبة

في كفارة
العلم

منه

من عياله او مشرك مع يارده او فقراً اذا ملك النصب ولو نوى عتقه عن الكفارة وان تفرق العتق
والرهون اذا اجاز الميراث والقاتل خطا دون العبد والمأمور بعتقه عن الامر لا عوض ولا يشترط فيه ان
عجز ومع الاطلاق القيمة ولو اطلق الامر لم يجب العوض ولو فكر عوضاً عجزاً لم يلزمه ونفذ العتق ولا
يجب القيمة ولو اعتق الوارث من الميت لا من مال الميت وقع عن الميت ولو تبرع المأجور قال
الشيخ يقع عن المأجور وكذا عن المجزئ ويشترط تجديده عن العوض فلو قال انت حر وعليك كذا لم ينفع
عن الكفارة وكذا لو قال له اخرعتك عبيدك عن كفارتك وعلى كذا فاعتقه اشكال فلو قلنا به
لزم الضامن البذل فلورده المالك بعد قبضه يجزئ عن الكفارة ويشترط ان لا يكون السبب
محرماً كالترك للموتى في الكفارة والنية فلا يقع مجزئ عنها ونية التقب فلا يقع من الكافر والتعيين
مع كثر السبب وان تجاشت الكفارات خلافا للشيخ فلا تلحق نية التكفير باليمين عن كفارة خاصة
ولو نوى السبب كفارة نية التكفير ولو شك بين نذر وظهار لم يجز ولو نوى التكفير ويجزئ لو نوى البراءة ولا
يجزئ العتق مجزئ او لا مع نية الوجوب ولو نوى ذو الكفارين بعتق كل نصف من عبيده عن كفارة
صح وكذا لو اعتق نصف عبدة عن كفارة عتق اجمع عنها ولو اعتق نصف عبيدين مشتركين لم يجز
ولو اشترى اباه ونوى العتق عن الكفارة لم يجز بخلاف **النظر الثاني** في الصوم ويجب في المرتبة
بعد العجز عن العتق ولو احتاج الى خدمته الرقبة او الى ثمنها للفقير اجزاء الصوم ولو وجد اخفى
لم يجب بيعه ولا بيع المسكن ولا غيب الجسد وبيع فاضل ذلك ولا يجب الاستبدال باخر
من المسكن واذا وجد الثمن فاضلاً عن قوت يوم وليلة لم يلزمه فهو واحد ولو افطرت الحامل
او المرضع خوفاً على نفسها او على الولد لم يقطع التتابع وكذا الواكراه على الافطار ونسيان النية
يقطع التتابع على اشكال وكذا لو طوي المظاهر وان كان ليلاً والاعتبار في اليسار بوقت الاداء
ولو كان المال غائباً لم يعدل الى الصوم ولو حث العبد بغير اذن صام على اشكال وخلف

باذن ولو اذن له بالعق او الصدقة اخذها على راسه ولو حلف بغير اذن (يجب بالحنث كفارة
 وان اذن له بالحنث ولو حنث بعد الحنث وكذا الواعق بعد الحنث ولو اعق نصف
 قسط الكفارة وتجب نية الكفارة وتعين جهتها على راي ولا يشترط التتابع ويجزئ شها ان اهله
 فان فات بعض الشها كل المنكر ثلثين **الطلب الثالث** في الاطعام ويجب لكل مسكين مدع رايه او
 ما يطعم اهله او غالب قوت البلد من حنطة او دقيق او خبز ولا تجزئ القيمة ولا اعطاء القدر
 لما دون العدد ولا يجوز التكرار عليهم من الواحدة اجمع العذر ولا اطعام الصغار منفردين
 ويجوز مضامين ولو اتفردوا احتسب الاثنان بواحد ولا اطعام الكافر ولا الناصب ولا الخالف
 ويجوز اعطاء العدد بمعتين ومستقرتين والعامر الفاسق ويستحب اطعام المؤمنين واولادهم
 والادام واعلاء اللذ او وسطه الخ والاداء الملح والكسوة ثوب لكل فقير وقيل ثوبان ويجزئ الخيل
 لا القنصوة والحق **سالك** كفارة العين والايلاء والعهد واحدة على راي والمعتبر المرتبة
 بحال الاداء فلو جاز بعد القدرة عن العتق صام ولو دخل العاشر في الصوم ثم وجد العتق استحب
 الرجوع ولا يرفع الكفارة الى من تجب بفقير ولا الى الطفل بل الى وليه ولا يجزئ في الحنث التصف
 في الاحسان ومن وجب عليه شها ان متاعا ان يحضر ثمانية عشر يوما فان عجز تصدق عن
 كل يوم بعد فان عجز استغفر الله ويكره اليمين الصادقة خصوصا الغوس في القليل وقد تجب
 اذا لم ينفع الظالم الا بها ونكذب ويؤذي وجوبا مع المعرفة ولا يشترط الكفارة وتحرر
 بالبرائة من الله تعالى ورسوله ومن الائمة المعصومين عليهم السلام ولو كفر قتل الحنث لم يجزئ
 ولو اعطى غير المستحق عالما اعاد وجاهلا لا اعاد مع التعمد **كتاب الصيد**
 ونوا بعد وفيه مقاصد **الاول** في الاصطياد وفيه مطلبان **الاول** في شرائط الاصطياد بشرط
 في قتل الصيد ان يكون فوات الروح بقتل الكلب المعلم او السم وشبهه كالسيف والرمح وكل

ان كان في الصيد فروع
 1- صيد سلقا وقيل ان
 صيد السلقا يكون في
 ان يكون في قوسا
 ولا خلاف في ان يكون

قال ابو حنيفة
 قال ابو حنيفة
 قال ابو حنيفة
 قال ابو حنيفة

ما فيه نضل وان قتل معترضا والمعارض وان خلا من الحيوان اذا خرق اللحم وكذا السم الخ
 من نضل والتسمية عند ارسال الائمة فلو اخل بها عدا لم تجزئ وان ستم غير او شارك المست ولو شها
 حل ولو ستم على صيد فقتل الكلب غير حل ولو ارسله على كبر فنفرت عن صغار فقتلها حلت
 ان كانت ممنوعة والا فلا وكذا الائمة ولو ارسله مستويا لم يشاهد صيدا فاتفق لم تجزئ وان
 لا يغيب الصيغ وحيوت مستقرة فلو وجدة قتيلا او ميتا بعد غيبته لم تجزئ وان كان الكلب
 واقفا عليه وان يقتله الكلب بغيره لا يصير به وانما هو واسلام المرسى وحكمه فلو ارسل الكلب
 وان كان ذميا لم تجزئ وانقراده فلو ارسل المسلم والكافر التهما فقتلاه حرما تفقت الائمة
 او اختلفت ولو صير المسلم حيوت غير مستقرة لم مات بالاحر حل ولو انكسر او اشتبه لم يجزئ
 ولو اشته الكافر وقتله المسلم اذ لم يكن لم يجزئ وان يرسله للاصطياد فلو استرسل من قنصه
 لم يجزئ وان اغراه بعد اما الوزجر فوقف ثم اغراه حل ولو قتل المرسى والمسترسل حرما ولو راسه
 فاعتبه الرمي حل وكذا الموقع على الارض ثم وثب فقتل اثم الوصاة فتردى في جيل او وقع في الماء
 فاب حرما لان يقع بعد صيرورة حيوت غير مستقرة وتحقيق التعليم بالاسترسال عند ارسال
 والائر جاع عند الرجز وان لا ياكل من الصيغ ولا يذبح الشتر ولا يشرب الذمة وان يتكرر ذلك
 ولا يكره الاتفاق مرة ويجوز الاصطياد بجميع الائمة لكن يشترط فيه التسمية وان كان فيه سلاح سواء
 كان بالمترك والباله والسم الخ من نضل اذا لم يحرق والسباع كالقند والقر والجوارح كالضف
 والبان وغير ذلك يشترط التسمية **الطلب الثالث** في الاحكام الاعتبارية حل ما يقتله المعلم
 بالموسل لا المعلم فحل لو ارسله المسلم ولو كان المعلم كافر لا العكس والصيغ الذي يجزئ بقتل الكلب
 او السم هو كل محتسب وان كان اهليا وكذا المتردي والمائل اذا اقتصر ذمهما في موضع الذكاة
 كعقرة البيتون وغيره لا يجزئ لورم الفرج غير التهاض ولو تهاضت الكلاب

ان كان في قوسا
 ان كان في قوسا

الصيد حل ولو قطعت الالة منه ثيا حرم القطع وذلك الباقي ان كانت حيوته مستقرة والا حلالا معا ولو قطعه
 نصفين حلالا ان تجزئت احداهما حركة مستقرة الحيوة فيذكى ويحرم الاخر ولو اصاب ذبا المقصوب
 لم يحرم الصيد وعليه الاثر والاحرة ويجب غسل موضع العقدة من الكلب ولو ارسل كلبا وسهم فطريدان
 يسارع اليه فان ادهرك حيوته مستقرة وحيت التذكية ولو تركه حتى مات لحرام ولا تغذيان لا يكون مع
 من يرمي او سقطت منها وثبت في العنق او مضطربت منه وثايبا اذ ادهرك ميتا او حركة الذبوح وقيل
 لو لم يكن معه ما يذكيه ترك الكلب حتى يقتله ولو كانت حيوته غير مستقرة فهو كالذبوح وان لم يتبع انها
 للثنية كحل بقتل الكلب ان كانت حيوته مستقرة ولو صيرته الى غير موضع ملكه وان لم يقتضه وكذا اذا اشت
 في الالة كالحية والسنكة وكل ما يعتاد الاصطاد به وان ائتمنت ولا يملك بوجهه في ارضه ولا بتعشقه في داره
 ولا بوقوف السمكة في سفينة ولا بملكه في غلق باب او بتصرفه في مضيق لا يتجر فيه او بتجره في ارض
 اقتضىها لذلك اشكال ولو اطلق الصي من يده فاعلم انية التملك لم يخرج عن ملكه ولا يملك الاصل
 ولا اذا اغتصبت من الايسر منه غيره ولو كسر جناح ما يمنع ابريق ثم كسر الاخر رجله فهو للثنية على راسه
 ولو وجد ميتا يعقرها حل ان ذبحها او اذركت ذكاته والافلا لا احتمال قبل الثنية في بعد الاثبات
 ولو رمى صيدا في حجره او رمى سهما فاتفق الصي من غير قصد وارسل كلبه ليلا فقتل على كل اثر يدل
 على التملك لا يملكه الثاني مع كفي الطير والحلقه رجله ولو اشقت الطيور من بروج الى اخرها
 الثاني ولو جعل الثابت من الخارجين ارفع ولو اتينا معا فهو لها ولو اشته احداهما وجرحه الاخر فبعض
 فهو للثنية ولا شيء على الخارج ولو اشته الاول وصيرته حكم الذبوح ثم قتله الثاني فهو لا فلا
 على الثاني ان لم يقصد لحمه او جلد فلو لم يشبه الاول وقتله الثاني فهو له ولو اشته الاول ولم يقصد حكم
 الذبوح فقتله الثاني فهو متلف وعليه الارش ان ائتمنت بالذكاة والا فالقيمة سعيها بالاول ان لم يكن
 لم يجز قيمته والا الارش وان اجره الثاني ولم يقتله فان اذركت ذكاته فهو حلال ولا قيمته فان لم

العنق بغير ان يكون

ان حلت

تعد

تعد

يكن

فان لم يكن الاول من تذكية وجب على الثاني كمال القيمة سعيها بالاول وان اهلل مع القدره حتى سهرت
 الحياتان سقط اقل لعل الاول وعلى الثاني نصف قيمته سعيها ولو ان ملكا اغير في اوقيته عشرة
 وخيل في عشرة والاعتدال في عشرة المذبح على عشرة عشرة عشرة
 وحيت التذكية ولو تركه حتى مات لحرام ولا تغذيان لا يكون مع
 من يرمي او سقطت منها وثبت في العنق او مضطربت منه وثايبا اذ ادهرك ميتا او حركة الذبوح وقيل
 لو لم يكن معه ما يذكيه ترك الكلب حتى يقتله ولو كانت حيوته غير مستقرة فهو كالذبوح وان لم يتبع انها
 للثنية كحل بقتل الكلب ان كانت حيوته مستقرة ولو صيرته الى غير موضع ملكه وان لم يقتضه وكذا اذا اشت
 في الالة كالحية والسنكة وكل ما يعتاد الاصطاد به وان ائتمنت ولا يملك بوجهه في ارضه ولا بتعشقه في داره
 ولا بوقوف السمكة في سفينة ولا بملكه في غلق باب او بتصرفه في مضيق لا يتجر فيه او بتجره في ارض
 اقتضىها لذلك اشكال ولو اطلق الصي من يده فاعلم انية التملك لم يخرج عن ملكه ولا يملك الاصل
 ولا اذا اغتصبت من الايسر منه غيره ولو كسر جناح ما يمنع ابريق ثم كسر الاخر رجله فهو للثنية على راسه
 ولو وجد ميتا يعقرها حل ان ذبحها او اذركت ذكاته والافلا لا احتمال قبل الثنية في بعد الاثبات
 ولو رمى صيدا في حجره او رمى سهما فاتفق الصي من غير قصد وارسل كلبه ليلا فقتل على كل اثر يدل
 على التملك لا يملكه الثاني مع كفي الطير والحلقه رجله ولو اشقت الطيور من بروج الى اخرها
 الثاني ولو جعل الثابت من الخارجين ارفع ولو اتينا معا فهو لها ولو اشته احداهما وجرحه الاخر فبعض
 فهو للثنية ولا شيء على الخارج ولو اشته الاول وصيرته حكم الذبوح ثم قتله الثاني فهو لا فلا
 على الثاني ان لم يقصد لحمه او جلد فلو لم يشبه الاول وقتله الثاني فهو له ولو اشته الاول ولم يقصد حكم
 الذبوح فقتله الثاني فهو متلف وعليه الارش ان ائتمنت بالذكاة والا فالقيمة سعيها بالاول ان لم يكن
 لم يجز قيمته والا الارش وان اجره الثاني ولم يقتله فان اذركت ذكاته فهو حلال ولا قيمته فان لم

وحيت التذكية ولو تركه حتى مات لحرام ولا تغذيان لا يكون مع
 من يرمي او سقطت منها وثبت في العنق او مضطربت منه وثايبا اذ ادهرك ميتا او حركة الذبوح وقيل
 لو لم يكن معه ما يذكيه ترك الكلب حتى يقتله ولو كانت حيوته غير مستقرة فهو كالذبوح وان لم يتبع انها
 للثنية كحل بقتل الكلب ان كانت حيوته مستقرة ولو صيرته الى غير موضع ملكه وان لم يقتضه وكذا اذا اشت
 في الالة كالحية والسنكة وكل ما يعتاد الاصطاد به وان ائتمنت ولا يملك بوجهه في ارضه ولا بتعشقه في داره
 ولا بوقوف السمكة في سفينة ولا بملكه في غلق باب او بتصرفه في مضيق لا يتجر فيه او بتجره في ارض
 اقتضىها لذلك اشكال ولو اطلق الصي من يده فاعلم انية التملك لم يخرج عن ملكه ولا يملك الاصل
 ولا اذا اغتصبت من الايسر منه غيره ولو كسر جناح ما يمنع ابريق ثم كسر الاخر رجله فهو للثنية على راسه
 ولو وجد ميتا يعقرها حل ان ذبحها او اذركت ذكاته والافلا لا احتمال قبل الثنية في بعد الاثبات
 ولو رمى صيدا في حجره او رمى سهما فاتفق الصي من غير قصد وارسل كلبه ليلا فقتل على كل اثر يدل
 على التملك لا يملكه الثاني مع كفي الطير والحلقه رجله ولو اشقت الطيور من بروج الى اخرها
 الثاني ولو جعل الثابت من الخارجين ارفع ولو اتينا معا فهو لها ولو اشته احداهما وجرحه الاخر فبعض
 فهو للثنية ولا شيء على الخارج ولو اشته الاول وصيرته حكم الذبوح ثم قتله الثاني فهو لا فلا
 على الثاني ان لم يقصد لحمه او جلد فلو لم يشبه الاول وقتله الثاني فهو له ولو اشته الاول ولم يقصد حكم
 الذبوح فقتله الثاني فهو متلف وعليه الارش ان ائتمنت بالذكاة والا فالقيمة سعيها بالاول ان لم يكن
 لم يجز قيمته والا الارش وان اجره الثاني ولم يقتله فان اذركت ذكاته فهو حلال ولا قيمته فان لم

تعد

الاول فلع المربي وهو تجزئ السهام والشراب والحلقم وهو تجزئ الحواء والودجين

خصوصاً الصدر والصوام والشقاق **الثاني** حيوان البحر ويحمر كونه السلك في الفاس **الرابع** المايغات
 ويحمر منها الحمر كسكر كالبند وشبهه والفقاع والعصير اذا غلا واشتد لئلا ان يقلب خلا او يذهب
 ثلثاه وما منج شقي من هذه الدم المسفوح وغيره كدم الضفادع والقراد وما يختلف في القيمة كالبند
 المذبوح والبول كالبول لا يلبس الاستسقاء وليس الحمرات كالقردة والحرة ويكره لبن المكره كاللبن وكل ما
 خالط بشي من المايغات الخبث حرم الحكم ان لم يكن تطهيره **الخمس** الحامضات وكلها مباحة الا
 الميتة ولبنها طاهر وبخس العين كالعذرة وما يخرج البخس كالبخس لا يمكن تطهيره او باشره الكافر برؤية
 والظنين لئلا قدر الحقة من ترربة الحسين عليه السلام للاستغناء والسموم القاتل قليلها وكثيرها وما ينقل
 قليله يجوز تناوله لا خضر فيه ويحمر من الذبيحة الطاهر والقضيب والفرج والفريش والدم
 والانيان والمثانة والمثانة والمثانة قبل الذبيحة والعليا والفردوات والاشاجع وحرة
 الدماغ والحذرة وكبر الكلاء واذا القليل والعروق ولا يحمر اللحم المشوي مع الطاهر ان كان فوقه
 او لم يكن الطاهر متقربا **السادس** البيض نافع فان اشتبهه بغير الشك انما الحسن وان اشتبه
 بغير الطاهر كطما اختلط طرافه لاما اتفق واذا اعتدى الحيوان بعذرة الانسان خاصته حرمه
 حتى يستبرأ بان يطعم علقا طاهرا والناقة باربعين يوما والبقرة بعشرين والثاة بعشرة والبيطة
 وشبهها بخمسة والدجاجة وشبهها ثلثة والسكن يوم وليلة وما عداها ما ينزل حكم الجمل والذئب
 شئ من الانعام ولبن خنزيرة ولحم خنزيرة واستحب الاستبراء يوم وان اشتد حرم لحمه
 ونسله ولو شرب حبل غسل الحرة والكر دون ماء جوفه ولو شرب بولا غشيل ماء بطنه والكل ويحمر
 موطنة الانسان ونسله ويقرع لو اشتبه حتى لا يبقى الا واحدة ونحوه المحمودة وهي الموضوعة
 غيرضا والمصبوبة وهي الجروحة وتجرس حتى تموت ويحمر من الميتة كل ما لا يحل الحياة كالصوف
 والشعر والوبر والريش مع الخبز وغسل موضع الاتصال والقرن والغفر والسن والبيض اذا

ذوات الاشياء
 مما لا يحرم من ميتة الانسان
 اقل يشق من طاهر اللحم

اكت

ما لا يحرم من ميتة الانسان
 ما لا يحرم من ميتة الانسان
 ما لا يحرم من ميتة الانسان

اكتبه الفشر اللاع والافقحة ويحمر المختار الميت وان بيع على استحالة قصه للذكى والمقطع من الحي ميتة
 ويحمر وان كان في الاستصحاب ولا يظهر المرقى الواقع فيه يبرأ الدم بالقلبان ويغسل اللحم والحوال
 ولو وقعت نجاسة غير سارية على ما من كالديس والعسل والسمن القيت النجاسة وما يحيط
 بهما وحل البلاء ويجوز الاستصحاب بالدهن النجس تحت الساء لا تحت الظلال وهو تعبد فان
 دخان النجس طاهر ولو بيع ما يغسل النظير حل مع الاعلام ولا يظهر النجس بالنجس لئلا لا حالة
 لا بالنجس وبصاق الحمر طاهر والمشيعة لونه وكذا الدمع في الكحل النجس ويكره انما باشره
 الجنب والحامض مع التهمة ومن لا يتقى النجاسات وسقى الدواب المسكر واسلاف العصير
 استبرأ من يتحل فيه قبل ذهاب ثلثه طهيرا والاستغناء بمياه الجبال الحارة ولا يحمر
 الربويات وان شتمها لا يحتمل المسكر والخمر اذا انقلبت وان كان بعلاج وان كره ولو عجل
 بالنجس او باشره الكافر لم تطهر بالانقلاب ولو شرب الخمر الجمل واستهلكه الخمر لم يحرم ولو لم
 يعلم تذكية اللحم المطروح اجنب وقيل يحكم بالتذكية مع انقباضه الظاهر ويجوز الاستغناء
 بجمل الميتة لغیر الصلوة وتركه افضل ويحمر استعمال شعر المختبر ومع الضرورة يستعمل ما لا يحرم
 فيه ويغسل ما باشره ويحمر الاكل من بيت غير من نقته الاية الا بالاذن ومن القرعة والذئب
 ما يحمر به على راء **الباب الثاني** في الاضطراب وسياح المضطر وهو خافيف التلف لو احتسنا ولو
 او المرض او طول او قصر علاجه او الضعف عن مصاحبة الرفقة مع خوف العطش
 عند الخلف او عن الركوب المودي الى الهلاك تناول كل الحمرات الا الباعى وهو الخافج
 على الامام والعادي وهو طالع الطريق واذا اجاز الاكل وجب ولا يتعدى سد الرهن الا ما
 الحاجة الشيع كالعاجز عن المشي بدونه مع الاضطراب الى الرفقة ولو توقع مباحا قبل رجوع
 الضرورة حرمه الشيع وتجب المتناول للحفظ ولو قصد التنزه حرمه وبينه كمالا يورث

ما لا يحرم من ميتة الانسان
 ما لا يحرم من ميتة الانسان
 ما لا يحرم من ميتة الانسان

هذا هو النسخة التي هي في
الكتاب المذكور في
الكتاب المذكور في
الكتاب المذكور في

هذا هو النسخة التي هي في
الكتاب المذكور في
الكتاب المذكور في
الكتاب المذكور في

لاقتل معصوم فحبل الخمر لا زالت العطش وان حرم التلوي به ولو وجد البول افاض به عن الظرف لا يجوز
الساوي بشي من كل سبقة ولا بشي من الادوية معها شئ من السكر ولا شربا ويجوز عند الضرورة
التداوي بالعيني ويحل قتل الحربي والمهتر والراعي المحض والمرأة الحبيسة والصبي الحلي والتناول
منه ومن ميت الادوية وغيره دون الذي والمعاهد والعبد والولد ولو لم يجد سوى نفسه قبل ياكل من
المواضع المختارة ان لم يكن الخوف فيك الخوف في الجمع ولو وجد طعام الغير ولا تخن طلبه من مالك فان
استنع غصبه فان دفعه حاز له قتلى المالك فان اكله لم يكن للمالك مطالبته بالثمن ولو وجد الثمن وجب
دفعه فان طلب ازيد من ثمن المثل فلا يجب بذل الزيادة وان اشتراه بهاد فباعه بالضرر القابل
ولو اضطر الى الميتة وطعام الغير فان بذله ولو ثمن مقدور عليه تعين وتأكله **فصل** في حرم كل
على ما يندى يشبه عليها شئ من المسكرات والفقاع وكبره الاكل على الشبع وتجا حرمه الاكل الياسر مع
قذرة العين والاكل متكليا ويستحب غسل الدين قبل الاكل وبعده والتسمية ابتداء على كل يوم من الحدا ابتداء
واستحالة واستداء المالك وتاخذه في الاكل واستداء من على عيني بالغسل والدور عليه وجميع الفضائل
اناء ولا استلقاه بعده وجعل رجله اليمنى على اليسرى **كتاب الميراث** وفيه مقاصد **الميراث**
وهي شيان النسب والسبب والنسب ثلاث مراتب لها اربعة اولاد ثم الاجداد والاخوة ثم الاعام
والاخوال والسبب زوجية وولاء والولاء ثلثة المعقود وضامن الحرية والامانة **المقصود الاول** في الابوين
والاولاد وكل من الابوين اذا انقرض اخذ المال لكن للاولاد الثلث بالتسمية والباقي بالزاد ولو اجتمعا
فلا يرث الثلث مع عدم الاخوة والسوس معهم وللأب الباقية فان انقرض الابن اخذ المال فان كانا
اثنيين فصاعدا فلهن الثلثان تسمية والباقي مرة او بواحدة اجمع الذكر والانثى فلهن الثلث حفظ
الاثنيين وسكن من الابوين مع المذكور او المذكورة الانثى السوس والباقي للاولاد بالسوية

تفسير
نفس
خدا
روح

بروحى بغير انفس
فمن بغير انفس
فمن بغير انفس
فمن بغير انفس

ان كانوا ذكورا والاولاد كمثل حفظ الاثنيين وللأبوين مع الميتة السوس ولها النصف والباقي لغيرهم
اخصاسا ومع الاخوة يورث على الميتة والاب اربعة اولادها معها السوس ولها النصف والباقي لغيرهم
حد ما مع الميتة فصاعدا السوس والبنات الثلثان والباقي يرد اخصاسا وللأبوين مع الميتة نصيبا
السوس والباقي للبنين فصاعدا وللزوج والزوجة مع احد الابوين حصته العليا والباقي لاحد
الابوين ومع الابوين لغير ذلك وللأم ثلث الاصل ان لم يكن اخوة والسوس معهم والباقي للاب وللزوج
والزوجة مع الاولاد حصته الدنيا والباقي للاولاد على ما فصل في الزوج مع الابوين والنسب حصته
الدنيا وللأبوين السوس والباقي للميتة وان كانت زوجة فالفاضل من السهام يورث على الميتة
والابوين اخصاسا ومع الاخوة على الميتة والاب اربعة اولادها معها السوس والنسب حصته
الدنيا واحدا الابوين السوس والنسب النصف والباقي يورث على الميتة واحدا الابوين اربعة اولادها
مع الابوين والبنين حصته الدنيا وللأبوين السوس والباقي للبنين وللزوج مع احد الابوين
والبنين حصته الدنيا واحدا الابوين السوس والباقي للبنين ولا حول في المثلين وللزوجة مع
احد الابوين والميتة الثلث وللأبوين السوس والبنين الثلثان والباقي يورث على احد الابوين
والبنات اخصاسا ومع فقهاء الاولاد بقومرا ولا دم مقامهم في مقاسمة الابوين ولكل نصيب من يتقرب
به فلهن الثلثان ولأب الميت الثلث ولو انقرض ابن الميت فله النصف تسمية والباقي بالزاد ويرثه
عليه مع الابوين كما يورث على الميتة ولولاه الابن جميع المال ان انقرض ذكرها كان اوائقي والفاضل من
الفرايض ان شاعرك ولا يرث ولد الولد ذكرها اوائقي مع ولد الصليب ذكرها اوائقي وكل اقرب
يمنع الا بعد ويشتركون الزوج والزوجة كما ياتهم وكل من اولاد الابن واولاد الميت يقتسبون
المال لذكر كمثل حفظ الاثنيين ومنع الاولاد كل من يتقرب بالابوين من الاخوة والاجداد والاعام
والاخوال والاولاد ومن يتقرب بهم كاولاد الاولاد وكاولاد الاولاد والابوان يتعاقب

هذا هو النسخة التي هي في
الكتاب المذكور في
الكتاب المذكور في
الكتاب المذكور في

كتاب في ميراث
 الفروع
 من ميراث
 الفروع
 من ميراث
 الفروع

والافعل الامام على رأي ومع الولد وان تزل الفتن ولو كن اربعين في الميراث والفتن ولا يتوقف
 ميراث احد من صاحب على الدخول الا عقد الميراث المطلقة رجعية كما في زوجة ما دامت
 في العدة ولا توارث في البائن ولو اشتبهت المطلقة من الاربع بعد تزويج الخامسة فلاخير
 اربع الفتن والبائنة بين الاربع ولو اشتبهت بواحدة من الاربع او بالكل والجميع احتمل
 القرعة واستحاب الحكم فيقسم الحصة عليهن مع الاستيعاب وحصة المشتبهتين من
 وقع فيه الاشتباه ولا يراد على الزوج والزوجة الامع عدم كل وارث مسايب ومناسب
 ولا ينقصان عن ادنى السهمين وذات الولد من زوجها ترث منه من جميع ما تركته فان
 لم يكن لها منه ولد لم ترث من رتبة الارض شيئا واعطيت حصتها من قيمة المالاات
 والابنية والنخل والشجر **المفصل الخامس** في الولاء ولا يرث المعتق مع وجود النسب
 وان بعدة وللزوج والزوجة نصيبها الاعلى والباقي للمعتق فان عدم المنع ومن يرث
 الولاء انتقل المال الحاضر من الجبيرة وهو كل من ضمن جبيرة غيره وحدثة ويكون ولاؤه
 وثبت بذلك الميراث ولا يتعدى الضامن ولا يضمن الاسائبة ولا يرث الامع فقد
 كل مناسب ومسايب حتى المعتق ويأخذ مع احد الزوجين ما فضل عن نصيبه فان عدم
 ضامن الجبيرة فهو للامام ولا يرث الامع فقد كل مناسب ومسايب وكان امير المؤمنين
 يضعه في قفله ولده وضعه في حبرائه بترعامته ومع الغيبه يقسم في الفقراء والمساكين فان
 خيف دفع الى الطالع وكل من مات ولا وارث له وان كان حربيا فيلزم للامام وما تركه المكون
 خوفا من غير حرب فللامام **المفصل الثاني** في موانع الارث وهي خمسة **الاول** الكفر فلا يرث
 الذمي والحربي والميراث مسلما ويرث المسلم الكافر ولو كان الكافر ميراثة كفا وورثه
 فالاميراث كله للمسلم وان بعد كضامن الجبيرة وقرب الكفار كالولد فان لم يخلف مسلما

ورثه الكفار ان كان اصلية فلو خلف مع الولد الكافر زوجة مسلمة فلها الفتن والمائة
 للولد وان كان ميراث ورثه الامام ولو كان وارث المسلم كافرا فالاميراث للامام
 والمسلمون يتوارثون وان اختلفوا في المذاهب والكفار يتوارثون وان اختلفوا في
 الملال ولو اسلم الكافر ميراث قبل القسمة شارك ان سألوا واحتصن به ان كان او
 وان كان بعدة او كان الوارث واحدا فلا شيء له ولو كان الوارث الامام فهو الوارث وان لم
 ينتقل الى بيت المال والزوج كالواحد على رأي والزوجة كالمتقعد على رأي وكذا البنت
 لو كان الميت كافرا والورثة كفارا لكن هذا لو اسلم قبل القسمة اختص وان كان كافرا والطفل
 تابع لاحد ابويه في الاسلام الاصل والمعتق فان بلغ وامتنع عن الاسلام فهو عليه فان اشع
 كان مريدا ولو خلف الكافر ولدا اصغارا لا حظ لهم في الاسلام وابن اخ وابن اخت مسلمين
 فالاميراث لهما دون الاولاد ولا اتفاق على ما ولو ارثت احد الورثة فنصيبه لورثته وان لم يقسم
 للورثة الميت **الثاني** الرق فلا يرث ولا يرث اذ لا ملك له سواء كان قنا او مدبرا او مكاتب
 مشروطا او مطلقا لم يورث اوام ولو لم يكن احد الوارثين رقا اختص الحر وان بعد كالمعتق
 وضامن الجبيرة ومنع العبد وان قرب كالولد ولا يمنع ولد الولد برب ابية ولا كفره ولو اعتق
 قبل القسمة شارك ان تساوى واختص ان كان اقرب ولو اعتق بعد ها او كان الوارث
 واحد فلا شيء له ولو قسم بعض التركة ثم اعتق او اسلم شارك في الجميع ولو لم يكن وارث
 سوى العبد اشترى من التركة واعتق واخذ البائة ويقر المالك على البيع سواء كان اسبا
 او ابنا او غيرها حتى الزوج والزوجة على ركة وان قصر المال لم يحجب الشراء وكانت
 المال للامام وكذا لو كان اثنين وقصر عنها لم يحجب شراء احدها وان فضل عنه ولو قصر
 نصيب احدهم شترى الاخر واعتق واخذ الملال ولو تحب بعض ورث من نصيب بقدر حصة

بعده فقد خلقت بنتا بن اخت لاب فتش من جهة النوة ولو ماتت السفلى فقد خلقت أمنا
 بن اخت لاب فتش من جهة الامومة ولو اولد من السفلى بنتا فتش من الوسطى بعده فقد
 خلقت أمنا بنتا لها اختا اب ظلام الربع والبيت الباقي أمنا المسلى فلا يرث بالعيب الفاسد
 ويرث بالنسب صحته وقاسده فان الشبهة كالصحيح في حقوق النسب **المصلح** في السهام ومن
 المصنف من اثني والربع للزوجة والثلث من ثمانية والثلث من ثلثاته والثلث من
 من ستة فان اجتمع الربع والثلث من ثمانية عشر والثلث من ثمانية عشر فان
 تنقص الفريضة ولم يزد فان تحت كابوين وبنتين وكل ضرب عدد من أكثر نصيبه في الفريضة
 ان لم يكن بين نصيبهم عدد زوج وفق كابوين وخمس بنت وان كان هناك وفق فاضرب وفق
 من العدد لا من النصيب كابوين وست بنت وان أكثر من ثمانية فاقسم من ثمانية فان كان بين سهام
 كل فريق الى جزء وفق وان كان للمبعض خاصة فزده الى جزء وفق واترك الاخرى بحالها وان
 لم يكن بينه وفق فترك كل عدد بحالهما ثم انما تالت الاعادة في الاقسام الثلاثة انصرفت على
 احدها وضربت في الفريضة كاربعة اخوة من اب ومثلهم من ام وان تداخلت ومن التي يقع
 اقلها الاكثر من اب او مورا فاضرب الاكثر مثل ثلثة اخوة من ام مع ستة من اب وان توافقت
 ومن التي اذا أسقط الاقل من الاكثر مرة او مورا بقى اكثر من واحد كالعشرة اذا أسقطت
 من اثني عشر بقى اثنان فاذا أسقطها من العشرة مورا فبقيت بها فاضرب وفق احداهما عدد
 الاخر والمجموع في الفريضة كاربعة زوجات وستة اخوة وان تباينت ومن التي اذا أسقط احداهما
 من الاخر بقى واحد ضربت احداهما في الاخر والمجموع في الفريضة كاخوين من ام وخمس من اب
المصلح في المناجات اذا مات احد الوراث قبل العشرة تحت فريضة الاول فان كانت
 فامرت الثلثة هو وارث الاول من غير اختلاف فالعريضة واحدة كاخوين واخنتين مات احد

هذه وفق لكل فريق

واخت

واخت من اليقين ولو اختلف الاستحقاق او الوراث اوها فقد تفضل النصيب بالفريضة الثانية كزوجة
 مع بنت واب خلعت ابنا وبنتا وقد لا ينقض تقرب وفق الفريضة الثانية لا وفق نصيب الميت الثالثة
 في الاول ان كان بين نصيب الميت الثالثة من فريضة الاولى والفريضة الثانية وفق زوج مع اخوين
 من ام واخوين من اب مات من ابن وبنتين ولوليات النصيب والفريضة ضربت الفريضة الثانية في
 الاول كزوج واخوين من ام واخ من اب مات من ابنتين وبنت وكذا البحث لو تضاعفت

كتاب القصاص وقسم بقاصد **الاول** في صفات القاصي واداره وقدر مطالبه **الاول**

يشترط فيه البلوغ والعقل والايان والقدر المدة المعتبرة في المعونة والعلم بالكون والعبث والحرية عاردا
 والصبر على اذى العلم بالكتابة على راي واذا في الامام او من نصبه ولو نصب كل الجور قاضيا لفريضة
 لانيته ولو تراضى خصان بواحد من الرعية وحكم بينهما لزم الحكم ويشترط فيه ما شرطه القاضي المصنف
 من الامام وفي حال الغيبة فيقتضيه القضاء القبيح من طاعة الامامية الجامع لشرايط الفتوى والقضاء
 واجب على الكفاية ويحب للقادر عليه ويتعين ان لم يوجد غيره ويتعين تقليد الاعلم مع الشرايط
 ولا ينفذ حكم من لا يقبل منها وتبرك الولد على الوالدة والعبد على مولاه والمضغ على عذوة ولا حكم من لا يستجيب
 الشرايط وان اقتضت المصلحة تولى لغيره ولو وجد مانع لا انعقاد افعول كالمجنون والمفق والامام
 ونائبه من جميع الشرايط المصلحة لا يجازي في موت الامام والمجنون والمفق نصيب فاضرب في بلد
 يستمر كانه ولا يبر واحد او يجمع كل طرف ولو شرط افعاله في كل حكم لم يجز فان تنازع الخصمان في اللزوم
 فخرج اختا والمدة واذا اذن له الاستحلال جاز ولا خلاف في الادارة كما في تصالح الوالدة وبنت الوالدة
 بشاهدين ولا يستأخر ولا يجب قبول قول من دونهما وان حصلت الامارة ولو كانت الدعوى دون
 على القاصي ولا يشترط وقوعه في خطيئة **المصلح** في الارباب يستحب سكتة في وسط البلد والاعطاف
 بقدر موهه والحلوس بالرسالة واستعظام حال المدة من اهله والبيدة باخذ الحج من المعروف

في القصاص

هذا هو الحق لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

في الجرح والتعديل كذا الجرح فان تعارضت فيه وتجرى الشهادة الجرح المجمع المشاهدة او الشك
الموجب للمعلم ومع ثبوت العدالة الحكم يستمر اربها ولو طلب المدعي حسن الملك الى ان
يخص الملك له بحيث ولا تثبت التزكية كمال الشهادة عدلين وكذا التزكية ويجب ان لا يثبت
القاضي العدالة والمعرفة وسحب الفقه كالحكم بطلان فانه سقطة سواء كان الحاكم
هو او غيره وسواء كان مستند الحكم قطعي او احتجادي ولا يجب تتبع حكم السابق المجمع
علم الخط فان نزع الحكم بطلان ينفذ فيه ولو ادعى استناد الحكم الى اثنين وجب حصاره
وان لم يقع المدعي بينة فان اعترف الزم ولا بالقول قوله في الحكم شهادة عدلين على راي مع عينية
فيمر عليه ان يتبع شاهدان يداخله في النكاح بالشهادة او يعقده بل يقتضي بطلان
فان يملك صريحه ولو توقف لم يخله ترغيب في الإقامة ولا زهيدة عنها ولا انقاف عمره
العزيم عن الاقرار ولا في حقوقه تعالى واذا سال الخلف احضار خصم مجلس الحكم اجيب مع
حضوره وان لم يحضر الدعوى ولا يجاب في الغياب كالمجمع التزكية ولو كان في غير ذلك انبى الحكم
عليه وان كانت امرأة بريرة كلفت الحضور ولا انقض من يحكم بينهما وليكس ما يحكم به في كتاب
ولا يجب عليه دفع القرطاس من ماله بل اخذ من بيت المال او المخلص ولو اعتقن تحريم
الشفعة مع الزيادة لم يحل اخذها بحكم من يعتقدها لكن لا يمنع من الطلب بناء على
معتقد ولا يحل له ان يحكم بما يجده مكتوب بخطه من دون الذكر كالتشادة ولو كان الخط
محفوظا عنده وامن الثروبر ولو شهد شاهدان بقضائه ولم يذكر والوجه القضاء ولو تكن
المدعي من اتزان عينه ولو قلنا ذلك من دون الحاكم مع استغناء الضر ولو كان الدعوى
زينا والعزيم اذ لم يقر لم يستقل من دون تعيينه او تعيين الحاكم مع المنع ولو كان حاضرا وهناك
بينة ووجد الحاكم فالقرب جواز الاخذ من دونه ولو فقدت البينة او نزع الحاكم جاز الاخذ

هذا هو الحق لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

والودائع والسوايق من سبب الحبس واحضار غرضي الحكم والمطر فصح السبب وفصله ولو لم ينظر
لاحد من بعد الاشارة الى الحكم من اولها والاقام واعتاد ما ينبغي من عزل او ضم او تفويض او
ابقاء ومن اثناء الحكم والقبول وينبغي ان لا يثبت الحكم حول الى ملقط ان طلبه واستحضر
العلماء حكمه كيرجع الى التفتيح في الفلظ فان اختلف حقا والقصان على بيت المال ويعتبر المتعدي
من العزمين ان لم يرجع الى غيره وكبر الحاحب وقت القضاء والقضاء وقت الغضب والجوع فزهر
والعش والنعف والفرج والوجع ومداغة الاثنين والنحاس وان يتولا البيع والشراء ليد
والحكومة والانقاض والدين وتعيين قومه للشهادة وان يضرب احد الخصمين والشفاعة في
اسقاط او ابطال وتوجه الخطاب الى احدتها والحكمة المساجد على راي دام ولا يكون متفرقا
وان تعينت الشهود والعارفين الصلحاء ولو اختلفا في فرق بينهم ويحرم عليهم الشبهة وانما الدوافع
ان تعذر لها الى الباطل وعلى المرتضى اعادة ما تلفت ضمن **المحضر الثاني** في كيفية الحكم واداء
حضر الخصمان بين يديهم في شرف السلام والقيام والظفر والافراغ الاكرام والاضافة
والعدالة الحكم ولا تجب التوبة في الميل القيل والابن المسلم والمافر فيوز اجلاس السلم وان كان الكافر
قائما ويحرم عليه تلقين احد الخصمين ونسبهم على وجه احتجاج وسيع من السابق بالدعوى فاش
اتفاق من الذي من عين صاحبه ولو نظر احد بها بالآخر قد صر ولو تعدد الخصوم بن ابدال
فلاول فان وردوا دفعة اقرعوا اذا اتضح الحكم وجبه ويستحب الترغيب في الصلح وان اشكل
اخر الى ان يرضع ولو سكتا استحب ان يقول ليحكم المدعي او امر به ان احتشاه واذا عرق الحاكم
عدالة الشاهد من حكم بعد سوال المدعي ولا يطلب الحكم ولا يفي معرفته بالسلام ولا البتة
حسن الظاهر ولو ظهر فسقها حال الحكم نقضه ويسأل عن التذكية شر او يقتضي التزكية الى المعرفة القبول
الباطلة المستقر الى تكبر المعاشرة ولا يجب التفصيل في الجرح يجب التفصيل في الشبهة
لتوكيده في حاله على ان يفي

هذا هو الحق لا ريب فيه
والله اعلم بالصواب

في الجرح والتعديل كذا الجرح فان تعارضت فيه وتجرى الشهادة الجرح المجمع المشاهدة او الشك
الموجب للمعلم ومع ثبوت العدالة الحكم يستمر اربها ولو طلب المدعي حسن الملك الى ان
يخص الملك له بحيث ولا تثبت التزكية كمال الشهادة عدلين وكذا التزكية ويجب ان لا يثبت
القاضي العدالة والمعرفة وسحب الفقه كالحكم بطلان فانه سقطة سواء كان الحاكم
هو او غيره وسواء كان مستند الحكم قطعي او احتجادي ولا يجب تتبع حكم السابق المجمع
علم الخط فان نزع الحكم بطلان ينفذ فيه ولو ادعى استناد الحكم الى اثنين وجب حصاره
وان لم يقع المدعي بينة فان اعترف الزم ولا بالقول قوله في الحكم شهادة عدلين على راي مع عينية
فيمر عليه ان يتبع شاهدان يداخله في النكاح بالشهادة او يعقده بل يقتضي بطلان
فان يملك صريحه ولو توقف لم يخله ترغيب في الإقامة ولا زهيدة عنها ولا انقاف عمره
العزيم عن الاقرار ولا في حقوقه تعالى واذا سال الخلف احضار خصم مجلس الحكم اجيب مع
حضوره وان لم يحضر الدعوى ولا يجاب في الغياب كالمجمع التزكية ولو كان في غير ذلك انبى الحكم
عليه وان كانت امرأة بريرة كلفت الحضور ولا انقض من يحكم بينهما وليكس ما يحكم به في كتاب
ولا يجب عليه دفع القرطاس من ماله بل اخذ من بيت المال او المخلص ولو اعتقن تحريم
الشفعة مع الزيادة لم يحل اخذها بحكم من يعتقدها لكن لا يمنع من الطلب بناء على
معتقد ولا يحل له ان يحكم بما يجده مكتوب بخطه من دون الذكر كالتشادة ولو كان الخط
محفوظا عنده وامن الثروبر ولو شهد شاهدان بقضائه ولم يذكر والوجه القضاء ولو تكن
المدعي من اتزان عينه ولو قلنا ذلك من دون الحاكم مع استغناء الضر ولو كان الدعوى
زينا والعزيم اذ لم يقر لم يستقل من دون تعيينه او تعيين الحاكم مع المنع ولو كان حاضرا وهناك
بينة ووجد الحاكم فالقرب جواز الاخذ من دونه ولو فقدت البينة او نزع الحاكم جاز الاخذ

عليه الحلف واذا اقام شاهدا واحدا يدعوه واذا اقام لونا بالقتل ولو بذل المنكر العيين
 بعد الرد قبل الاحلاف قال الشيخ ليس له ذلك الا برضى المدعى ولو ادعى المنكر الا
 انقلب مدعيه ولا يحلف الا مع العلم ولا يثبت ما ادعوه فلما اقام غريم الحلف او المظن
 شاهد اختلف الوارث او المظن واخذ الغريم ولا يحلف الغريم لو اقام الوارث
 بملكته الراهن حلف الراهن **في القضا** وعلى الغائب يقضى على الغائب من
 مجلس الحكم ما فرأى انا وواحد من الغائب الحضور او لا في حقوق الناس لا حق
 نعم ويقضى في السرقة بالغير دون القطع ولو ادعى الموكل على الغائب واثم فلا يحلف
 بل يسلم المال بغيره ولو قال الجاضر لو كلف الغائب المدعى ابراف موكلك او سلمته الى اقرب
 الزاوية فثبت دعواه ولو ادعى على الغائب شيئا من حكمه الى حاكم اخر انقذه بشرط ان يشهد
 عدلان على ضرورة الحكم ويسمي المدعى على الغائب واقامة الشهادة والحكم بما شهدوا به ويشهد
 على الحكم ولو لم يحضر الواقعة وشهد بها ان فلانا ادعى على فلانا الغائب وكذا اقام فلانا فلانا
 وهما عدلان تحكمت بكذا عليه ففي الحكم اشكال اقرب القبول وكذا اقام فلانا فلانا
 بذلك ولو كان الخصم حاضرا وسمع الشاهد ان المدعى والا تباركوا الشهادة وحكم الحاكم
 عليه بها واشهد بها على حكمه انقذه الشاهد لا انه يحكم بعبثه في نفس الامر ولو اثبت الحاكم الاول
 بشهادة الشاهدين ولم يحكم به لم ينفذ الثاني ذلك ولو مات الاول او غرل لم يقيح
 في العمل بحكم بخلاف الفسق ولو سبق الانقاذ لم يغير ولو قال ما في هذا الكتاب حكم لا ينفذ
 ولو قال المقر اشهد بك على ما في القابلة وانا عالم به فلا يثبت الحكم انما اذا حفظ الشهادة
 القابلة وشهد على اقواله حاز ويجب ان يذكر في الحكم المحكوم عليه متميزا باسمه ولقبه بحيث
 يتميز عن غيره فان اقر المستر انه المشهود عليه الزور وان انكر واظهر المساوي في التبع فان

اعترف

المسألة الثانية

اعترف انه الغريم اطلق الاول والاوقف الحاكم ولو كان ميتا وقضت الامارة بمرأته لم
 تلغت اليه ولا وقف الحاكم حتى يتبين ولو كانت الشهادة بالحياة المشتبهة فالقول قول المنكر
 ولو كان الاشتراك نادرا لم يدم قول المدعى مع العيين ولو انكر كونه مستبعدا بذلك لا يستع
 عليه ولو حلف على انه لا يلزمه شيء لم يقبل ولو ادعى الاول سماع البيعة لم يكن للاخير ان يحكم واذا
 حكم بالغائب فان كان دينا او عقارا يعرف المحل لم يروا ان كان عندا او فرسا وشبهه ففي الحكم
 على غيبه اشكال يشترط جواز التعريف بالحياة كالحكم عليه وفي اشكال تساوي الاوصاف
 فيكف المدعى احضار الشهود الى بلد العبد ليشتهدوا على العيين ومع التعذر لا يجب
 حل العبد فان حمله الحاكم لمصلحة وتلف قبل الوصول او بعده ولم يثبت المدعى دعواه ضمن المدعى
 قيمة العبد واجرته ومونة الاحضار والرد ويحتمل مع حكم الحاكم بالصفة الزام المدعى القيمة
 ثم يشترط ان يشهد بملكه ولو انكر وجود مثل هذه العبد في يده اشترى المدعى الى البيعة فان اقامها
 حبس المنكر حتى يحضر او يدعى التلغ فيحلف **في القضا** في سماع الاختلاف وفيه فصول
 فيما يتعلق بالاعيان اذا ادعى عينا في يدها ولا يثبت حكم لها مع القضا في يده ويحلفان على
 الشيء فاذا حلف احدهما ونكل الاخر حلف الاول على الاثبات واخذ الجميع ولو نكل الاول
 الذي يده شريكه وكفى الواحدة الجامعة بينهما ولو نشئت احدهما خاصة حكم له مع العيين
 ولو كانت في يده ثالث حكم لمن يصدره مع العيين ولو صدرت من اهلها ويحلفان ولو دفعها اقرت
 في يده بعد بيعة ولو اقام احدهما بيعة حكم له ولو اقام كل بيعة فان امكن التوفيق وقف وكذا
 تحقق التعارض فان كانت العيين في يدها قضى لها وان كانت في يد احدهما قضى للخارج
 لان الراعي عليه في حوز
 على ان ياتي ان شهد تبارك الملك المطلق او بالسبب ولو شهدت احدهما بالسبب فهي اولى ولو
 كانت في يده غيرهما قضى لاحدهما فان تساوى اقرع وحلف الخارج فان امتنع حلف
 بالقرع واخذ

المسألة الثالثة

المنشئت

في التبرع والبيع

الاخر واخذ وان نكلا قضى لها والشاهد ان الشاهد والمراقب وهما اولى من الشاهد والبيع ولو
 تدعيان زوجية اقرح مع البنتين واليهما اقرح بقدوم الملك اولى من الشهادة بالحادث وبلا اقرح
 اولى من القديم والملك اولى من اليد ويصيب الملك اولى من التبرع ولو شهدت ملك
 في الامس لم يسمع حتى يقول وهو ملك في الحال اولا اعلم زواله ولو قال لا ادعي زوالا
 لم يقبل اما لو قال هو ملك بالامس اشتراه من المدعي عليه او اقره له او فقهه من المدعي
 او استاجر منه قبل ولو شهد به الاقرار الماضي ثبت وان لم يسمع من الملك في الحال ولو قال
 المدعي عليه كان ملك بالامس اقرح من يده ولو شهد انه كان في يده بالامس ثبتت
 اليد وان تفرقت من يد الخصم على اشكال ولو ادعى ملكية الدابة منذ مدة عدلت سنها على
 اقل قطعا او ظاهرا سقطت بينته ولو ادعى رقية مجهول النساب الصغير الذي في يده حكم له
 ولو بلغ واكثر حليف ولو كان كبيرا فاكتر حليف وحكم بالحربة ولو سكنت جازا فاعلم وان لم يقم
 على اشكال ولو ادعاه اثنان فاعترف لها قضى عليه وان اعترف لاحد حكم له ولو تدعيان زوجين
 شاذين لكل واحد منهما احدها واقام بينته حكم لكل منهما من يده ولو اقام بينته بعين في يده
 انقضت له فان اقام الذي كانت في يده بينته انما لم يحكم له على راي اما لو ادعى ملكا لاحقا فالق
 القضاء ولو تدعى الزوجان متاع البيت حكم لذي اليد فان فقدت حلف كل لصاحبه
 وحكم لها سواء كانت الدار لها او لاحدها وسواء كانت الزوجية باقية او لا على راي
 للرجل بما يصلح له واللمرة بما يصلح لها ويقسم بينهما ما يصلح لهما على راي
 لو ادعى انه استاجر الدار بعشرة وادعى المورث انه اجره بعشرين واتحد الوقت فالقول
 قول المستاجر مع بينته فان اقام بينته حكم بينته المورث على راي القربة على راي للعارض
 ولو تقدم تاريخ احدهما بطلت الاخرى ولو قال استاجرت الدار بعشرة فقال بل اجرتك

لا بد من اقرار
 في التبرع والبيع
 في التبرع والبيع
 في التبرع والبيع

في التبرع والبيع
 في التبرع والبيع
 في التبرع والبيع

في التبرع والبيع
 في التبرع والبيع
 في التبرع والبيع

البيت بها وانفق التاريخ اقرح سواء اقام بينته او لا ولو تقدم تاريخ البيت حكم باجارتها
 وباجارة الدار بالبيت من الاجرة ولو ادعى كل منهما الشراء من المشتري وايضا الفتن واقاما
 بينته حكم السابق ولو اتفقا حكم للاعدل فالأزهر فمن تخلف القربة مع بينته ولا يقبل قول البايع
 الاحد كما ويعيد الفتن على الآخر ولو امتنع البايع بالقرينة من البيع حلف الآخر
 ولو امتنع استمسك ويرجع كل نصف الفتن وكل حيدار الفتن فادع الفتن واخذ
 الاخر العين ولو ادعى شراء ثالث من كل منهما واقام بينته فان اعترف لاحدها قضى له عليه ولو اعترف
 بالفتن وان اعترف لها قضى بالفتن وان اختلف في التاريخ او كان مطلقا قضى بالفتن
 ايضا وان اتفق اقرح ويقضى للبايع مع بينته فان نكل اخلف الآخر فان نكلا فمضى الفتن بينهما
 ولو ادعى شراءه من زيد واقبل من الفتن وادعى اخر شراءه من عمر وهذا الما قباض واقام بينته
 متساوية في العدالة والمعد والتاريخ اخلف من تخلفه القربة وقضى له فان نكل اخلف
 الآخر فان نكلا فمضى بينهما ورجع كل على بايعه نصف الفتن فلو فسخا حلف ورجعها بالفتن فلو فسخ
 احدها لم يكن للاخر اخذ الجميع ولو اقام العبد بينته العتق واقام اخر بينته بالتزاد
 اتحد الزمان اقرح فان امتنع من البيع حلفه والآخر المدعي فان فسخ عتق اجمع
 السريرة اشكال يتشاور فيام البينة في السريرة اشارة العتق ومن الحكم بالعق هو ولو ادعى
 شراءه من يد الغير من اخر فان شهدت بينته الملكية لم او للبايع او بالتسليم انقضت له ولا
 فلا على راي ولو اقام بينته باي يد في يد الغير منه واخر بينته باستيفاء القايض منها فمضى
 مع التساوي ولو قال غصني وقال اخر غصني فمضى الاخر فمضى الاخر فمضى الاخر فمضى الاخر
 في الميراث لو ادعى ابن المسلم تقدم اسلامه على موت ابيه وصدة الاخر
 وادعى لنفسه ذلك فاكتر الاول اخلف على ثقي العلم بتقدم اسلام اخيه على موت ابيه

في التبرع والبيع
 في التبرع والبيع
 في التبرع والبيع

في التبرع والبيع
 في التبرع والبيع
 في التبرع والبيع

واخذ المال بكذا الملوكان لو اعتقاوا اتفاقا على تقديم متق احداهما على الموت وانما خلافا في الاخره اما الرابع
احدهما شعبان والاخره رمضان فادعى المتقدم سبق الموت على رمضان والاخره لآخره بالثبوت
بينهما ولو ادعى مائة من الغيرة لم يلاخيم الغايب بالارث واقام بيته كاملة فان شهدته بنى
وارث غيرهما سأل اليه النصف ولو لم يشهد سبق الوارث سأل اليه النصف بعد البحث والقبض
وبقي النصف لآخره من الغيرة وسلم الحاكم من نقد ولو ادعت الاصدقا وادى الولد الارث
واقام بيته كالحجبة ولو اقام كل من العبد من الثلث بين يدي الميراث لم يفرج ولو شهد
اجنبيا بالوصية بعق غانم ووارثان بالوصية بعق سائر والرجوع عن غانم فالتهمة هنا
تدفع شهادة الوارثة والوحيد على الاول وتلقى الثاني **الفصل الرابع** في ثلث متفرقة بينه الطائفة
لا ترجب تقدم زوال الملك على ما قبل البيعة ولو شهد على مائة فنتاحها قبل الاقامة للمدعى عليه والقرعة
الظاهرة على الشجرة كذا ذلك والخبين وهما اذا اخذن من المشتري تحت مطلقه وجوه على البائع اشكال فان
قلبه لم يوافق من المشتري التنازع لاول ايضا والوحيد مدعى عن الرجوع لهما اذا ادعى
ملك سابق على شرا ولو ادعى ملكا مطلقا فذ كذا الشاهد الملك وسببه لم يفرج ولو اراد التراجع السبب
وجب اعادة البيعة بعد دعوى السبب ولو ذكر الشاهد حيا اخر سوى ما ذكره المدعى تناقضت
الشهادة والدعوى فلا تنفع على اصل الملك ولو اقام بيعة على ميت بعامة عيني او غيبته كان له
انقراضها من غير عيني ولو اقام كل من مدعى الجميع والنصف بينه وتبين في المدعى الجميع ولو ادعى على
الجميع النصف الاخر يفرج ويحلف الخارج بالقرعة فان نكل احلف الاخر فان نكل قسم بينهما يحصل
للمستوعب ثلثة الارباع ولو ادعى اخر الثلث وتبينوا ولا يثبت لكل الثلث وعلى الثلث والثلث
اليمن للمستوعب وعلى المستوعب والثلث اليمن للثالث ولو اقاموا بينه خالص للمستوعب الربع
غير متنازع والثلث الذي في يد الثلث والربع مائة من الثلث ويبقى نصف السدس للخارج بالقرعة

هذا هو الوجه في قوله
فان نكل احلف الاخر فان نكل
قسم بينهما يحصل للمستوعب
الربع والثلث الذي في يد
الثلث ويبقى نصف السدس
لخارج بالقرعة

هذا هو الوجه في قوله
فان نكل احلف الاخر فان نكل
قسم بينهما يحصل للمستوعب
الربع والثلث الذي في يد
الثلث ويبقى نصف السدس
لخارج بالقرعة

من المستوعب والثلث فان نكل قسم بينهما يحصل للمستوعب عشرة ونصف وللثاني احد ونصف ولا
يشي للثالث ولو ادعى احد المربعة الجميع والثلثي الثلثين والثلث النصف والرابع الثلث والثلث
واقاموا بينه للمستوعب الثلث ويقع بينه وبين الثلث في السدس فان نكل قسم بينهما وبين الثلث
في سدس اخر فان نكلوا قسم بينهم ويقع بين الاربعين الباقي فان نكلوا قسم للمستوعب
عشرون وللثاني غانم وللثالث ثلثة وللرابع ثلثة ولو شئتوا ولا يثبت لكل الرابع ويحلف الجميع
للجميع ولو اقاموا بينه سقطا اعتبارها بالنظر الى مائة منه ويقبل فيما بقى من مائة من الغيرة
بين كل ثلثة على مائة من الرابع والمستوعب من الثلث عشرة ويقع بينه وبين الثلث ستة فان نكلوا قسم
بينها ويقع بين المستوعب والرابع اثنين فان اشتد من اليمن قسم بينهما والمستوعب ستة
من الثلث ويقامع الثلث في عشرة فيقسم بعد التكرار لكل فالخروج ان نكل قسم بينهما والمستوعب
من الرابع اثنان ويقامع الثلث في عشرة فيقسم بعد التكرار ويقامع الثلث في ستة فيقسم بعد
التكرار وللثاني مائة من المستوعب عشرة وللثالث ستة والرابع اثنان فكل المستوعب النصف
وللثاني سدس وللثالث سدس والرابع سدس من الثلث ولو خرج الجميع مستحقا فله
الرجوع على البايع فانه يخرج في ثلث المدعى بملكته البايع فلا يرجع على اشكال ولو اقبل جازية
بجهة ثمة الكذب تقسم فالولد حرة والجارية مستولدة وعليه قيمتها والمهر وقيمة الولد للمهر
ان الجارية لم تقلم ان حرة فتم ولو قال المدعى كذبت شهدي بثلث لا دعواه
المسألة في الشهادات وفيه مطالب **الاول** في الصفات وفيه فصلان **الاول** في الشروط العامة
يشترط في الشاهد ستة امور **الاول** البلوغ فلا يقبل شهادة الصبي وان راضى آله المراجع
يشترط بلوغ عشرين سنين فصاعدا وعدم تغير قهقهة الشهادة واجتماعهم على البناح العقل
ولا يقبل شهادة الخبيث وتقبل بعض من يغتورده سال افاقته وكذا اعتقاد السهو والمتفصل

هذا هو الوجه في قوله
فان نكل احلف الاخر فان نكل
قسم بينهما يحصل للمستوعب
الربع والثلث الذي في يد
الثلث ويبقى نصف السدس
لخارج بالقرعة

هذا هو الوجه في قوله
فان نكل احلف الاخر فان نكل
قسم بينهما يحصل للمستوعب
الربع والثلث الذي في يد
الثلث ويبقى نصف السدس
لخارج بالقرعة

هذا هو الوجه في قوله
فان نكل احلف الاخر فان نكل
قسم بينهما يحصل للمستوعب
الربع والثلث الذي في يد
الثلث ويبقى نصف السدس
لخارج بالقرعة

هذا هو الوجه في قوله
فان نكل احلف الاخر فان نكل
قسم بينهما يحصل للمستوعب
الربع والثلث الذي في يد
الثلث ويبقى نصف السدس
لخارج بالقرعة

هذا هو الوجه في قوله
فان نكل احلف الاخر فان نكل
قسم بينهما يحصل للمستوعب
الربع والثلث الذي في يد
الثلث ويبقى نصف السدس
لخارج بالقرعة

هذا هو الوجه في قوله
فان نكل احلف الاخر فان نكل
قسم بينهما يحصل للمستوعب
الربع والثلث الذي في يد
الثلث ويبقى نصف السدس
لخارج بالقرعة

هذا هو الوجه في قوله
فان نكل احلف الاخر فان نكل
قسم بينهما يحصل للمستوعب
الربع والثلث الذي في يد
الثلث ويبقى نصف السدس
لخارج بالقرعة

هذا هو الحق الذي لا يبدل
في كل زمان ومكان
ولا يحد في كل زمان ومكان
ولا يحد في كل زمان ومكان

لا يقبل شهادة كذا اذا علم انه مريض لا يحتمل الخطأ **الايان** فلا يقبل شهادة غير المؤمن ان
كان مسلما ولا يقبل شهادة الذي ولا على مثله الا في الحقيقة مع عدم العلم **بالحال** والعدالة وهي
هيئة راسخة في النفس تبعث على ملازمة التقوى وتزول بمواقعة الكبار الكفر او عند الله
عليها النكاية بالقتل والزنا والوطء والغصب وبالأصل على الصغار وبما لا يقبل ولا يقع
الشك في فان الانسان لا يفتك منها والمخالف في الموضع او المصالح في الإجماع يقبل شهادته
وكذا ارباب الصنائع الدينية والمكرهات كالحاكم والوالي والواليق وبما لا يقبل ولا يقع
واللاعب بالحرام من غير رهان وتور شهادته للاعب بالمال كالفار كماله كالتزويج والطلاق
الاربعة عشر وان قصد الحذف وشارب الخمر وكل تسكر والقناع والعصير اذا غلا وان لا يقبل قبل
ذهاب ثلثه وسامع الغناء وهو مودة الصوت المشتغل على الترتيب المطرب وان كان في قرآن
وقاعده والتاعر الكاذب والذي يمجرب به مونا او تشيب بامارة معرفة غير محلة ومستمع
الزور والعود والصغير والذن الا في الاملاك والمختان خاصة وجميع آلات اللهو والمجاهد
وبما غرض المؤمن ظاهر ولا يلبس الحريم من الرجال والذهب والقاذف قبل التوبة وحد
الاكاذب نفسه او الغطية مع الصديق ظاهر ولو صدقه المصدق او اقام بيته فلا يصدق
ويجوز اتحاد الحشر للتحليل **طهارة** المولى في شهادته ولو الزنا وان قلت **ارفعها** لثمة
احدها ان يجبر الى نفسه نفعاً او يدفع ضرراً الشهادة المشتركة لشركاء فيها هو شر بالنية
وصاحب الدين للمجور عليه السيد المادون والوصي فيها هو وصي فيه اواة فلا تاجرح
مؤثرته قبل الاندلال او العاقلة بجميع شهود الحناية او الولي والوصي ولو شهد بالموثقة
المخرج او المريض قبل فلو شهد الرجلين بوصية فشهدوا بالمشاهدة من باخرى من التركة
قبل الجميع وثانيها العداوة الدينية ويحقق بالفرع على الحصة والغصب السور

هذا هو الحق الذي لا يبدل
في كل زمان ومكان
ولا يحد في كل زمان ومكان
ولا يحد في كل زمان ومكان

نصف الشاهد
المعقول والموثوق

او

او بالتقاذف اما الدينية فلا تمنع وتقبل شهادة العدو وعدوه ولو شهد بعض الزفقة لبعض
قاطع الطريق لم يقبل للثمة اما لوقالوا ارضوا لنا واخذوا او ليك قبلت ومنها دفع عار الكذب
فلو تاب الفاسق لتقبل شهادته ثم لم تقبل وقال الشيخ تقبل لو تابت اقبل شهادته ويرد
شهادة المتبع قبل السؤال للثمة الا في حقوقه تعالى او المصلحة العامة على اشكال ولا يصير
بالشيخ يجوز حيا ولو اخفى نفسه ليشهد قبلت ولا يحل على الحصن ومنها مهانة النفس
كالمسألة في كفه كمالنا وراؤا الماخذ ويرتكب ما لا يليق من المباحات بحيث يستحرمه وتاكدت
السنن اجمع والغيب لا تمنع الشهادة فيه وان قارب كالمولد ولولده والعكس والزوج لزوجته
والعكس والاخ لاختيه وكذا يقبل شهادة النسب على نسبته كالمولد والولد خاصة على
والصدقات لا تمنع الشهادة وان تاكدت الملاطفة وتقبل شهادة الاجير والضيف
الطلب في الشرط والمأخضة وهي خمسة **الحرية** فلا يقبل شهادة المملوك على مولاه
ويقبل له ولغيره على غيره على راي وكذا المدبر والمكاتب المشروط المطلق قبل الاداء ولو اد
البعض قال الشيخ تقبل غيبة ما يخبر به ولو اعترف قبلت على مولاه ولو اشهد غيبة على امرئ لم يصدق
اعتقها ومات في ملكه فبقية مروت شهادتها في اعتقها ما قاما بها قبلت ورجعا مدين لكن كبر للولد
استرقاها **الذكورة** فلا تقبل شهادة الشارعة الحد ودسطلت المرأة الزنا مطلقا ولو شهد ثلثة
رجال وامرأتان ثبت الزجر على الحصن ولو شهد رجلان وامرأتان نسوة ثبت الحبلد عليه خاصة
ولا يقبل لو شهد رجل وست نسوة او اكثر ولا تقبل ايضا الطلاق والمخلع والوكالة والوصية

هذا هو الحق الذي لا يبدل
في كل زمان ومكان
ولا يحد في كل زمان ومكان
ولا يحد في كل زمان ومكان

والنسب والاهل والاخرى قبول شهادتها في النكاح والعتيق والقصاص واما الذين في
الاموال كالقراض والقراض وعقود المعاوضات والوصية والوصية والوصية كذا في
والوقوف على اشكال فتثبت بآحاد وامرين وبين واما الولادة والامتنان وعيوب
فثبتت بالموثقة اذا كان خاصا
فثبتت بالموثقة اذا كان عاما

نصف الشاهد
المعقول والموثوق

الشهاد الباطنة والرضاع على اشكال فيقبل فيه شهادتين وان اقرن ويقبل في الديون والاموال شهادته
امراتين وبين ولا يقبل شهادتهن منفردات وان اقرن ويقبل شهادة الواحدة في ربع ميراث
المستقبل وربع الوصية من غير بين وشهادة امرأتين في النصف وهكذا او لا يقبل شهادة مادونه
الا ربع فيما يقبل فيه شهادتهن منفردات **في العدة** ولا يقبل شهادة الواحدة كماله لعلها
على رأي ائمة الزنا واللواط والتحقيق فلا يقبل بدون الاربع وثبت ما عدا ذلك من الجنائز
الموجبة للحد وكل حق يقبل بشهادتين خاصة وكذا الطلاق والخلع والوكالة والوصية اليه
والنكاح والعتق والارادة والعدة **في العلم** وهو شرط في جميع ما يشهد
بها النسب والملك المطلق والموت والنكاح والوقف والعتق والولاية فقد اختلف في ذلك
بلا استفاضة بان يتوالى الاخبار من جماعة من غير مودة او يشهد حتى يقارب العلم قال الشيخ
ولو شهد عدلان السامع شاهد اصل لان ثمة الاستفاضة الظن واليخبر للثمة استفاضة
الشهادة بالسب كالبيع والعتبة نوعا من الميراث **في حصول الشرائط العامة** في الشاهد
وقت الحمل في الطلاق خاصة ولا يشترط في غيره فلو شهد الصغير والكافر والعبد والفاسق ثم رثت
الموانع فاقاموا بها صحته في غيره وكذا الوشيد وابنه مع سماع عدلين ثم اقاموا بعد ذلك المانع
سقطت وان كانت قد رثت او لا ولو رثت شهادة الولد على والده ثم اعادة بعد موته سقطت
الطلب في مستند الشهادة وهو العلم اما استثنى اما المشاهدة فيما يقتر اليها وهو
الافعال كالنصب والقتل والرضاع والزنا والولادة وتقبل في شهادة الاصم والاخرس اذا
عرفت اشارته فان حصلت اعتمد الحاكم على عدلين عارفين بها وثبت الحكم بشهادته اصلا
لا يشاهدتها فاعا واما السامع والبصر معا فما يقتر اليهما كما لا قول الصادر عن الجمهور عند الشاهد
مثل العتق فان السامع يقتر اليه لفظه والبطر يقره المتلفذ اما السامع وحده فلا قول

في العلم وهو شرط في جميع ما يشهد به العلم قال الشيخ ولو شهد عدلان السامع شاهد اصل لان ثمة الاستفاضة الظن واليخبر للثمة استفاضة الشهادة بالسب كالبيع والعتبة نوعا من الميراث في حصول الشرائط العامة في الشاهد وقت الحمل في الطلاق خاصة ولا يشترط في غيره فلو شهد الصغير والكافر والعبد والفاسق ثم رثت الموانع فاقاموا بها صحته في غيره وكذا الوشيد وابنه مع سماع عدلين ثم اقاموا بعد ذلك المانع سقطت وان كانت قد رثت او لا ولو رثت شهادة الولد على والده ثم اعادة بعد موته سقطت

الصادرة

الصادرة من المعلوم عند الشاهد فان الامم تقبل شهادته اذا عرف صوت المتلفذ بحيث لا يغير به الشك
ولو لم يعرفه وعرفه عدلان عنده فكالعارف وكذا الوشيد على القبض ويقبل شهادته على شهادة غيره
فيما لا يتجسس الحاكم يحول النسب يشهد على عينة فان مات احضر مجلس الحكم فان دفن ليشتبه
وتعدت الشهادة ويجوز كنف وجه المرأة للشهادة ثم الشاهد ان عرف المشهود عليه فعد
الى ان يتخلص من غيره ويجوز ان يشهد بالحلة الخاصة او المشتركة ناصرا وان جهله افتقر
للمعرفتين ذكرين عن لبن ويكون شاهد اصل لا فرع عليهما ولو بيع بجلا يستحق صيا او كبر اسكنا
غير مكر لم يشهد بالسب واذا اجتمع في الملك اليد والعرق بالبناء والادعاء وشبه ذلك
غير مانع جازت الشهادة بالملك المطلق وهل على اليد الشهادة بالملك المطلق لا فرق في ذلك
ويشهد بالا سار مع الخيرة بالباطل وقران الاحوال كصير في الضم والبيع في الطلوع **في الشاهد**
في الشاهد والعين وثبت بذلك كل ما كان مالا او القصور ومنه المالك المعاديات كالبيع والبيعة والبيعة
الموجبة للدية كالخطا وشهدت والولد والمباشرة في النكاح والوقف اشكال ولا يشهد
بذلك المحرور ولا الخلع والطلاق والرجعة والعتق والتدريس والكتابة والنسب والوكالة والوصية
في اليد وعيوب النساء وشروط الشهادة او لا يشهد عن الشاهد فلو حلف قبل ذلك وحيت اعاد
تعدوها وحل في القضاء بالشاهد او باليمين او بها اشكال يظهر فائدة ثمة في الرجوع ولو اقام الجماعة
شاهد اعقبها ويحق سورهم او بوصية الميت لهم في حلف استحق نصيبه خاصة ولو كانت
فيه صغائر او محنون اخر نصيبه حتى يحلف بعد رثته ولا يؤخذ من الخصم او يحلف وان رثت لويات
قبله ولو اخل المحافل اليقين كان لوائمه اللطف ولا يؤخذ بعد موته في وجوب اعادة الشهادة اشكال
اما لو كان لوائمه اللطف ولو كان في الورثة فابح حلف اذا حضر من غير اعادة الشهادة ولا
اذا بلغ الصبي ولو اقام الشاهد من استوفى نصيب المحنون والصبي الذي لم يرجع ويؤخذ
في العلم وهو شرط في جميع ما يشهد به العلم قال الشيخ ولو شهد عدلان السامع شاهد اصل لان ثمة الاستفاضة الظن واليخبر للثمة استفاضة الشهادة بالسب كالبيع والعتبة نوعا من الميراث في حصول الشرائط العامة في الشاهد وقت الحمل في الطلاق خاصة ولا يشترط في غيره فلو شهد الصغير والكافر والعبد والفاسق ثم رثت الموانع فاقاموا بها صحته في غيره وكذا الوشيد وابنه مع سماع عدلين ثم اقاموا بعد ذلك المانع سقطت وان كانت قد رثت او لا ولو رثت شهادة الولد على والده ثم اعادة بعد موته سقطت

الصادرة

في العلم وهو شرط في جميع ما يشهد به العلم قال الشيخ ولو شهد عدلان السامع شاهد اصل لان ثمة الاستفاضة الظن واليخبر للثمة استفاضة الشهادة بالسب كالبيع والعتبة نوعا من الميراث في حصول الشرائط العامة في الشاهد وقت الحمل في الطلاق خاصة ولا يشترط في غيره فلو شهد الصغير والكافر والعبد والفاسق ثم رثت الموانع فاقاموا بها صحته في غيره وكذا الوشيد وابنه مع سماع عدلين ثم اقاموا بعد ذلك المانع سقطت وان كانت قد رثت او لا ولو رثت شهادة الولد على والده ثم اعادة بعد موته سقطت

نصيب الغائب ان كان عيناً او موضع في يده ان راي الحاكم ذلك ولا استوفى المأخر حصته من
الدين ليس بأحد للغائب وان كان عيناً شاهد واذا ادعى عيناً انماها وقف عليها وقت
تشرى ثبت الوقف بين وشاهد وان كل واحد من المصدقين واستحق الآخر فاما ان نصيب
الحالف لا يستحق البطين الثاني بغير بين ونصيب الناكل للبطين الثاني ان حلفوا ولو
نكلا مع الحلف البطين الثاني اذا ماتوا فلو حلف الاول والثاني ثم صار احدهم وله
ضار او باعاً يتوقف الزرع فان حلف بعد بلوغه اخذ وان استع قال الشيخ يرجع الى الثلث
ولومات اخذهم قبل بلوغه من الثلث من حين الموت فان حلف اخذ الجميع وان كان
الزروع الحين الوفاة لو شره الميت والاخوين والثلث من حين الوفاة للاخوين وفيه نظر ولو
ادعيا وقت التوقف كفت بينهما عن بين البطين الثاني ولو ادعى بعض الورثة لو حلف
مع شاهد وثبت فان نكل كان نصيبه طلقاً في حق الديون والوصايا فان فضل لم يثنى كان
وقفا ونصيب الباقيين طلقاً ولو نكل البطين الاول من البين كان البطين الثاني الحلف ولو ادعى
عبد ان يذبحه وان اعتقه لم يثبت بالشاهد والبين ولو اتام شاهد اقبل العمد كان لو ثاب
وجازا ثبات دعواه بالقسم على البين الواحدة ولو ادعى جارية ولولها انها مستولدة
حلف مع الشاهد وثبت ملك المستولدة وعققت عند موته باقراره ولا يثبت نسب الولد
وحرثته **المطلب الرابع** في الشهادة على الشهادة والنظر في امور أربعة **الاول** المحل يثبت في
حقوق الناس وان كانت عقوبة كالقصاص او غير عقوبة كالطلاق والعق و النسب وكل
كالقرض او عقد معاوضة كالبيع ولا يطلع عليه البج العيوب النساء والولادة والاستهلال
في حد السرقة والعقوبات خلاف ذلك يثبت في غيرهما من الحدود اجماعاً وثبت الاقرار بالباطل
والزنا بالعدة والحال او على البينة بآهدين والشاهد على الشهادة كالاتبات الحديل

وقد نكل الاخرى الرجوع
لا يشك في انهم اشقوا الوقت
وتكبر الحاكم ولا تم شقوتهم
بان الكل مستحق ولو لا شره
حلفت الاول فكان على بعض
بيني لا يثبت حق الاخرى
وذلك يعود على الاولان
الوقوف على حكم

الزنا بالعدة والحال او على البينة بآهدين
والشاهد على الشهادة كالاتبات الحديل

ولا يثبت على ما ذكره في بعض المواضع
اذا سبق وقضى

فيما ذكره في بعض المواضع
اذا سبق وقضى

لا تشا حرمته النكاح وتحريم الكل في المأكولة ووجوب بيع غيرها **الثاني** الاستدعاء وان يقول
شاهد او اصل الشاهد على شهادتي اني اشهد بك او وند ان يسمع شهادتي عند الحاكم او دون منه
ان يسمع شهادتي اني اشهد ان فلان على فلان بك استجب كذا اني هذه الصور يجوز التحال ولو
لم يذكر السبب لم يجز ولو قال عندي شهادة بحرمته فلان فكالسبب ولدان يقولون **الثالث**
اشهدن على شهادته وفي البواقي شهدت على شهادته واشهد ان فلانا اشهد **الرابع**
العدد ويشهد على كل واحد شاهدان ولو شهد الاثنان على اثنين او كان الاك
الاصل مع اخر على شهادة الاصل الثاني او شهد الاثنان على اثنين او كان الاك
شاهد او امرأتين او امرج نساء فيما يجوز فشاهد الاثنان على كل واحد منهم قبل وصل
يقبل شهادة النساء على الشهادة فيما يقبل فيه شهادتهن خاصة كعيوب الباطنة و
الاستهلال فيمنه **في شرط الحكم بها** في بيع شهادته الفرج على عند
تعذر شاهد الاصل اما المرض او غيبة او ضابط المشقة ولا بأس بموت شاهد الاصل وفيه
موضع وجوبه وورده وماده ولو طرأ فق او عداوة او دعة طرحت ولو انك الاصل طرحت على الاول
حكم شهادة الفرج ثم حضر الاصل اقبل على الفقه ولا عزم ويشترط تسمية الاصل في التعديل فان عدله
او عرف الحاكم العدل الحكم ولا يحجب وليس عليه ان يشهد على صدق شاهد الاصل في الرجوع وهو اما
من شهادة العقوبة او البضع او المال الاول العقوبة فان رجع قبل القضاء لم يقض ووجب جدد القضا
ان شهد الزنا ولو قال غلطاً احتل سقوطه ولو لم يصحح الرجوع الى الحاكم لتوقف ثم عاد وقال
اقض فلما قرب القضاء وفي وجوب الامادة اشكال وان رجع بعد القضاء وقبل الاستيفاء يقض
الحكم سواء كان حداً لله تعالى او لادى ولو رجع بعد الاستيفاء القصاص اقتضى منه ان قال
تعدت ثم اخذ منه الدية ولو اختلفت فيما العائد القصاص وعلى الخطي الدية ولو لم يمتل
اشايت

فيما ذكره في بعض المواضع
اذا سبق وقضى

فيما ذكره في بعض المواضع
اذا سبق وقضى

فيما ذكره في بعض المواضع
اذا سبق وقضى

في كل واحد من الشاهدين اثنتان
في كل واحد من الشاهدين اثنتان

الجميع مع تعدد دفع ما فضل من ويرة صاحبه اليهم وقتل البعض ودفع ما فضل ويرة صاحبه
الباقى من الشهود الاكال بعد اسقاط حق المقتولين ولورجع احد الاثنين خاصة فعليه نصف الحيا
فان اقتضى الولي منه دفع نصف الدية ولا يحد النصف ولا سبيل على الاخر ولورجع احد شهود
الزنا بعد الرجوع وقال تعدت ولم يرد افقد الباقي اقتضى منه خاصة ويدفع الولي اليه ثلث اربع
الدية ولورجع ولي القصاص المباشرة فعليه القصاص خاصة ولورجع المزدحم فلا قصاص وعليه الدية
ولو قال الشاهد تعدت ولكن لم يعلم انه يقتل بقولي ولا قرب الدية اما الوضوب المويض ضابط
مثله دون الصحيح ولورجع بالبعض والقصاص ولو ثبت انهم شهدوا بالزنا وقضى الحكم فان قتل
اقتضى من الشهود ولورجع احد شهود الزنا واحد شاهد من الاحصان في وقتل من الرجم
النصف اشكال ولورجع احد شهود الزنا واحد شاهد من الاحصان في وقتل من الرجم
اشكال البضع اذا رجعا من الطلاق قبل الحكم بطلت ونقضت الزوجه ولورجعا
بعده لم ينقض وعنه نصف المسمى ان لم يدخل ولو دخل فلا رجوع الرجل وعنه المسمى من
الشهادة بالوضاع المحرم فعلى الرجل السدس وعلى كل امرأة نصف سدس
رجعا قبل الحكم بطلت المال ولورجعا قبل الحكم بطلت ولورجعا بعده لم ينقض وان لم يستوف
او كانت العين فاعية على رايه والميراثان فعلى الرجل النصف وعلى كل امرأة ربع ولو كن عشر نسوة
فعلى الرجل السدس وعلى كل واحد نصف سدس ولو شهد ثلثة ورجع واحد فالوجه الرجوع
عليه بالثلث ولو ثبت تزويرهم استعبدت العين ولو تعدت غيرهم الشهود ولو طهر كونهما عديين
او كافين او عيين بطل القضاء ولو كان في قتل وجبت الدية على بيت المال
في اتحاد الشهادة يشترط تواتر الشاهدين على شئ واحد معنى فلو قال احد ها غصب
والاخر اتزيع قهر اثبت ولو اختلفا معنى كان يشهد احد ها بالمبيع والاخر بان الاقرار به لم يصح
في الشهادة

في كل واحد من الشاهدين اثنتان
في كل واحد من الشاهدين اثنتان

في كل واحد من الشاهدين اثنتان
في كل واحد من الشاهدين اثنتان

في كل واحد من الشاهدين اثنتان
في كل واحد من الشاهدين اثنتان

ولم ان يحلف مع ايها شاعر ولو شهدا بالسرقة في وقتين لم يحكم سواء اتحدت العين او لا وكذا
لو اختلفا في عين المسروق او اختلفا في قهر الثمن في المبيع ولم يحلف مع من شاء ولو شهد لبيع
كل واحد شاهدين ثبت الثمن الزايد ولو شهد احد ها باقرا باقرا والآخر باقرا بالعين في زمان
واحد فكل ذلك وان تعدت اليه بها وحلف مع شاهدين لا يقين على الزيادة ان شاء وكذا لو
شهد احد ها بان يعة المسروق درهم والاخره رهران ثبت الدرهم بها وحلف مع الآخر ولو شهد
احد ها بالغزو او القتل غدة والاخر غيبة لم يحكم
ليست شرطه شئ من العقوبة سوى الطلاق ونسخت في النكاح والرجعة والمبيع والمكسب لها فلو كان
كاذبة نقس الامر لم يحل الشهادة الاخذ ما لم يعاصمه الدعوى او يحل كذب الشاهدين والا
بالشهادة واجبة على الكفاية لزاما مع الصريح غير المتحقق وكذا القتل ولو مات الشاهد ان قبل الحكم
حكم بها ولو جعل العدة الزكية بعد الموت ولو سقا بعد الاقامة قبل الحكم بها لم ينقض حقيقة
تعال او لو شهد المورثها فاقبل الحكم لم يحكم ولو حكم بها ثم رجعا مطلقا لم ينقض ولو عني المخرج
الوقت وكان متقدما على الشهادة نقض والا فلا ولو كان الحاكم قطلا او رجعا فالدية في بيت المال
وان كان المباشر الولي مع اذن الحاكم ولو حكم بالدية ولو كان مالا رده ولو تلفت
ضمنه القايض ولو شهد وارثان انه رجع عن الوصية لزيد بالوصية لغيره بالوصية لم يرد القبول
خلافا للشيخ ولو شهد اجنبي بالرجوع عما اوصى به لزيد المخرج حلف مع شاهدين واثبت
الاولي بشاهدين اذا تناقض ولو سال العبد التفرقة حتى تركه شهودا وعقده او سال مقبع شاهدين
بالمال حبس القاري حتى يكم قال الشيخ اجيبا وفيه نظر
وفيهم مقاصد الاول في الزنا وفيه مقاصد الثاني في الزنا والمال ذكر الانسان حتى تغيب
الحققة فخرج امرأة قتيلا او برأحة من غير سبب مبيع ولا شبهة وينتظر في الحد العلم بالخير

في كل واحد من الشاهدين اثنتان
في كل واحد من الشاهدين اثنتان

على الحرمة

والبلوغ والاختيار فلو تزوج العقد الزوج جميعا سقط ولا يسقط الحد بالعقد مع العلم بفساده ولا يستحق الحد
 الزوج معه ولو تزوج الحلال بعد أو بغيره كالإباحة فلا حد ولو تشبهت عليه حدث هي دون ذلك ولو كان
 أو أحدهما فإلا حد ولو تزوجها الزوجية ولو ادعاهما أحدهما سقط عنه وإن كذب الآخر من غير يمين ولا
 يمين أو ادعى التهمة ولو زنى المحنون بعاقله حدث دون ذلك والعكس ولو كانا محنوين فلا حد ويحد الآخر إلا بيمين
 مع نفي يميني ولو عقد فاسد أتواهم الحلال به فلا حد ولا حد في التحريم المأخوذ من الفلأحد والآخر المقتول
 ويستحق الزوج مع الشروط السابقة الإحصان وهو التكليف والحرية والاصابة مخرج ملوك يعقد
 دأبها أو ملك من محن من بعد وعليه وروخ المرأة كالرجل والعاسد والمشتهر لا يحصنان في التحريم المطلقة
 وجعده عن الإحصان وتخرج البائنة ولو تزوجت الرجعية عالم بالحرية خرجت ويحد الزوج مع علة
 بالتحريم والعدة ولو جعل أحداهما لآخر ولو علم أحد الزوجين اختص بالحد التام ويقبل مع أوامره الجمل من
 المحفل خاصة ولا يشهد الإحصان في الواطئين لو كان أحدهما مختارهم وجعل الآخر ويستطيع
 إحصان الرجل عقل المرأة ويلوغها فلور في المحسن مجنونة أو صغيرة فلا حد في إحصان المرأة بلوغ
 الرجل خاصة فلور زنت المحسن صغير فلا حد ولو زنت مجنونة خرجت ويستطيع وقوع الإحصان بعد المرأة
 والتكليف ويجعده الخالع **المسلم الثاني** في شيوته وأما ثبت أحدا من الإقرار ويشترط فيه العدد
 وهو أربع مرات فلو أقر أقل فلا حد وعقد وبلوغ المقر عقله واختياره وحديثه سواء الذكور والإناث في
 إقرار كل إقراره مطلق ولا يقبل إقرار الآخرين بالإشارة ولو نسب لم يثبت بحقه إقراره بغير
 سبب بالحق للفرق على أشكاله ولو بين الحد المقر ضرب حتى يفي أو يبلغ ما يفي ولو أقر الزوج
 سقط الحد ولا يسقط بانكاره ولو ثبت تخير الأمامة الإقامة وعدمها جلد الأورجاء والحل من
 الحائض من بعل لا يوجب الزنا ولا يقر التماس ترك الحد والعهد والاشناع من التمكن مقام الجوع
الثالث البينة ويشترط الغد وهو أربعة رجال أو ثلثة وأمرتان ولو شهد رجلان أربع نسوة

أراد

اشتراط

ثبت

المكاتب

ثبت الحليل دون الزوج ولا يقبل دون ذلك بل يحد الشهود للفرية ولو كان الزوج أحدهما لا أقرب حد للفرية
 والمعاينة للأللاج فلو شهد بالزنا من دونها حد والفرية وكفى أن يقولوا لا سبب القليل والاتفاق في
 جميع الصفات فلو شهد بعض المعانين والباقي من غيرها أو بعض زمان أو أوتى بها في غير الزوج والحد
 للفرية ولو شهد اثنين بأكراه والاثنان بالمطالبة حد الشهود على رأي والزاني عار له ولا حد عليها ولو
 أحدهما لا قاصد للفرق ولو يرقب إتمام الشهادة ولو شهدوا بغير نكاح سمعت وكذا لو شهدوا
 على كثيرين اثنين وينفي تفرق الشهود الإقامة بعد الاجتماع ولو شهد أربعة شهد أربع نسوة
 بالأكراه ولا حد ولا على الشهود على أن لا يسقط بالبينة قبل البينة لا بعد وأما الحكم الحاكم على ولو شهد
 بعض وروت شهادته في الدفين حد الجسد وأن ردت حتى على رأي **المسلم الثاني** في شيوته وأما ثبت أحدا من الإقرار ويشترط فيه العدد
 وهي أربعة **الاول** القتل ويجب على الزاني بالحرمان فسحا كالم قايمة أو امرأة كالب وعلم المجرم على الزنا
 المسلمة سواء النسخ والمثاب والحد والعبد والمحرر والمسلم والكافر **الثاني** الزوج والحليل ويحتمل على

هذا إذا كان الزوج قد مات
 والفرية وكفى أن يقولوا لا سبب القليل والاتفاق في
 جميع الصفات فلو شهد بعض المعانين والباقي من غيرها أو بعض زمان أو أوتى بها في غير الزوج والحد
 للفرية ولو شهد اثنين بأكراه والاثنان بالمطالبة حد الشهود على رأي والزاني عار له ولا حد عليها ولو
 أحدهما لا قاصد للفرق ولو يرقب إتمام الشهادة ولو شهدوا بغير نكاح سمعت وكذا لو شهدوا
 على كثيرين اثنين وينفي تفرق الشهود الإقامة بعد الاجتماع ولو شهد أربعة شهد أربع نسوة

المحسن والمحصنة واشترط النسخ في الجمع الشريعة واجب على الشاب الزوج خاصة ويحد الحليل وكذا
 لو اجتمعت الحدود ويحد بالأكافوت معدا الآخر لا يتوقع ترك جلد واحد ويحد من المجرم المحقونة والمرأة
 المصدرة فان قرأ يمين أن ثبت البينة وكذا البينة وقيل يشترط أصابة الجارية وسد الشهود بالزجر
 وجوبا وفي المقرين الأم يستحب الإشعار وإحصان طائفة وأقلها واحدة الحد وضع الجارية ولا يحد
 من عليه حد نكاح من بعد جهه ولو غاب الشهود أو ماتوا أو الرشق الحد ويرجمه البعض والخاصة
الثالث الحليل والحرة والتعريب وهو واجب على الذكر المستغنى والمحسن وهل يشترط أن يكون
 ملكا فكذا لا يحد ما يحد وتعريب من مصره مشتهر ويحليل مجترأ قايما أشد الضرب ويفرق عاصم
 ويشقي وجهه ورأسه وفجده المرأة تعذب جالسته قدر استطاعت عليها ثيابها ولا يقام في شدة
 الحر والبرد على ينظر التوسط في العصف طرافه في الشتاء أو وسطه في الصيف والعقد وكذا للزنا

صنف

يحد

يحد

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

شهادت القرائن بالبرهان
الوحي بالانصاف بالبرهان
تتبع الحق بالبرهان
والله اعلم بالصواب

الموضع
الحزب العود
الحصين قانوس

100

بہارِ نادر و مخدوم
المجلد ۱۰
حرکت صحیح

والله اعلم

سنة الف و مائة و ثمانين و اربع

روایا باسمه

ويعملون في الآخرة
عبدوا ربهم

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الحقيق كبر التوكل مصدور حقيق
عنتم ولفظ حقيق وعنه
اطلاق حقا

والله اعلم

المجلد الثاني

[illegible][illegible]

المصري
(مصر)

الموسم

2006
1000

10/11/18
10/12/18
10/13/18
10/14/18
10/15/18
10/16/18
10/17/18
10/18/18
10/19/18
10/20/18
10/21/18
10/22/18
10/23/18
10/24/18
10/25/18
10/26/18
10/27/18
10/28/18
10/29/18
10/30/18
10/31/18
11/1/18
11/2/18
11/3/18
11/4/18
11/5/18
11/6/18
11/7/18
11/8/18
11/9/18
11/10/18
11/11/18
11/12/18
11/13/18
11/14/18
11/15/18
11/16/18
11/17/18
11/18/18
11/19/18
11/20/18
11/21/18
11/22/18
11/23/18
11/24/18
11/25/18
11/26/18
11/27/18
11/28/18
11/29/18
11/30/18
12/1/18
12/2/18
12/3/18
12/4/18
12/5/18
12/6/18
12/7/18
12/8/18
12/9/18
12/10/18
12/11/18
12/12/18
12/13/18
12/14/18
12/15/18
12/16/18
12/17/18
12/18/18
12/19/18
12/20/18
12/21/18
12/22/18
12/23/18
12/24/18
12/25/18
12/26/18
12/27/18
12/28/18
12/29/18
12/30/18
12/31/18
1/1/19
1/2/19
1/3/19
1/4/19
1/5/19
1/6/19
1/7/19
1/8/19
1/9/19
1/10/19
1/11/19
1/12/19
1/13/19
1/14/19
1/15/19
1/16/19
1/17/19
1/18/19
1/19/19
1/20/19
1/21/19
1/22/19
1/23/19
1/24/19
1/25/19
1/26/19
1/27/19
1/28/19
1/29/19
1/30/19
1/31/19
2/1/19
2/2/19
2/3/19
2/4/19
2/5/19
2/6/19
2/7/19
2/8/19
2/9/19
2/10/19
2/11/19
2/12/19
2/13/19
2/14/19
2/15/19
2/16/19
2/17/19
2/18/19
2/19/19
2/20/19
2/21/19
2/22/19
2/23/19
2/24/19
2/25/19
2/26/19
2/27/19
2/28/19
2/29/19
2/30/19
3/1/19
3/2/19
3/3/19
3/4/19
3/5/19
3/6/19
3/7/19
3/8/19
3/9/19
3/10/19
3/11/19
3/12/19
3/13/19
3/14/19
3/15/19
3/16/19
3/17/19
3/18/19
3/19/19
3/20/19
3/21/19
3/22/19
3/23/19
3/24/19
3/25/19
3/26/19
3/27/19
3/28/19
3/29/19
3/30/19
3/31/19
4/1/19
4/2/19
4/3/19
4/4/19
4/5/19
4/6/19
4/7/19
4/8/19
4/9/19
4/10/19
4/11/19
4/12/19
4/13/19
4/14/19
4/15/19
4/16/19
4/17/19
4/18/19
4/19/19
4/20/19
4/21/19
4/22/19
4/23/19
4/24/19
4/25/19
4/26/19
4/27/19
4/28/19
4/29/19
4/30/19
5/1/19
5/2/19
5/3/19
5/4/19
5/5/19
5/6/19
5/7/19
5/8/19
5/9/19
5/10/19
5/11/19
5/12/19
5/13/19
5/14/19
5/15/19
5/16/19
5/17/19
5/18/19
5/19/19
5/20/19
5/21/19
5/22/19
5/23/19
5/24/19
5/25/19
5/26/19
5/27/19
5/28/19
5/29/19
5/30/19
5/31/19
6/1/19
6/2/19
6/3/19
6/4/19
6/5/19
6/6/19
6/7/19
6/8/19
6/9/19
6/10/19
6/11/19
6/12/19
6/13/19
6/14/19
6/15/19
6/16/19
6/17/19
6/18/19
6/19/19
6/20/19
6/21/19
6/22/19
6/23/19
6/24/19
6/25/19
6/26/19
6/27/19
6/28/19
6/29/19
6/30/19
7/1/19
7/2/19
7/3/19
7/4/19
7/5/19
7/6/19
7/7/19
7/8/19
7/9/19
7/10/19
7/11/19
7/12/19
7/13/19
7/14/19
7/15/19
7/16/19
7/17/19
7/18/19
7/19/19
7/20/19
7/21/19
7/22/19
7/23/19
7/24/19
7/25/19
7/26/19
7/27/19
7/28/19
7/29/19
7/30/19
7/31/19
8/1/19
8/2/19
8/3/19
8/4/19
8/5/19
8/6/19
8/7/19
8/8/19
8/9/19
8/10/19
8/11/19
8/12/19
8/13/19
8/14/19
8/15/19
8/16/19
8/17/19
8/18/19
8/19/19
8/20/19
8/21/19
8/22/19
8/23/19
8/24/19
8/25/19
8/26/19
8/27/19
8/28/19
8/29/19
8/30/19
8/31/19
9/1/19
9/2/19
9/3/19
9/4/19
9/5/19
9/6/19
9/7/19
9/8/19
9/9/19
9/10/19
9/11/19
9/12/19
9/13/19
9/14/19
9/15/19
9/16/19
9/17/19
9/18/19
9/19/19
9/20/19
9/21/19
9/22/19
9/23/19
9/24/19
9/25/19
9/26/19
9/27/19
9/28/19
9/29/19
9/30/19
10/1/19
10/2/19
10/3/19
10/4/19
10/5/19
10/6/19
10/7/19
10/8/19
10/9/19
10/10/19
10/11/19
10/12/19
10/13/19
10/14/19
10/15/19
10/16/19
10/17/19
10/18/19
10/19/19
10/20/19
10/21/19
10/22/19
10/23/19
10/24/19
10/25/19
10/26/19
10/27/19
10/28/19
10/29/19
10/30/19
10/31/19
11/1/19
11/2/19
11/3/19
11/4/19
11/5/19
11/6/19
11/7/19
11/8/19
11/9/19
11/10/19
11/11/19
11/12/19
11/13/19
11/14/19
11/15/19
11/16/19
11/17/19
11/18/19
11/19/19
11/20/19
11/21/19
11/22/19
11/23/19
11/24/19
11/25/19
11/26/19
11/27/19
11/28/19
11/29/19
11/30/19
12/1/19
12/2/19
12/3/19
12/4/19
12/5/19
12/6/19
12/7/19
12/8/19
12/9/19
12/10/19
12/11/19
12/12/19
12/13/19
12/14/19
12/15/19
12/16/19
12/17/19
12/18/19
12/19/19
12/20/19
12/21/19
12/22/19
12/23/19
12/24/19
12/25/19
12/26/19
12/27/19
12/28/19
12/29/19
12/30/19
12/31/19
1/1/2

المباشر بالواقعة من عال فقد انان بضعين فلا قصاص على الراجع بخلاف الموت ولو اعتدلا
كالأرواح على القتل فالقصاص على المباشر ويجبس المكره اياها ولو اكره على صعدو وتجره من لقي
فعلية الدية ولو قال قتلته ولا فتلتك سقط القصاص والدية دون الاثم ولو اجتمع المباشر
مع مثله تقدم الاثمي فلو جحد حتى جعله كالزبوح وقتله الشاة فالقود على الاول ولو قتل من فرغ
احتشاه وهو يموت بعد يومين او ثلثه تطعما فالقود على القاتل للاستقرار بالحيرة بخلاف حكمه
المنذوب ولو قطع احد يمايده من الكعب والآخر من المرقق وسر اسنانيا ولو قطع احدهما يد
وقتلته اخر انقطعت سراية الاول ولو قتل من بض اسنانيا فالقود ولو اسك واحد وقتل ثان
القاتل وحلده المسك السجين وسملت عين الناظر ولو قهر الصبي والمجنون على القتل بالقصاص
عليه لانها كالالة ولو كان بمنزلة غير المألوف فالدية على عاقلته ولو كان ملوكا فالدية في رقبته
ويحقق الاكراه فيما دون النفس فلو اكرهه على قطع يد احدهما فاختار فالأقرب القصاص
على الاخر ولو اجتمع سببان ضمن من سبق سببه بالجناية كواضع الحجر الطريق لو عشرة فرغ
من حجرها اخره الطريق فالضمان على واضع الحجر ولو كان احدهما عاويا احتصن بالضمان ولو نصب
سكينه في الطريق فوقع انسان فقتله السكين فالضمان على الجاني ولو قال القوم شك
في الجاني تسليم السبينة وعليه ضمانه ضمن وان شاك صاحب المتاع في الحاجة ولو احتصن لم يعمل
الاخذ بخلاف مرقى ثوبك وعليه ضمانه او القوم متاعك عجزوا عن علي ضمانه ولو قال عظم
ضمانه مع الركبان فاشعوا فقال اردت السواوي ألزم بحصة خاصته ولو ادعى اذ نهم حلقوا
ولو قال الميزان قتل نفسك فلا شيء على المذنب والآ القود ولو اكره العاقل على قتل نفسه فلا ضمان عليه
اذا لا يتحقق هذا الاكراه ولو علم الولي التزوير وراى القصاص فالقود عليه دون الشهود ولو
جرحه فانه مل جرح احدهما وسرى الاخر فالأخر قاتل يقتل بعد رد دية الجرح والاول

[illegible]

جامع

ويخبرنا عن حبيب شحاته النفسى
 ويخبرنا العالم بجمع القدرة
 ويستعد العود إلى الوطن
 المالى الجليل إذا عطف ضم
 قولا ولو ان يتقدم يستطع
 انقضاء صلاحيته يستطع
 بجاء على جرحه ياتك

تصديق الوفاة

جارج ولوعنى على الولي مدعى ان مال حرجه لم يقبل في حق الاخر فبعد الاخر نصف الحياية في مال المتوفى
حياية الجرح **المطالبة الثانية** في العقوبة يجب بقتل العمد والعدوان كفاية الجمع على ما سبق والقصاص
مع الشرايط الالائية ولا يجب الدية الاصلها فلو عفى عن القصاص ولم يشط للمال سقطت الدية
ولو عفى على المال سقطت القود ثم ان رضى الجاني سقطت وجب المال والا فلو دلو لم يرضى الى
الدية جاز ان يقتدى بالكثير ولو لم يرضى الجاني بالدية فالقود ولا ان يرضى على القاتل ولو لم يكن
قاتل العمد بالدية على راي وكذا الوهر بفل يقيم عليه حتى مات ولو لم يكن مال سقطت وبخلاف المال
حتى تقصع وترضع ان تقدر غيرهما وان تجد دحلها بعد الحياية ولو اذعت وتخرجت فمواها
شهادة القوا بالوجود المتصرف ولو بان الحمل بعد القصاص فالدية على القاتل مع عله ولو حمل
ففعلا الحاكم ان علم ولا يضمن للمقتص سرية القصاص مع عدم التقدي فان اعترف بالتعد اقتص
في الرايد وان اعترف بالمطالبة اخذت ويثبت وصحة في الخطا مع اليقين ويثبت القصاص في
الطرف لكل من ثبت له القصاص في النفس ولا يقتص الا بالتيقن غير الكمال والمسموم وان
قتل بغيره ويقتصر قتله على ضرب العنق من غير تشاوان كان قد فعله واجرة القصاص على
المال فان ضاق فعلا القاتل ويقضي بالقصاص مع التيقن كمع اشتباه التلف بغير الحياية
فيقتص بجزء الجرح خاصة ويرث القصاص والدية وارث المال عدا الزوج والزوجة
في القصاص ويرثان من الدية ان رضى الاولياء بها ولو عفى الولي عن القصاص فلا دية لها
ولو عفى عن دية الخطا فلها نفسها ويستحب للامام احضار عارفين عند الاستفتاء ولو
اتحد مستحق القصاص فلا ولي اذن الحاكم وليس واجبا على راي وان تعدد وجب الاتفاق
او الاذن ولا يجوز للحدوم المبادرة على راي فان ياد ضمن حصص الباقيين ولو كان النحى
صغيرا فللولي استفتاء وحقه على راي ولو اختار بعض المتعددين الدية ورضى الباقي

على ان في الدنيا
 الدنيا الى العالم
 كما كان على اعداء
 وفيه القول على
 حصة الحق من
 ان تم الى على
 هذا الا ان
 قبل ما في العار
 وجميعنا على
 ع ل
 ان كان في الدنيا
 هناك من شئ
 استمر الى ان
 من شئ في
 وفيه الحق من
 دون الحق في
 شئ من الحق
 في ان كان
 على ان في
 مع جميع المال
 على الحق من
 على الجاهل

يعمل الولد معني العمل فابال المصطف احد الذين قواك والاه

تلبا بين القصاص بعد رد نصيب المغادى ولو لم يرض القاتل جاز القصاص لطلبه بعد رد
نصيب شريكه من الدية ولو عفى البعض جاز الباقي القصاص بعد نصيب العاق من الدية
على القاتل ولو اقتصر مدعى العفو على شريكه على ما اقتضت الحال ولا الهاء والشريك
على حاله شريك القصاص ولا يولى القصاص من دون خان الدية للذي ان عاى ولو اقتصر
الوكيل بعد حكمة العمل بغيره القصاص ولا فلا عفى ولو استوفى بعد العفو جاز القصاص
ويرجع على المولى ولو عفى مقطوع اليد فقتله القاطع قتله بعد رد دية اليد على شكل
وكذا لو قتل مقطوع اليد قصاصا او اخذ ديتها ولا يرد ولو قطعها بغير اصابه قطع
كف بعد رد دية الاصابع ولو يرد بعد القصاص من النفس مع ظن الموت فان خشي الموت
بالموت اقتصر بعد القصاص منه ولا يقتل من غير قصاص ويقتل قصاص الطرف قصاص
النفس مع اتحاد الجاني والضربة فلو قتل الجاني او ضربة الواحدة يمتنع من دخول مدعى الطرف
في دية النفس مع اتحاد الجاني **الكتاب الرابع** في الاستيفاء مع الاشتراك لو اشترك الاب
او ام في مقتضى منه مع من يقتضى مقتضى من الشريك بعد رد الاخر عليه فاضل جنايته ولو كان
الشريك مسجورا لولى ولو اشترك جماعة قتل واحد فلولي قتل واحد ويرد الباقيون ما
فضل من جنايته وقتل الفرقة ما فضل عن دية المقتول ويرد الباقيون دية جنايتهم على
المقتولين وقتل الجميع ويرد ما فضل عن دية المقتول فما خذ كل منهم ما فضل من دية جنايته
ولو قتل امرأتان قتلته واحدة ولا رد ولو قتل ثلث فقتل واحد ولو قتل نصف الدية بين الثلثة
ولو قتل اثنين ردت الباقيتين ديتها عليها ولو قتل رجل وامراة فقتلها لولى رد دية
المرأة على الرجل ولو قتل الرجل خاصة ردت المرأة على ورثة الرجل ودية الرجل والمرأة
خاصة اخذ من الرجل نصف الدية مع التراضي ولو قتل حرة وعبيد فقتلها لولى

قصاص من الدية ولو عفى البعض جاز الباقي القصاص بعد نصيب العاق من الدية على القاتل ولو اقتصر مدعى العفو على شريكه على ما اقتضت الحال ولا الهاء والشريك على حاله شريك القصاص ولا يولى القصاص من دون خان الدية للذي ان عاى ولو اقتصر الوكيل بعد حكمة العمل بغيره القصاص ولا فلا عفى ولو استوفى بعد العفو جاز القصاص ويرجع على المولى ولو عفى مقطوع اليد فقتله القاطع قتله بعد رد دية اليد على شكل وكذا لو قتل مقطوع اليد قصاصا او اخذ ديتها ولا يرد ولو قطعها بغير اصابه قطع كف بعد رد دية الاصابع ولو يرد بعد القصاص من النفس مع ظن الموت فان خشي الموت بالموت اقتصر بعد القصاص منه ولا يقتل من غير قصاص ويقتل قصاص الطرف قصاص النفس مع اتحاد الجاني والضربة فلو قتل الجاني او ضربة الواحدة يمتنع من دخول مدعى الطرف في دية النفس مع اتحاد الجاني

نصف

نصف دية الحر عليه والزائد من قيمة العبد من النصف ما لم يجاوز دية الحر على مولاه وان قتل
الحر رفع المولى العبد الى ورثته ان لم يجاوز قيمته النصف او ما سوي النصف ان زادت او
يقبض نصف الدية وان قتل العبد ولم يرد قيمته على النصف اخذ من الحر نصف الدية مع
التراضي وان زادت اعدا الحر على مولاه الزيادة فان جلبت الدية وكلما اخذ لولى التام ولو قتل
عبد وامراة فقتلها لولى فلا رد ان لم يجاوز قيمة العبد النصف وكلما رد الزائد على مولاه
ان لم يجاوز دية الحر ولو قتل المرأة اخذ العبد ان لم يرد قيمته على النصف او قدر النصف رات
قتل العبد ولم يرد قيمته على النصف اخذ من المرأة ديتها وان زادت رات المرأة الزيادة ما لم يجاوز
دية الحر فان نقصت قال المولى ولولى وقدم الزوجه على الاستيفاء ويقتل الشريك بفعل كل منهما
ما يقتل الواحد اذ يكون له شريكته الشريك مع قصص الجناية ولا يشترط تساوى الجناية فلو
جرح واحد جرحا واخر مائة وسوى الجميع سارا ولو قطع يد رجل وقتل اخر قدم القطع وان
بدأ بالقتل فان سرى القطع اخذت نصف الدية من تركته ولو اقتضى من طلع يد يدته شربت
جراحته فلولي القصاص من النفس ولو قطع يهودى فاقضى المسلم شربت جراحته فلولي
قتل الذى ولو طلب الدية اخذت اذ دية يهودى ولو اقتضى الرجل من يد المرأة شربت
جراحته فلولي القصاص ولو طلب الدية اخذت اذ الرجوع ولو قطع يد رجله
فاقتضى شربت لولى القصاص لا الدية لا استيفاء ما يقع مقامها في الكل اشكال
يفاض ان للنفس دية والمستوفى وقع قصاصا ولو اقتضى من طلع اليد ثمانية الجاني
عليه السراية ثم الجاني وقع القصاص بالسراية موقعة ولو وقعت سراية الجاني فقتل واحد
الولى نصف الدية على اشكال ولو قتل الحر من مولى لها قتله خاصة فان قتلها احداهما فلا
الدية ولو قتلها عبيد فقتله تساوى على التعاقب يشترط ان لم يحكم به لادلا يكون للشبهة

الشريك
قصاص من الدية ولو عفى البعض جاز الباقي القصاص بعد نصيب العاق من الدية على القاتل ولو اقتصر مدعى العفو على شريكه على ما اقتضت الحال ولا الهاء والشريك على حاله شريك القصاص ولا يولى القصاص من دون خان الدية للذي ان عاى ولو اقتصر الوكيل بعد حكمة العمل بغيره القصاص ولا فلا عفى ولو استوفى بعد العفو جاز القصاص ويرجع على المولى ولو عفى مقطوع اليد فقتله القاطع قتله بعد رد دية اليد على شكل وكذا لو قتل مقطوع اليد قصاصا او اخذ ديتها ولا يرد ولو قطعها بغير اصابه قطع كف بعد رد دية الاصابع ولو يرد بعد القصاص من النفس مع ظن الموت فان خشي الموت بالموت اقتصر بعد القصاص منه ولا يقتل من غير قصاص ويقتل قصاص الطرف قصاص النفس مع اتحاد الجاني والضربة فلو قتل الجاني او ضربة الواحدة يمتنع من دخول مدعى الطرف في دية النفس مع اتحاد الجاني

سراية

فیه

وبالارض على راي حم
ص ٤٢

تقویتی

فیه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, showing dense cursive writing.

اندرین لایحه توضیحاتی در خصوص

11

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

لا ريب وان كان جدا ولا موانا ذكرنا جميع الاقارب ولو قتل المجهول احد المتدافعين قبل القتل
 فلا قوة وكذا القتل اما لو جرح احد هاتين قبل بغير دفع نصف الدية وعلى الجاني نصف الدية
 ولو لم يجر على فراش المدعى كالايسة والوطوة بالشبهة فلا قوة عليها وان جرح احد هاتين
 الاول والثلاثون الشبهة بالفراش لا الدعوى وفيه نظر فلا يرث الولي القصاص ولا المدعى له
 الدية عن مورثه وللآخر القصاص والحكم كذا ولو قتل احد الاخرين اياه والاخر اخته فكل
 القصاص على صاحبه ويقرب من التقدير ولو سبق احد هاتين لورثه الاخر القصاص **باب**
 التساوي في الدين فلا يقتل مسلم وان كان عبدا وكان مسلم ولا يجرى فيه غير دينه
 الذي وان اعتاد قتل الذي قبل يقتل بعد رد فاضل دية المسلم ويقتل الذي يملكه وبالدية
 بعد رد فاضل دينه عنها والذين يملكها وبالدنم ولا رجوع ولو اسلم فلا قوة ويقتل الذي
 بالمرء وبالعسل على اشكال ان يرجع ويهودي بخراي والحربي والعسل ولو الرشيدة
 بالزينة ولو قتل الذي سلا عبدا دفع هو المدة الى مائة الف دينار ويخبر من بين قتل واسترقاقه
 الشئ ويدفع وكذا الصغار ايضا فيسترون وفيه نظر فان اسلم قبل الم استرقاقه فلا قوة خاصة
 وبغيره التكافؤ حال الحباية ولو قطع مسلم يد ذي فاسلم ثم سرت او خرب يد عبدا فاعتق
 سرت او صبي يبالغ ثم سرت فاعققت فاعققت فاعققت فاعققت فاعققت فاعققت فاعققت فاعققت
 او خرب فسرت بعد اسلامه فلا شئ ولو اسلم الذي والحربي او المرتد بعد الرقي قبل الصلابة
 فالدية كذا وكذا العبد لو اصابه السهم خرب او قطع يد مسلم مثله فسرت مائة الف دينار
 المسلم والا امام في الدخالة وقال الشئ لا قصاص فيها لدخوله قصاص النفس ولو عاد
 عن غير فطرة قبل حصول سرية اقتص في النفس ولو ابعده بخراي ولو مات خطأ فالدية
 كمالا ولو جرح مسلم ذميا ثم سرت بعد الرد فدية الذي ولو قتل المسلم سرت فلا قصاص

[illegible]

لو توفیق
و کلام

[illegible]

واخذ حكومة الزايد ولو قطع من المرفق اقتصر لا غير لو كان ظفر الحنفى عليه تغير او مقلوعا اقتصر في
 الصبي كمال دينه من غير ظفر ولا قصاص فيما قبله تغير كالحاقه والامومة ولا الهامسة والمنقلة
 ولو اذبح شتر العين سحلت عينه في الحاميين وشتر الواسم الحجة القصاص وان ثبت فالارض خاصة
 ولو خفف زهاب بشفعة البضة بعد قطع الاخرى فالدية وفي الشترين القصاص فان قطعها اذكر والدية
 ولو قطع ذكر فرج الحنفى فان ظهر بجلها القصاص في الشترين المذكورين كالتشريح حكومتهم وان اثنى بالدية
 الشترين والارضية المذكورين يظهر من ذلك حكم الاثنى لو قطعت ولا يجاب لو طلب القصاص قبل الظهور
 ولو طلب الدية اعطى اقلها وكذا الحكومة ولو طلب دية احدها واخره قصاصا كالحملين لدية
 ولو كان الفاطمى حنفى اقتصر مع ظهور الاتفاق وكذا الدية في الاصل والحكومة الزايد **الثالث** الاتفاق
 في الحمل فمقطع الحنفى يشبهه باليسرى والسيابة يشبهه بالوسلى ولان دية يشبهه مع تفاوت الحمل ولو
 قطع الحنفى فاقطعت يسره فان فقدت فالرجل ولو قطع احدى جماعة على التقاطع قطعت اربع
 بالاول فلا ول والدية الثانية ولو لم يزل يسره فمقطعها مقتضى جازلا فالوحد بقدر القصاص ويؤتى
 حتى ينحل وينفع اليدوية اليسرى كما ان ينحل مع صاع الاموالين وعلى بعد اجزاء اليسرى
 ولو قطعها مع العلم في القصاص اشكال والا قرب الدية وكل موضع يضمن الدية اليسرى
 يضمن السراية واكثر فلا ولو اتفقا على قطعها يد لا يسرى وعليه الدية وله القصاص ولو اختلفا
 فالقول بالادل لو اكد دعوى بطلانها مع العلم لادى لا لو بطل الخصم قطع فغيره بحق المحنون باق
 ولو سبق فاقصر من غير يزل لو سقط قصاصه دية فعلة على عاقلة وتعتبر في الشجر الطويل
 والعرض لا النزول بل لا يسرى في قاسر محيط ويشق بقدر دفعة او دفعات ان تشق على الجاية
 ولو كان رأس الشاخر اصغر استوعبها واخذ ارض الزايد بنسبة المختلف اصل المجرم ولو انكسر
 لم يستوعب القصاص بل اقتصر على قدر المساحة ويقصر في السن مع اتفاق الحمل فلا نقل خرس
 ولا ضحك ثنية ولا اصلية بزايدة ولا زائدة بزايدة مع تفاوت الحمل وكذا الاصابع **الثالث**

والاخذ حكومة الزايد ولو قطع من المرفق اقتصر لا غير لو كان ظفر الحنفى عليه تغير او مقلوعا اقتصر في الصبي كمال دينه من غير ظفر ولا قصاص فيما قبله تغير كالحاقه والامومة ولا الهامسة والمنقلة ولو اذبح شتر العين سحلت عينه في الحاميين وشتر الواسم الحجة القصاص وان ثبت فالارض خاصة ولو خفف زهاب بشفعة البضة بعد قطع الاخرى فالدية وفي الشترين القصاص فان قطعها اذكر والدية ولو قطع ذكر فرج الحنفى فان ظهر بجلها القصاص في الشترين المذكورين كالتشريح حكومتهم وان اثنى بالدية الشترين والارضية المذكورين يظهر من ذلك حكم الاثنى لو قطعت ولا يجاب لو طلب القصاص قبل الظهور ولو طلب الدية اعطى اقلها وكذا الحكومة ولو طلب دية احدها واخره قصاصا كالحملين لدية ولو كان الفاطمى حنفى اقتصر مع ظهور الاتفاق وكذا الدية في الاصل والحكومة الزايد

الشاوي

التساوية العدد ولو قطع يد اربع اصصا وبذلك كذلك اقتصر منه ولو كانت الزايد للجاية خاجة نزلت الكف
 عن الكف اقتصر في الكف فان كانت يمينت الاصابع قطع الاصابع واخذ حكومة الكف ولو اقبلت
 بالبعض قطعت الاربعة واخذ دية الضبع وحكومة الكف ولو كانت الحنفى هذه القصاص ودية
 الزايد ولو كانت احدى الحنفى زائدة للجاية قطعت فان الناقص يوجد الكامل الا ان يختلف
 الحمل فياخذ دية الزايدة فيقتصر في اربع ولو كانت الحنفى عليه ولو تساوا اقتصر مع اتفاق الحمل
 ولو كان لقاطع اليسرى اصول قطع خمس اصابعه ووقع حكومة اليد ولو كانت فيها زائدة واشبهت
 فلا قصاص ولو كان الاصبع اربع انا مل متساوية فمقطع صاحبها اثملة معتدلة قطعت واحدة وظل
 يطالب بيمينين الربع والثالث اشكال ولو كان لا تظفر فان ثبت القصاص مع التساوي وكما اقتصر
 ارضه الاخر ولو كانت للجاية فلا قصاص والحنفى دية اثملة ولو قطع الوسطى من كالعليا اقتصر بعد
 العليا ولو قطع عليها ووسطى من شخصين آخره والوسطى لما ان يقتصر ذو العليا فان عفى فلذى
 الوسطى القصاص بعد دية العليا ولو سبق ذو الوسطى بالقصاص فعليه دية العليا ولزمها العليا
 على الجاية الدية ولو ادعى الجافي نقصان اصبع قدم فقول مدعى السلاطة سوارا مدعى ذوالها
 طاريا ونفى السلاطة اصلا على اشكال ولو ادعى فاطمة اليمين والرجلين الموت بالسراية صديق اليمين
 مع قصير الزمان والولى مع احتمال الاند مال فلو اختلفت في الحدة قدم الجاية ولو قطع يد او ابعكت
 الدعوى قدم قول الجاية مع مضي مدة اسكان الاند مال وكما قول الولى واختلفت في الحدة قدم الولى
 على اشكال ولو ادعى الولى حيوة المقطوع بتصفين الكسار والموت بالسراية وادعى الجافي موت او
 موت الجرح بشره لستم تعارض اصل السلاطة وعدم الشرب مع اصل البراة وعدم الموت بالسراية
 يبرح الجاية ولو قطع اصبع رجل ويد اخر اقتصر للاول ثم الثانية ويرجع بدية اصبع عليه للتاخر في
 الاصبع واليمين ولو قطع عدة اعضا خطأ فعليه ديتها وان كانت اضعاف الدية ان اتملت

الاخذ حكومة الزايد ولو قطع من المرفق اقتصر لا غير لو كان ظفر الحنفى عليه تغير او مقلوعا اقتصر في الصبي كمال دينه من غير ظفر ولا قصاص فيما قبله تغير كالحاقه والامومة ولا الهامسة والمنقلة ولو اذبح شتر العين سحلت عينه في الحاميين وشتر الواسم الحجة القصاص وان ثبت فالارض خاصة ولو خفف زهاب بشفعة البضة بعد قطع الاخرى فالدية وفي الشترين القصاص فان قطعها اذكر والدية ولو قطع ذكر فرج الحنفى فان ظهر بجلها القصاص في الشترين المذكورين كالتشريح حكومتهم وان اثنى بالدية الشترين والارضية المذكورين يظهر من ذلك حكم الاثنى لو قطعت ولا يجاب لو طلب القصاص قبل الظهور ولو طلب الدية اعطى اقلها وكذا الحكومة ولو طلب دية احدها واخره قصاصا كالحملين لدية ولو كان الفاطمى حنفى اقتصر مع ظهور الاتفاق وكذا الدية في الاصل والحكومة الزايد

لا يملك المقتول

والدية والحقوق الدية من بيت المال
القصاص الا بعد لئلا ينفذ على مال الميت ما يجب به الدية به او يجعل وامر بين وبين ما يحد بالخطا والمصلحة
والنكاح بينه وبينها ولو شهدت بها شتمه مسبوقة ايضا لم يثبت القصاص في حق الارشها لم يثبت القصاص ولو
شهدت ائمة من رتبة افرق فاصاب من خطا ثبت الخطا **الثالث** خلوص الشهادة عن الاحتمال مثل صفة
السيف فأت أو فانه من غات أو فاجزاء فأت في الحال أو لم يزل من صفة حتى مات وان ظالت المدة افرق
فاوضح هذه ولو قالوا انهم مطلقا ووجدت شواهد في ائمة ولو قالوا انهم مطلقا فافترقا وهو محرم
او ضرب فوجدنا مشهورا او غير دية لم يبق ولو قالوا انهم مطلقا فافترقا وهو محرم
واجرى الدم لم يقبل بغيره ولو شهد بالقتل ولو شهد بالقتل لم يقبل **الثالث** الاتحاد فلو اختلفت الزمان
او المكان او الالة لم يثبت ولو كان لثا في الحال في الشك في القاص ولو شهد احداهما بالافراد والاخر بالجمع لم يثبت
فان لو شهدوا بالافراد بطلق القتل والاخر بالافراد بالجمع لم يثبت اصل القتل وضيق في الشك في العينة
وعندما ولو شهد بالقتل عمدا او الاخر بطلق غت اللوث وحلف المدعي القصاص ولو قالوا انهم مطلقا فافترقا
عمدا وقال الاخر خطأ ففي شوت اصل القتل شك لا يقبل بالقتل على واحد واخر فافترقا على غيره فلا تقصص
والدية عليها في العدة في الخطا على عاقبتها لا يحتمل تخيير الولى ولو شهد عليه بالعد فافترقا في القاتل ولو
الاول حمل الخبير قتل احداهما في الرواية المشهورة تخيرون في قتل المشهور عليه في القاتل ولو شهد عليه نصف الدية
وتدل المقر ولادته وقيلها فمرد الولى على المشهور عليه نصف الدية حاصلة في العدة الدية منها **الرابع** انقار
التهمة فلو شهد اثنان فيشهد المشهور عليه من غير تبرع فان صدق الولى الاولين خاصة حكم بها
والا طرح الجميع ولو شهد اثنان اجنبي فهاذا ايقان ولو شهد الاجنبيان عن الشاهدين من غير تبرع لم يثبت
الولى ولو شهد الوارث بالجمع قبل الالة قال لم يثبت ولو ما دها بعدة قتل ولو شهد اثنان في القاتل
مجهولان ثم مات الحاجب او العكس فانظر الى حال الشهادة ونفى على عليه السلمة مستمرا في عرق

في القاتل ولو شهد اثنان فيشهد المشهور عليه من غير تبرع فان صدق الولى الاولين خاصة حكم بها
والا طرح الجميع ولو شهد اثنان اجنبي فهاذا ايقان ولو شهد الاجنبيان عن الشاهدين من غير تبرع لم يثبت
الولى ولو شهد الوارث بالجمع قبل الالة قال لم يثبت ولو ما دها بعدة قتل ولو شهد اثنان في القاتل
مجهولان ثم مات الحاجب او العكس فانظر الى حال الشهادة ونفى على عليه السلمة مستمرا في عرق

الفصل الثاني

احكام في القارة فتشهد اثنان على الثلثة بالتعريق والثلثة على الاثنين بدقسيت الدية احكاما على الثلثة
والثلثة على الاثنين **الفصل الثالث** القصاص والدية ثلاثة **الاول** في القاتل انما ثبت في محل اللوث وهو ما ية
يغلب على القتل معها صدق المدعي وان لم يوجد اخر القتل كالمشاهد الواحد او جماعة القاتل او النساء
مع ظن ارتفاع المواطاة او جماعة الصبيان او الكفيل ان بلغوا التواتر ولو وجد قاتلا وعنده
وسلاح عليه دم او دار قوم او محلة منفردة على البلد لا ينظر فيها غيره او في صف مقابل الخصم بعد
المراعات فلو ثبت ذلك انه محله بطريقة بينهم وبينه عداوة او قرينة كذلك ولو انتقت العداوة فلا
لوث ولو وجد بين قريتين فاللوث لا يربطها مع التساوي ولو وجد في زعم او على قبيلة او في
او حصل او جامع عظيم او شائع او فلاة فالدية على بيت المال وقول الجرح قتلني فلان لئلا لو
رجع مبتلا في دار فيها عبدة فلو ثبت وترفع اللوث بالشك كان يجب بغير القاتل مع ذى السلم
المقتل سبع ولو قال الشاهد قتل احد هذين لم يكن لونا محلا فقتله احد هذين او يدعي الجاه الغيبة من الار
اذا ادعى الولى القتل على احد هذين او اذ حلف سقطت حجة ائمة اللوث فاما قاتل على الغيبة يثبت بعد الحكم
بالقصاص بطلت القصاص واستعبدت الدية ولو ظهر اللوث اصل القتل دون كونه عمدا او خطأ لم يقصد
القصاص والا قرب ان تكذب احد الوثري بطل اللوث بالنسبة اليه فلو قال احد هاتين انا زني واخر لا اعرف وقال
الاخر قتل عمر واخر لا اعرف فلا تكاذب ومع انقضاء اللوث كون العين واحدة على المنكر كغير من الدماء
الرابع الكيفية ويحلف المدعي مع اللوث حسيين بقاء العدة والخطا على اى وفيما بلغ الدية
ولو كان اكثر من جماعة بطلت الحسنون عليهم بالتوبة ولو لم يكن قاتله واستمع منها خلف المنكر حسيين
يسمى فان نكل ولم يكن لقائمه الزم الدوى ولو قعد المدعي عليه وعلى كل واحد حسون ويشترط ذكر
القاتل والمقتول بما يرفع الاشتباه والانقار او الشك ونوع القتل ولا يجب ان الشبهة الدية ولو ثبت

في القاتل ولو شهد اثنان فيشهد المشهور عليه من غير تبرع فان صدق الولى الاولين خاصة حكم بها
والا طرح الجميع ولو شهد اثنان اجنبي فهاذا ايقان ولو شهد الاجنبيان عن الشاهدين من غير تبرع لم يثبت
الولى ولو شهد الوارث بالجمع قبل الالة قال لم يثبت ولو ما دها بعدة قتل ولو شهد اثنان في القاتل
مجهولان ثم مات الحاجب او العكس فانظر الى حال الشهادة ونفى على عليه السلمة مستمرا في عرق

القصاص
خود طر
طه خردون
م ۱

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

2

[illegible]

وتمت

27

سید علی قاسم
بنیاد بنیاد

والله اعلم
المرسل فاصبر
جميع الى زمان
عفا الله عن
فانك من

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاهله

اوصلها الجليد او سترها واتحدت اواحدة ولوا وصل اجنبي فديتان وعلى الاجنبي ثالثة ولوا
 اوصلها المجرروح فديتان وسقط فعليه ثلثا وعلى الجليد الشق منه قدم قول الحق عليه السلام
 ويؤخذ في الوحدة ما بلغ نزولها ولو شجرة وعشرون فديتان وان اتحدت الضربة والواحد
 والجمجمة واحدة ومحب دية الهاشمية بالشمع وان لم يكن جرح والمجرروح القصاص في الوحدة
 ودية الزايد في الهاشمية وهي خمسة وكن المامومة ولوا وضع العشرة ان ونقل ثالثة
 واخر رابعة فعلى الاول خمسة وكن الثانية والثالث وعلى الرابع ثمانية عشر يعبروا ولو
 ادخل سكينته جافية غيره ولم يزد عشر ولو وسعها باطنا وظاهرا جافية وان وسعها
 في احدها فمكومة ولو ابرز حشوته فالثالثا قالوا فلو قطع الحياطة قبل الالتصاق بالاجنبي
 ولوا التحمير البعض فالحكومة والمجروح جافية اخرى فلو اخرج الزرع من ظهروا جافيان على
 وفي شلل كل عضو مقدم الدية ثلثا وفي قطع يده الثلث والسجائح في الراس والرجل
 واحد وفي البين بنسبة دية العضو المجرروح من دية الراس ونسأوى المرأة والرجل
 في ديات الاعضاء والجراح حتى يبلغ ثلث دية الرجل ثم يصير على النصف سواء كان الجاني
 بهلا او امراة ففي ثلث اصابع ثمانية وفي اربع مائة وكن القصاص في قصصها من الرجل
 والامرء الى ان يبلغ الثلث ثم يقتص مع الرد وكل ما فيه دية الرجل فعليه من الردية
 ومن الذي دية ومن العبد والامة قيمتهما والمقدرة في الحر مقدرة في غيره بنسبه دية
 والامام ولي من الاولى لم يقتص في العمل ويستوفي الدية في الخطاء وشبهه وليس له
 العفو عنها ومع تعدد الجنائيات يتعدد الديات الجاني فلو سرت جنائياته
 او قتل قبل الانمالة اخذت في هذا خلاصة ما اعدناه في هذا الكتاب
 ومن اسرار التطويل ذكر الفروع والادلة وذكر الخلاف فعليه بكتابتنا بآية
 فانه بلغ الغاية الغاية وتجاوزتها ثم اراد التوسط
 من كتبنا والله الموفق والعين

نصف

في الموضع
 اسم الموضع
 اسم الموضع
 اسم الموضع
 اسم الموضع

في الموضع



18/9/16

